المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

الرصد الإستراتيجي

تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات
الإستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي
معهد القدس للإستراتيجية والأمن الإسرائيلي

خطاب وزير الخارجية أنتوني ج. بلينكن حول الإستراتيجية الصينية
وزارة الخارجية الأميركية

إعلان بكين المنبثق عن قمة البريكس 2022
الرئاسة الروسية

السلام مقابل العدالة: الانقسام الأوروبي القادم بشأن الحرب في أوكرانيا
المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية

البراغماتية المبدئية: مكانة أوروبا في الشرق الأوسط المتعدّد الأقطاب
المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية

التصدّي لاستراتيجية إيران الإقليمية
معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

أمنَنة منطقة الحدود الثلاثية بين الأرجنتين والبرازيل وباراغواي
سيبلو برازيل

العدد الثامن والعشرون - حزيران 2022

الرصد الاستراتيجي

حزيران 2022

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation
مؤسسة علميّة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الرصد الاستراتيجي: تقرير دوري يرصد ويلخّص أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

تاريخ النشر: حزيران 2022

العدّد: الثامن والعشرون

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: **10172010**

P.o.Box:**24/47**

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasat@dirasat.net

http//www.dirasat.net

فهرس المحتويات

عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي	5
خطاب وزير الخارجية أنتوني ج. بلينكن حول الإستراتيجية الصينية	27
إعلان بكين المنبثق عن قمة البريكس 2022	45
السلام مقابل العدالة: الانقسام الأوروبي القادم بشأن الحرب في أوكرانيا	59
البراغماتية المبدئية: مكانة أوروبا في الشرق الأوسط المتعدّد الأقطاب	81
التصدّي لاستراتيجية إيران الإقليمية	95
أمئنة منطقة الحدود الثلاثية بين الأرجنتين والبرازيل وباراغواي	123

عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي[1]

معهد القدس للإستراتيجية والأمن الإسرائيلي
اللواء ياكوف آميدرور[2]، تموز 2021

مقدّمة

يُقال في كثير من الأحيان إن "إسرائيل" تفتقر إلى نموذج أو عقيدة أمن قومي رسمية ومقبولة من شأنها أن تؤطّر السياسات والجهود المبذولة لبناء القوة العسكرية واستخدامها. هذا يعني الحاجة إلى بوصلة من شأنها أن توجّه الجهود الوطنية وتحدّيد الأولويات في المجال العسكري والاستخباراتي، وعلى نفس القدر من الأهمية - في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية ذات الصِلة والأبعاد أيضًا.

الحجّة التي يتم الدفع بها أنه بدلًا من أن تتخذ "إسرائيل" القرارات على شاكلة ردّة فعل على الضغوط المحلّية والفورية عليها أن تنشئ في مجال الأمن القومي مجموعة من "الأهداف الكبرى"، التي يمكنها (الأهداف) أن تصمد أمام ويلات الزمن. إن تحدّيد هذه الأهداف ووضعها كتابيًا سيساعد في تجنّب قرارات متسرّعة لا تتناسب مع احتياجات البلاد على المدى الطويل.

من أعراف الإدارة الجديدة في العديد من البلدان الغربية الحديثة أن تعبّر عن وجهة نظرها بشأن أولويات الأمن القومي، ويصبح هذا مرجعًا للأذرع التنفيذية للحكومة.

---

* تعريب: حسين عساف.

[1] Major General (res.) Yaakov Amidror, "Israel's National Security Doctrine", The Jerusalem Institute for Strategy and Security, 18 July 2021.
https://jiss.org.il/en/amidror-israels-national-security-doctrine/

[2] الجنرال Amidror زميل أقدم برتبة Anne and Greg Rosshandler في معهد القدس للاستراتيجية والأمن. شغل منصب مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء نتنياهو ورئيس مجلس الأمن القومي (نيسان 2011 تشرين الثاني 2013). خدم لمدة 36 عامًا في مناصب عليا في جيش الدفاع الإسرائيلي (1966-2002)، بما في ذلك قائد الكلّيات العسكرية (بما في ذلك كلّية الدفاع الوطني، وكلّية الأركان والقيادة، وأكاديمية القيادة التكتيكية)، والسكرتير العسكري لوزير الدفاع، ومدير قسم تحليل الاستخبارات في الاستخبارات العسكرية، وكبير ضبّاط الاستخبارات في القيادة الشمالية. وهو أيضًا زميل متميّز في مركز JINSA's. Gemunder.

إن الإدارة في الولايات المتحدة ملزمة بموجب القانون بنشر وثيقة "استراتيجية الأمن القومي" الموقّعة رسميًا من رئيس الدولة ويُبذل قدر كبير من الجهد في صياغة مبادئها وصقل لغتها.

من المفترض عمومًا أن أقرب نموذج لمثل هذه الوثيقة في تاريخ "إسرائيل" كتبه دافيد بن غوريون أول رئيس وزراء، وعُرض على مجلس الوزراء في تشرين الأول/أكتوبر 1953، كان عبارة عن مسح شامل لجميع مسائل الأمن القومي وآثارها (بما في ذلك الأبعاد الاجتماعية الأخلاقية)، ولم يكن العرض أكثر من تقرير شخصي للحالة على مدى سنتين.

لا توجد وثيقة رسمية لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي مكتوبة منذ ذلك الحين، على الرغم من وجود عدّة محاولات تطوير عقيدة دفاعية شاملة. أما اللجان التي عُيّنت لكتابة مفهوم الأمن التكاملي على المستوى الوطني فكتبت مسوّدة وثائق لكنها لم تحظ بموافقة مجلس الوزراء.

في عام 2015 لم تحصل وثيقة "استراتيجية جيش الدفاع الإسرائيلي" التي كُتِبت بناءً على طلب رئيس الأركان على ختم الموافقة من القيادة السياسية الإسرائيلية، على الرغم من أنه كان لها تأثير على البناء العسكري واستخدام القوة، مع التركيز على مفهوم ما يسمّى: "الحملات ما بين الحروب" (CBW، أو MABAM بالعبرية بالأحرف الأولى).

في عام 2018 أفادت تقارير أن رئيس الوزراء نتنياهو صاغ مفهومًا كاملًا للأمن القومي نُشرت أجزاء منه، وإن لم تكن اقتباسات مباشرة من عقيدة لنتنياهو.

في خريف عام 2019 نشر رئيس الأركان السابق للجيش الإسرائيلي اللفتنانت جنرال (احتياط) غادي إيزنكوت وزميله الدكتور غابي سيبوني وثيقة شاملة تحدّد التحدّيات التي تواجهها "إسرائيل" وتُقدّم سُبل التعامل معها. لكن حتى هذا النص المنظّم لا يرقى إلى مستوى التعريف لوثيقة أمنية رسمية.

هذه الورقة عبارة عن تلخيص لما ينبغي اعتباره، في أفضل تقدير لي، "مفهوم الأمن القومي لدولة إسرائيل" في السنوات الأخيرة. وهو مفهوم متجذّر من المرحلة المباشرة بعد حرب الاستقلال الإسرائيلية من أوائل الخمسينيات حتى يومنا هذا.

إن "مفهوم الأمن القومي" ليس "وصفة" تُعنى بالاستجابة للتحدّيات العرضية، كما أنه ليس نصًا مقدّسًا يقدّم حلولًا رسمية. إنه عبارة عن صياغة لـ "المبادئ الأولى" التي يمكن أن تساعد في التفكير، ولا سيّما في التخطيط طويل المدى، وفي تحدّيد الأولويات وتخصيص الموارد. وهذه الوثيقة لا تفترض كيفية التعامل مع أزمات معيّنة.

أنا أزعم أنه لا يوجد لدى "إسرائيل" مثل هذه الوثيقة إلا أنها تمتلك مفهومًا للأمن القومي الذي يمكن وصفه بأنه عقيدة "شفهية". (أعني بكلمة "شفهي" أنها تقليدية ومقبولة، كما النصوص التفسيرية "الشفهية" للتقاليد اليهودية).

كان هذا المفهوم، رغم أنه غير رسمي، شائعًا لدى معظم صُنّاع القرار الإسرائيليين على مر السنين، مع نقاط تركيز معيّنة فريدة لكل حكومة في وقتها تحدّدها الحقائق المتغيّرة ونظرة رئيس الوزراء للعالم.

بالمعنى الدقيق للعبارة، يجب أن تخدم عقيدة الأمن القومي توجيه الفكر والإجراءات في غياب الحلول الدبلوماسية. يجب أن تنطلق من افتراض أن الجهود والترتيبات الدبلوماسية تفقد أهميّتها في مواجهة استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوّة من قِبل الخصم. وهكذا فإن الجهود الدبلوماسية أو الاتفاقات عن هذا السياق (الدبلوماسي) ليست جزءًا من العقيدة القومية مما يجعلها أقرب إلى العقيدة الدفاعية بالمعنى الضيّق للمصطلح.

ومع ذلك فإن العقيدة ومشتقّاتها يجب أن تخدم عملية صنع القرار خلال المفاوضات الرامية إلى تحقيق اتفاق دبلوماسي أو "معاهدات السلام" على وجه الخصوص. في مثل هذه الأوقات تعمل العقيدة بشكل أساسي على تحدّيد النقاط التي تكون فيها الاتفاقات المقترحة مكملة لمتطلّبات الأمن القومي أو قد تعرّضها للخطر في الواقع. هذا لا يعني أنه يجب رفض الاتفاقات، لكن يجب تسليط الضوء على مثل نقاط الضعف هذه.

إن الأداة الرئيسية لتطبيق عقيدة الأمن القومي هي جيش الدفاع الإسرائيلي، لكنه ليس المنظّمة الوحيدة المشاركة فمجتمع الاستخبارات أيضًا له دور مهمّ يقوم به للدفاع عن "إسرائيل"، وتحدّيدًا الموساد وقوى الأمن العام (الشاباك)، وفي بعض الحالات أيضًا هيئة الطاقة الذّرية الإسرائيلية، والوكالة الوطنية السيبرانية والشرطة الإسرائيلية أوّل المستجيبين. بالمعنى الأوسع، يجب على وزارة الخارجية والإدارات الحكومية الأخرى ذات الصِلة بالتأثير على مكانة "إسرائيل" في العالم (وتفاعلاتها الدبلوماسية والاقتصادية) أن تتمسك أيضًا بالمبادئ التوجيهية من عقيدة الدفاع والعمل وفقًا لذلك.

علاوة على ذلك، وبالنظر إلى الحقائق المعقّدة للعالم الحديث، من الأمور الحيوية إقامة تعاون ثابت ومستمر بين جميع فروع مجتمع الأمن القومي على أوسع نطاق. هذا بالتأكيد صحيح (موجود) في فترات ما بين الحربين، ولكن يجب أن يكون موجودًا أيضًا خلال فترة الحرب.

في الحالات الناشئة المعقّدة والمتعدّدة الأوجه في مجال الأمن القومي هناك بالفعل أعمال غير عسكرية ينبغي أن تكون موجودة ويجب تنفيذها لتحقيق الأهداف القومية الإسرائيلية. المبادرات والدبلوماسية والأنشطة الاستخباراتية والعلاقات التجارية، فضلًا عن الأدوات الاستراتيجية الأخرى، كلّها أدوات هامّة في هذا الإطار المحدّد على نطاق واسع.

ومع ذلك ينبغي أن يكون واضحًا أن الدبلوماسية وغيرها من التدابير غير العسكرية لا يمكن أن تحلّ محلّ الحاجة إلى بناء القدرات العسكرية. ولا يزال توفير القدرات العسكرية ضرورة للحالات الوخيمة التي قد تنشأ بسبب أعمال العدوّ العسكرية ضد "إسرائيل" ومواطنيها.

لتنفيذ مفهوم الأمن القومي تحتاج البلاد إلى اقتصاد قوي للحفاظ على مختلف العناصر النظامية وتمويل الأعمال الحربية الفعلية عند الضرورة. كما يقول نيكولو مكيافيلي: تتطلّب الحرب ثلاثة أشياء: "مال، مال، والمزيد من المال". ومن هنا الأهمية الكبيرة لاقتصاد قومي صحيّ مرِن ومُتنام.

(لم يُدرَج الاقتصاد في هذه الورقة)

إن قوة القيادة الإسرائيلية، وهيكلية صنع القرار الوطني، وقدرة المستويات العليا على تنفيذ (تطبيق) سياسات الأمن القومي، هي أيضًا مكوّنات حيوية لتنفيذ السياسات العقلانية (المنطقية)، ولقدرة القادة الإسرائيليين على الصمود أمام الضغوط الثقيلة التي تفرضها عليهم تحدّيات الأمن القومي.

(هذه المسائل تقع أيضًا خارج نطاق هذه الورقة. والافتراض الأساسي من هذه الدراسة هو وجود مسار اتخاذ القرار السليم من قِبل قيادة عقلانية بهدف تأمين احتياجات دولة "إسرائيل").

في الوقت نفسه تكتسب مرونة المجتمع الإسرائيلي أهمّية كبيرة، وعلى وجه التحديد قدرته على تحمل الضغوط المتجذّرة من تحدّيات الأمن القومي للبلاد، وإلى حدّ كبير التضحيات المطلوبة في زمن الحرب. في حين أن هناك علاقة غير قابلة للفصل بين المرونة الاجتماعية والقدرة على الردّ على تحدّيات الأمن القومي، ولكن هذا أيضًا لن نتطرّق إليه في هذه الورقة التي تركّز على عقيدة الأمن القومي بعبارات ضيّقة.

قد يجادل البعض بأن مناقشة الأمن القومي يجب أن يسبقها عرض مفهوم وطني شامل للقِيَم والمصالح الأساسية للأمّة من أجل تحدّيد ما يجب على قوات الأمن الدفاع عنه وما هي المخاطر التي يجب عليها تجنّبها. في هذه الورقة اخترت عدم معالجة هذه القضايا.

افتراضي هو أن قِيَم ومصالح "إسرائيل" الأساسية محدّدة ومقبولة بما فيه الكفاية من المجتمع اليهودي في دولة "إسرائيل" ومن أولئك الذين في الخارج ويرغبون في رؤية الدولة القومية لليهود آمنة، مزدهرة، وتتقدّم باعتبارها دولة يهودية وديمقراطية على أرض "إسرائيل".

بالنظر إلى كل هذه التحذيرات، يجب أن تحلّل دراسة منفصلة جميع العناصر المذكورة أعلاه والتي لا تغطيها هذه الورقة. مثل هذه الدراسة من شأنها أن تنتج وثيقة أساسية تحدّد جوهر "القوة القومية" لدولة "إسرائيل"، وبناءها والحفاظ عليها والنهوض بها.

هذا من شأنه أن يشكّل طبقة عليا من المصالح الاستراتيجية والدبلوماسية والسياسية ذات نطاق أوسع من هذه الورقة. مثل هذه الدراسة سوف تسمح لوجهات النظر السياسية والأيديولوجية للمؤلف بأن تكون أكثر وضوحًا بكثير من هذه الورقة (التي تتناول مرّة أخرى أضيق جوانب "الأمن القومي").

انطلاقًا من عقيدة أمن قومي، ينبغي على مؤسّسة الدفاع أن تستنتج مبادئ بناء القوة واستخدامها. وهذا ينطبق على جميع أجهزة الأمن بقيادة جيش الدفاع الإسرائيلي، فضلًا عن مكوّنات مجتمع الاستخبارات، AEI، والهيئة الوطنية السيبرانية، والمنظّمات التابعة لوزارة الأمن الداخلي وإلى حدّ ما وزارة الخارجية والوزارات الأخرى التي تتعامل مع جوانب الأمن القومي.

تعرض هذه الورقة ما أعتقد أنه مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي الفعلي –الذي يشكّل بصورة غير رسمية عقيدة مساندة.

لغرض هذه الورقة، يجوز تعريف مفهوم الأمن القومي على النحو التالي:

يجب أن يحكم مفهوم الأمن القومي قواعد مقاربة خلق القدرات اللازمة للدولة (بناء القوات) وتطبيق هذه القدرات (استخدام القوة) في مواجهة التهديدات باستخدام القوة أو الاستخدام الفعلي للعنف ضد "إسرائيل" ومواطنيها من قبل البلدان، والمنظمات والأفراد.

حقائق أساسية عن الوضع الأمني في "إسرائيل"

ثلاث حقائق أساسية يجب أن تُعتبر نقطة انطلاق لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي:

1. تعمل "إسرائيل" في وضع غير متماثل تمامًا فيما يتعلق بالقضايا الكمّية (الكمّيات أي الأعداد والأحجام الخ) الهامة. وسوف تواجه إلى الأبد فجوة بين حجم سكانها المقيمين (وعلى وجه التحديد حجم القطاعات التي تتحمّل عبء الدفاع الوطني-أي دون احتساب معظم العرب

والمجتمعات الأرثوذكسية المتطرّفة) والبلدان المجاورة لها. هذه الأخيرة (البلدان المجاورة) كانت معادية لوجود "إسرائيل" في الماضي وبعضها لا يزال كذلك.

"إسرائيل" ستظل دائمًا بلدًا صغيرًا في الحجم، وبالتالي شديدة الحساسية لأي فقدان في الأراضي وأمام المقذوفات النارية ذات المسار العالي (المدفعية والصواريخ) – على عكس معظم جيرانها. كما أنها تقف وحدها في المحافل الدولية، مثل الأمم المتحدة، كدولة يهودية فريدة في مواجهة مجموعة عربية من 22 دولة ومجموعة إسلامية من 57 عضوًا.

2. لا يمكن لـ "إسرائيل" أبدًا الوصول إلى مرحلة "غزو برلين" في الشرق الأوسط، أي تحقيق انتصار حاسم في الحرب، مثل الحلفاء في الحرب العالمية الثانية؛ تلك لحظة من شأنها أن تحوّل جذريًا الثقافة السياسية في المنطقة التي تتعلّق برغبة الدول والمنظمات المجاورة في القضاء على دولة "إسرائيل".

3. هذا يعني أنه لا يمكن لأي انتصار في أي حرب أن يكفل مرّة واحدة وإلى الأبد ألّا تواجه "إسرائيل" تهديدات وجودية مرّة أخرى. علاوة على ذلك قد تكون الهزيمة الأولى لـ "إسرائيل" الأخيرة، وهذا مؤكّد إذا ما غزت القوى العربية أو الإسلامية أرضها. هذا ليس هو الحال بالنسبة لأي دولة عربية في الإقليم قد تهزمها "إسرائيل" وتحتلّها.

وبالتالي فإن "إسرائيل" محكوم عليها بالتخطيط للحرب القادمة في نهاية أي حرب تخوضها، بغضّ النظر عن مدى نجاحها؛ وفي كل حرب يجب أن تخرج منتصرة رغم كل الصعاب.

في تناقض حادّ مع حال خصومه، لا يملك جيش الدفاع الإسرائيلي خيار التراجع. هذا هو عدم التماثل الحاد للغاية، في المعنى النوعي، الذي يؤثر بشكل كبير على استخدام القوة فضلًا عن تراكمها.

4. يتركّز "مركز الثقل" في "إسرائيل" في مساحة ضيّقة جغرافيًا، في "غوش دان" حول تل أبيب، على مقربة تمامًا من الحدود القديمة لـ "إسرائيل" - "الخط الأخضر" - تل أبيب على بعد 10 أميال فقط من الخط الأخضر، وعلى بعد 45 ميلًا من الأردن حدود النهر، وعلى بعد 25 ميلًا من قطاع غزة. مركز الثقل هذا للجيش الإسرائيلي والدفاع ينطبق أيضًا على المؤسّسات الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلي التي مقرّها تل أبيب. وبالتالي الحفاظ على العدوّ بعيدًا عن منطقة تل أبيب الكبرى والدفاع عنها من الهجوم أمر حيوي وحرِج لقدرة "إسرائيل" على البقاء على قيد الحياة والعمل خلال أي سيناريو في زمن الحرب.

الحفاظ على القدرة على نقل القوات من جبهة إلى أخرى أيضًا أمر حيوي لقدرة "إسرائيل" على الدفاع عن نفسها، مما يتطلّب حرية الحركة على طول طرق وسط "إسرائيل" في كل الظروف. أكثر من ذلك، بسبب صغر حجم "إسرائيل" لا يوجد الكثير من البدائل عندما يتعلّق الأمر بالبنية التحتية الحيوية، وهي نقطة ضعف خطيرة. في عصر الأسلحة عالية المسار: صعوبة الدفاع عن قلب البلد الاستراتيجي وضعف البنية التحتية من حيث العدّد تصبح أكثر وضوحًا.

المبادئ والملاحظات التي توجّه مفهوم الأمن القومي

إن الحقائق المذكورة أعلاه، وعوامل أخرى (مثل الدروس المستوحاة من تاريخ تجارب "إسرائيل" والشعب اليهودي)، أدّت إلى ظهور عدّة مبادئ توجّه صانعي القرار، وتشكّل في الواقع عقيدة غير مكتوبة ولكن مقبولة على نطاق واسع للأمن القومي.

تشمل هذه المبادئ:

1. "إسرائيل" ستبذل كل جهد ممكن لتعزيز قدرتها على الدفاع عن نفسها بنفسها. لا يمكن ولا يجب الاعتماد على الآخرين لخوض حروبها.

("إسرائيل" انحرفت عن هذا المبدأ إلى حدّ ما في عام 1956, عندما نشرت فرنسا أسرابًا جوية للدفاع عن سماء "إسرائيل". مواقع بطاريات الدفاع الصاروخي الأميركية في "إسرائيل" عام 1991 و2003 يمكن اعتبارها استثناء أيضًا. ولكن هذا كان ظرفًا فريدًا.

ومن المفارقات أنه كان نتيجة رغبة أميركا في ثني "إسرائيل" عن التصرّف دفاعًا عن النفس ضد العراق وبالتالي تعطيل مكوّنات التحالف العربية).

هذا التصميم الأساسي والمبدئي، الذي يعود إلى تاريخ إنشاء الدولة، ومعه عوامل أخرى، ناتج عن دروس المحرقة-الهولوكوست. كما أنه يعكس خصوصية المأزق الجغرافي لـ "إسرائيل"، الذي لا يمكن أن يسمح بأي اعتماد على الحلول التي تعتمد على صنع القرار في الدول الأخرى. "إسرائيل" لا يوجد لديها وقت لذلك؛ يمكن انتهاء صلاحيته (الحلّ) قبل وصول المساعدة.

لذلك يجب أن يضاف هذا المبدأ إلى رسالة "إسرائيل" الدائمة إلى العالم، والى الولايات المتحدة على وجه الخصوص: على عكس دول أوروبا، لا يجوز لـ "إسرائيل" أن تطلب من القوات الأجنبية (أي الأميركية) الوقوف في وجه الأذى للدفاع عن "إسرائيل". قال تشرشل: "أعطنا الأدوات وسننهي العمل" - لكن "إسرائيل" تعني ذلك حقًا.

هذا المزيج من الذاكرة التاريخية والضرورات الأخلاقية والحاجات المهنية جعل من هذا المبدأ الحديدي حجر الزاوية في مفهوم الأمن القومي لـ "إسرائيل"؛ أن "إسرائيل" موجّهة للدفاع عن نفسها بنفسها. وكان قادة الولايات المتحدة مقرّين بهذا المبدأ، بمن فيهم الرئيس أوباما.

في هذا السياق من المهمّ ملاحظة الانخفاض المطّرد الجاري لوجود أميركا في الساحة الشرق أوسطية. يتجلّى هذا الانسحاب في الفشل في الردّ على ضربات إيران ضد منشآت النفط السعودية، والهجمات الوحشية على مناطق الشحن في الخليج، وكذلك في إسقاط إيران لطائرة أميركية بدون طيار. الانسحاب الأميركي من الشرق الأوسط واضح أيضًا في التخلّي عن الأكراد في سوريا للهيمنة التركية. كل هذا يخدم لإثبات ما لا شكّ فيه - على الرغم من القتل المستهدف لقاسم سليماني في كانون الثاني/يناير 2020 من قِبل الولايات المتحدة – وهو أن "إسرائيل" لا يمكنها إلّا أن تعتمد على بناء قدراتها الخاصة للدفاع عن نفسها ضد العدو القريب والبعيد.

2. "إسرائيل" سوف تعظم قدراتها عبر مشروع خدمة عسكرية في الجيش الوطني وإنشاء جيش كبير دائم (نسبة إلى حجم السكان). تعتمد "إسرائيل" أيضًا على الاستفادة الكاملة من قدرة الاستدعاء السريع للعديد من قوات الاحتياط المدرّبين تدريبًا جيدًا إلى ساحة المعركة. وهذا يتطلّب فترة طويلة من الخدمة الإلزامية، يليها تدريب احتياطي مستمر والاستثمار في الحفاظ على الاستعداد القتالي لوحدات الاحتياط. هذه التدابير ضرورية في حالة الطوارئ للتغلّب على ميزة الأعداد الكبيرة عند جيران "إسرائيل"، دون أي اعتماد على قوات أجنبية.

3. يجب على "إسرائيل" بناء قدرات رادعة على عدّة مستويات – لثني هجمات العدوّ على أراضيها وسكانها، وكذلك لتجنّب أي نوع من التهديد الوجودي على حدّ سواء.

كما أنها ستعمل على الحفاظ على التفوّق الذي لا لبس فيه لقدراتها الاستراتيجية على جميع الأعداء، بالإضافة إلى ما يسمّى بـ "عقيدة بيغن"، كما أعلن عنها رئيس الوزراء مناحيم بيغن بعد بدء "عملية الأوبرا" ضد المفاعل النووي العراقي في عام 1981. إن منع وجود ترسانة نووية في أيدي قوة إقليمية معادية هو جزء لا يتجزأ من موقف "إسرائيل" الرادع.

4. للردع والدفاع بشكل فعّال على حدّ سواء، والهجوم والفوز عند الضرورة، يجب على "إسرائيل" أن تحافظ على "تفوّق نوعي" على أعدائها، معظمه عبر استخدام التكنولوجيا المتقدّمة والقوى العاملة المؤهّلة تأهيلًا عاليًا، لا سيما في الطاقات البشرية عالية الكفاءة. "إسرائيل" سوف تفعل كل ما هو ضروري للحفاظ على مزاياها النوعية وزيادتها. لهذا الغرض، يجب على "إسرائيل" استثمار موارد كبيرة: لتحديد موارد بشرية نوعية، وعبر تدريب منهجي لهذه المجموعة من

القوى العاملة، وفي نشرها في الحقول الحساسة لاستغلال التفوّق النوعي - مثل التكنولوجيا، الاستخبارات، السايبر، الطيارين المقاتلين، ضباط البحرية وإلى حدّ ما القوات الخاصة.

القدرة على استدعاء الأفضل والألمع تعتمد بدورها على الحفاظ على المسوّدة القومية. هذه المسودة تجعل من الممكن التدقيق في مجموعة كاملة من طلاب المدارس الثانوية واختيار الأنسب للعمل في طليعة الحقول المذكورة أعلاه، وتوجيه الرجال الآخرين المؤهّلين تأهيلًا عاليًا (والنساء في بعض الحالات) إلى الوحدات القتالية البريّة، وهي الأرض الخصبة لإنتاج القيادات العسكرية. يضاف إلى ذلك دور المسوّدة الاجتماعي، الذي يساهم في المرونة والتماسك القومي.

وفي الوقت نفسه يجب على "إسرائيل" أن تطوّر صناعاتها الدفاعية، التي من المتوقّع أن توفّر العناصر وأنظمة الأسلحة التي تخدم بمثابة "مغيّرة لقواعد اللعبة". لا يمكن لـ "إسرائيل" الاعتماد بشكل كامل على الاستحواذ على التكنولوجيات الحيوية من الخارج، وبالتالي يجب أن تحافظ على صناعاتها الدفاعية وتطوّرها.

(مبدأ طبيعي أنه يجب على "إسرائيل" أن تجد أسواق تصدير لصناعاتها الدفاعية للإبقاء عليها قابلة للحياة ماليًا).

كما يتم الحفاظ على عناصر التفوّق النوعي عبر الدعم الأميركي. منذ عام 2008 والإدارة الأميركية ملزمة بموجب القانون بالحفاظ على QME (التفوّق العسكري النوعي) الإسرائيلي وأن تقدم تقريرًا إلى الكونغرس سنويًا أن هذا هو الحال بالفعل. هذا الالتزام ذو قيمة كبيرة بالنسبة إلى "إسرائيل"، وخاصة في مجال التكنولوجيا، وكذلك في رسالة الردع التي يوصلها.

5. يجب على "إسرائيل" الحفاظ على فيلق استخباراتي كبير (مقارنة بحجمها) يعمل في عدّة مهامّ متوازية متكاملة:

- تحسين فهم البيئة الاستراتيجية وتحقيق الإنذار المبكّر للأحداث والعناصر التي قد تشكّل خطرًا، وتجنّب التهديدات قبل استحقاقها.
- مع ازدياد أهمية الـ PGMs (الذخائر الدقيقة الموجّهة)، من الضروري التأكد من أن "الأهداف الاستخبارية" توفّر القدرة على ضرب عدّد كبير من الأهداف بدقّة عالية؛ وتركيز النار حيث تأثيرها سيكون أكبر: الأولوية لتدمير أهداف تضمن أكبر ضرر مهمّ وفعّال لقدرات العدوّ.
- حرب الاستخبارات: المجتمع الاستخباراتي أيضًا يوفّر لـ "إسرائيل" قدرة للعمل "تحت الرادار"، دون الحاجة إلى استخدام القوة في الأماكن العامة. في الوقت الحاضر تُنفّذ هذه النقطة في

سياق "الحملة بين الحروب". إن التأخر في إتمام المشروع النووي العسكري الإيراني والضرر الكبير لشبكات الإرهاب الإيرانية في جميع أنحاء العالم هما مثالان على الحرب الاستخباراتية الإسرائيلية.

6. يجب على "إسرائيل" تطوير قدرات الدفاع السيبرانية لحماية نظُمها الدفاعية والمدنية، وكذلك قدراتها الهجومية السيبرانية ضد أي جهة تستخدم هذا المجال ضد "إسرائيل". بينما تصبح هذه القدرات أكثر تعقيدًا تقدّم لـ "إسرائيل" أدوات قوية أبعد من حجمها ("إسرائيل") المادي والديموغرافي، وتوفّر لها مكانة دولية يمكن أن تترجم إلى مكاسب استراتيجية في ساحات أخرى.

7. إن الطبيعة المتغيّرة للتهديد على المناطق الخلفية لـ "إسرائيل" (العسكرية والمدنية) بسبب عدّد القذائف والصواريخ في ترسانات العدوّ ودقّتها المتزايدة – تتطلّب تحوّلا كبيرًا في ترتيب الأولوية التي تُعطى للدفاع عن الجبهة الداخلية. هذا بدوره يعني أنه يجب تقديم أربعة جهود رئيسية:

الدفاع النشط لاعتراض الصواريخ والمقذوفات؛ والدفاع السلبي (أي تحصين الأهداف المحتملة لحماية السكان)، والقدرة على تحدّيد وتدمير مواقع قاذفات العدو، والأفضل قبل استخدامها (معادلة الضربة المضادة)، وتعزيز الردع عبر قدرة "إسرائيل" على إلحاق خسائر فادحة في أصول العدو الحيوية. إن الهدف من الجهد الدفاعي العام في المناطق الخلفية (وفي البحر) هو تمكين النُظم العسكرية والمدنية من مواصلة وظائفها كما في الأوقات العادية.

8. تستند القوة العسكرية الإسرائيلية إلى المكوّنات التالية التي يجب الحفاظ عليها وتعزيزها باستمرار:

- قوة جوية قوية وحديثة، مما يتيح العمل على مدى مسافات طويلة في الشرق الأوسط.
- القوات البرّية الكبيرة نسبيًا - والتي ينبغي جعلها أكثر فتكًا وأقلّ عُرضة للخطر في ساحة المعركة.
- قوة بحرية صغيرة ولكن متطوّرة للغاية-للعمل عبر حوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله وفي جنوب "إسرائيل"، على سطح البحر وتحته.
- نظام دفاع نشط وسلبي متعدّد الطبقات يحمي الجبهة الداخلية.

- استخدام الذخائر الموجّهة بدقّة، بكمّيات كبيرة، مدعومة باستهداف فعّال وشامل، مما يجعل من الممكن(جدًا) الاستخدام المكثف للضربات الدقيقة.

على الرغم من الصعوبات، تحتاج "إسرائيل" إلى العودة إلى الهجوم التقليدي عبر استخدام القوات البرية على نطاق واسع، لضمان القدرة على المناورة لتحقيق أهداف المعركة. والمسار الصحيح لجيش الدفاع الإسرائيلي هو هيكل قيادي يجمع بين قيادات الأقاليم مع قوات ضاربة متنقّلة.

قد يكون من المستحسن لجيش الدفاع الإسرائيلي إنشاء فيلق صواريخ، يعمل على مجموعة متنوّعة من صواريخ الكروز والأرض-أرض في مديات مختلفة. هذا سوف يُريح القوات الجوية الإسرائيلية من بعض مهامّها. وسيسهّل فيلق صواريخ جديد ضربات على أهداف بعيدة بغضّ النظر عن قدرات سلاح الجوّ الإسرائيلي. هذا مهمّ لأن المطارات عُرضة للهجوم، وبسبب الأسئلة المتعلّقة بحق سلاح الجو في المرور في سماء الدول الأخرى.

9. لتنفيذ كل هذه القرارات يجب أن تستثمر "إسرائيل" جزءًا مهمّا من ميزانيتها الوطنية والناتج القومي الإجمالي في تطوير الجيش والاستخبارات والأنظمة الصناعية اللازمة لهذا الغرض - مع تركيز خاص على مشاريع البحث والتطوير ذات الصِلة. تستثمر "إسرائيل" في مثل هذه القدرات (5.2٪ من الناتج القومي الإجمالي في عام 2018)، مقارنة مع حجم اقتصادها، أكثر مما تفعله الولايات المتحدة، وأكثر من الدول الأوروبية بشكل ملحوظ.

حزمة المساعدات العسكرية الأميركية (38 مليار دولار للسنة المالية 2018 إلى 2027) ستكون دائمًا مهمّة في تمويل الاحتياجات الدفاعية لـ "إسرائيل". يجب على "إسرائيل" أن لا تتخلّى عن هذه المساعدة الأميركية، حتى لو كان بإمكانها القيام بذلك. (3.8 مليار دولار سنويًا من المساعدات العسكرية الأميركية هي واحد بالمئة فقط من الناتج القومي الإجمالي لـ "إسرائيل").

حزمة المساعدات العسكرية تحمل قيمة رمزية كبيرة لأنها تشير إلى التزام أميركي صلب تجاه "إسرائيل". كما أن لها آثارًا استراتيجية على بناء القوة ولتجديد المخزونات خلال الحرب ومن أجل تعزيز قدرات جيش الدفاع الإسرائيلي في مرحلة ما بعد الصراع.

الارتفاع في طبيعة ومستوى التهديد من عدّة مصادر في السنوات الأخيرة سيتطلّب زيادة في ميزانية الدفاع السنوية بعدّة مليارات من الدولارات. وهذا يعني أن ميزانية جيش الدفاع الإسرائيلي ستحتاج إلى زيادة نسبتها من الناتج القومي الإجمالي. كما أشارنا أعلاه، فإن التهديد المتزايد هو نتيجة لزيادة قدرة العدو (كمًا ونوعًا، أي من حيث الدقّة) لضرب الأهداف في المنطقة الخلفية لـ "إسرائيل"؛ فضلًا عن ازدياد التهديد من دول ما وراء الأفق، وخاصة إيران، ومن الحاجة إلى بناء

قدرات أفضل للدفاع والهجوم السيبراني. هذه التهديدات إذا تحققت قد تشكل خطرًا استراتيجيًا شديدًا على "إسرائيل" بقدر ما قد تعطّل قدرة جيش الدفاع الإسرائيلي على القتال، ويمكن أن تؤثر على أداء الجبهة الداخلية. ولذلك على "إسرائيل" أن تحسّن بعض قدراتها الدفاعية والهجومية الحيوية مع ميزانية إضافية.

10. نظرًا لضيق هامش الأمن الإسرائيلي، فإن سياسة "إسرائيل" يجب أن تكون حذرة ومحسوبة.

على سبيل المثال: "إسرائيل" يجب أن تتجنّب الانجرار إلى حروب غير ضرورية، ويجب أن تبدأ "الحروب الوقائية" فقط في حال لم يكن هناك خيار آخر متاح لتجنّب مخاطر أكبر في المستقبل. يجب على "إسرائيل" دائمًا اختيار سياسة حذرة في مجال الأمن القومي، حتى لو كان هذا يعني التخلّي عن خيار "مكاسب أكبر عبر مخاطر أكبر".

"الحذر أفضل من المقامرّة" هو المقاربة الصحيحة في معظم الحالات بالنسبة للبلدان الصغيرة بشكل عام. ("إسرائيل" تبقى في هذه الفئة).

ومع ذلك يجب على "إسرائيل" أيضًا إبقاء العين مفتوحة على الفرص التي قد تنشأ، خاصة في أوقات التغيّرات الكبيرة أو الأزمات العميقة، للاستفادة من مثل هذه الحالات، حتى لو لم يكن هناك ضمان للنجاح. إن الحفاظ على التوازن المعقد بين "الحذر" و "الاستفادة من الفرص" هو واحد من أكثر الجوانب الصعبة من صنع القرار. هذا المستوى من التعقيد هو أحد أسباب الحاجة إلى استثمار موارد كبيرة في بناء القوة حتى في أوقات الهدوء النسبي.

11. ستعمل "إسرائيل" على نقل المعارك إلى أبعد مكان ممكن من حدودها. يمكن القيام بذلك في وقت السلم عن طريق وضع معايير دفاعية أو أنظمة أمنية ملزمة تنشئ "طوقًا صحّيًا" خارج الحدود السيادية لـ "إسرائيل"؛ عن طريق دفع القتال في زمن الحرب إلى أراضي العدوّ أينما تكون الحدود قريبة بشكل غير مريح من معقله الاستراتيجي.

يجب على "إسرائيل" أيضًا أن تطمح إلى "حدود يمكن الدفاع عنها"، أي خطوط دفاع تمكّن جيش الدفاع الإسرائيلي، الذي ينتشر في البداية مع قواته الاعتيادية، من التصدّي لهجوم من قِبل أي تحالف معاد (إلى حين استدعاء الاحتياط).

خلافًا للادّعاء بأن "الإقليم الجغرافي ليس له قيمة في عصر الصواريخ" فإن البعد الجغرافي في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي مهمّ للغاية، وبشكل أكبر في عصر الصواريخ. وذلك لأن "مركز الثقل" في "إسرائيل" يتركّز في منطقة صغيرة حول تل أبيب، وأيضًا بسبب الحاجة لنشر الأصول

الحيوية بعيدًا عن هذه المنطقة (مركز الثقل) حتى في عصر الصواريخ، والحفاظ على بقاء صواريخ العدوّ وقاذفات صواريخه بعيدة قدر الإمكان عن البنية التحتية الحيوية والمراكز السكانية، وبالتالي توفير الوقت للإنذار المبكّر ولإنجاح اعتراض الصواريخ.

12. في زمن الحرب، ينبغي على جيش الدفاع الإسرائيلي ومجتمع الاستخبارات بناء القدرة على القيام بعمليات هجومية في ساحتين منفصلتين بالتوازي وفي حالة تصاعدية. هذا يعني أن دولة "إسرائيل" تحتاج إلى الدفاع من جميع الاتجاهات – في البحر وعلى الأرض وفي الجو. ويجب على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يكون قادرًا على الذهاب في الهجوم على جبهة واحدة كبيرة (من المرجّح اليوم أن تكون هذه الجبهة هي الشمالية والتي تشمل لبنان وسوريا)، وقبل إتمام هذا الهجوم بنجاح يجب أن يكون قادرًا على أخذ زمام المبادرة أيضًا في جبهة ثانية (ربما غزّة). يجب على سلاح الجوّ أن يكون قادرًا على تدمير الآلاف من الأهداف بشكل مستمر، في النطاقات التي لا تتطلّب التزوّد بالوقود في الجو، وتدمير الأهداف الرئيسية المحدّدة فيما يسمّى "الدائرة الثالثة" بعيدًا عن حدود "إسرائيل"، فضلًا عن عدّد قليل من الأهداف المحدّدة ذات الأهمية العالية في نطاقات أكبر (مسافات أبعد). بينما يجب على البحرية تأمين حرية الملاحة في الطرق البحرية في البحر الأبيض المتوسط، وإحباط التهديدات المنقولة عن طريق البحر، وإتمام مهمّتها كجزء من موقف الردع الاستراتيجي لـ "إسرائيل".

13. استنادًا إلى تجارب السنوات الأخيرة (ومن فترات سابقة من الصراع) من الواضح أن "إسرائيل" لا تستطيع أن تأمل من أجل لحظة "غزو برلين"؛ وهذا يعني هزيمة العدوّ مثل ألمانيا النازية في عام 1945 بحيث يتوقف القتال مرّة واحدة وإلى الأبد. لقد كانت الحقيقة المريرة أن كل جولة من القتال تتبعها محاولة أخرى لضرب "إسرائيل" (حتى يدفع حدث آخر أكثر عمقًا الجهات العربية لوقف إطلاق النار). لأي جولة من الحرب هدف واحد هو أن تنتهي بطريقة تؤخّر الجولة القادمة من القتال قدر الإمكان. هذا أمر يمكن تحقيقه إذا فهم العدو أنه يجب أن يتوقّع ضربة أكثر إيلامًا في جولة مستقبلية- نظرًا للضرر الواضح الذي عانى منه خلال الجولة الحالية من القتال.

ومن الناحية النظرية فإن هذا الردع في متناول اليد بالفعل. ومع ذلك فإنه مسار زلق وليس هناك طريقة مضمونة لتأمينه. (شاهد الهجوم العربي في تشرين الثاني/أكتوبر 1973 الذي جاء بعد ست سنوات من حرب حزيران/يونيو 1967، انتصار "إسرائيل" الأكثر إقناعًا، والواقع أن حرب الاستنزاف التي بدأت مع إغراق البحرية المصرية للمدمّرة الإسرائيلية "إيلات" في أيلول/سبتمبر 1967 كان بعد ثلاثة أشهر فقط من حرب الأيام الستة).

نجاح جيش الدفاع الإسرائيلي في تدمير أنظمة العدوّ وبنيته التحتية سيكون إنجازًا يمكن أن يؤدّي إلى تأخير طويل في الحرب القادمة على أوسع نطاق.

في مثل هذه الحالة سيجد العدوّ صعوبة في إعادة بناء القدرات ما لم يتم توفير أنظمة جديدة له بسرعة عبر جهات أخرى. الأيام التي كانت فيها مثل هذه المساعدة مضمونة (على سبيل المثال، السوفيات بعد عام 1967، أو من قِبل إيران إلى حزب الله بعد عام 2006) قد انتهت.

في الحرب ضد التنظيمات المسلّحة غير النظامية من المهمّ تدمير معدّاتهم العسكرية، وبنيتهم التحتية (بما في ذلك المرافق تحت الأرض)، وضرب قادتهم وسحق أساطيرهم عن المقاومة البطولية والشهادة من خلال القبض عليهم على قيد الحياة. كل هذا أهم بكثير من الاستيلاء على الأراضي. (غزو الأراضي ينبغي القيام به لتدمير أصول العدو، وليس كهدف في حدّ ذاته).

وهكذا، ففي المواجهات المستقبلية مع الإرهابيين والمنظّمات الهجينة (أي الجماعات الإرهابية ذات السِمات العسكرية النظامية) على جيش الدفاع الإسرائيلي التطلّع لتدمير جميع أنظمة العدوّ العسكرية بالمعنى الكامل لهذا المصطلح.

ليس لـ "إسرائيل" مصلحة مباشرة في إيذاء البنية التحتية الأساسية للمدنيين في البلدان التي تستضيف منظمات إرهابية غير تلك التي من شأنها أن تعطّل القدرات القتالية لهذه المنظمات. ومع ذلك، في الظروف القصوى، يمكن إضافة القدرة على ضرب البنية التحتية المدنية إلى معادلة الردع.

14. "إسرائيل" هي قوة وضع راهن، وهذا يعني أنها لا تسعى إلى التوسع في أو السيطرة على الدول المجاورة. ومع ذلك فإن "إسرائيل" ستواجه، وحتى الذهاب إلى الحرب، أولئك الذين يحاولون تغيير ميزان القوى الحالي بطريقة تضرّ بآفاق بقاء "إسرائيل". من أجل ذلك السبب نفسه تحتفظ "إسرائيل" بالحق في القيام بحروب وقائية أو استخدام قوّتها ضد أهداف محدّدة، حتى في مرحلة بين الحروب، لمنع المخاطر ومنع خطر بناء قدرات العدوّ.

15. المزيج المذكور من الحذر باعتباره استراتيجية أساسية حتمية إلى جانب الحاجة إلى منع التطوّرات التي من شأنها أن تغيّر ميزان القوى ينبغي على "إسرائيل" أن تتخذ مخاطر، وأحيانًا مخاطر عالية. أفضل مثال هو حملة بين الحروب، التي تهدف إلى إزالة التهديدات المستقبلية وتأمين الاستخبارات النوعية (التي تُترجم بدورها إلى قراءة أفضل للحقائق والعمل المدروس).

وبالتالي ينبغي ألّا يكون مفاجئًا أنه على مدى سنوات غالبًا ما قام جيش الدفاع الإسرائيلي ومجتمع الاستخبارات الإسرائيلي بعمليات تميّزت بالجرأة، وفي بعض الأحيان لا يمكن تخيّلها.

إلى حدّ ما، "الجرأة التكتيكية" هي الجانب الآخر والمكمل الضروري "للحذر الاستراتيجي". والإدراك الذي تولده (الجرأة التكتيكية) أيضًا لديه تأثير رادع.

16. في الآونة الأخيرة، نشأت ضرورة أخرى يجب مراعاتها عند استخدام القوة هي الحاجة إلى "الشرعية المحلّية".

17. كدولة ديمقراطية مع مجتمع مفتوح، تفضّل "إسرائيل" خوض حروبها فقط عندما تكون مدعومة من قِبل الرأي العام المحلّي، وهو الأمر الذي يعزّز قدرة السكان ككل على الصمود ويقلّل من مستوى القيود المفروضة على صُنّاع القرار خلال القتال. هذه الشرعية حيوية بشكل خاص عندما تتعرّض الجبهة الداخلية لضربات (في بعض الأحيان بطريقة مؤلمة جدًا) خلال القتال.

في الوقت نفسه، وعلى نفس القدر من الأهمية تقريبًا، يجب على "إسرائيل" السعي إلى تأمين الشرعية الدولية وخاصة بين الدول ذات التفكير المماثل، وقبل كل شيء من الولايات المتحدة. يمكن في بعض الحالات أن تشكّل جهود تأمين كلا النوعين من الشرعية قيودًا على استخدام القوة. يجب قياس كلفة تحصيلها مقارنةً مع حاجة جيش الدفاع الإسرائيلي إلى تحقيق أهدافه بأقل قدر ممكن من الخسائر.

في الوقت عينه يجب أن لا يتم تجاهل متطلّبات الشرعية أبدًا، لأنها حيوية لبلد صغير يواجه حالات حرب متعدّدة. هذا تحدّ شديد لأن الحاجة إلى التصرّف وفقًا للقانون الإنساني الدولي يُلزم "إسرائيل"، ولكن ليس أعداءها. للأسف، المعايير الدولية تقيّد أيدي "إسرائيل"، ولكنّ أعداءها يتمتعون بحرية الهجوم دون التقيّد بمثل هذه القيود.

مدّة العمليات العسكرية

في الماضي كان الافتراض الشائع أنه يجب على "إسرائيل" خوض حروب قصيرة لتجنيب اقتصادها الأضرار ولتسريح احتياطها بسرعة. ينبغي إعادة النظر في هذا الافتراض.

"إسرائيل" اليوم هي الطرف الأقوى في المواجهة مع أمثال حماس وحزب اللّه. تتمتّع "إسرائيل" بعمق لوجستي ويمكنها المحافظة على المواجهة العسكرية أو حتى تصعيدها. إن جولات طويلة من الأعمال العدائية من شأنها إطالة الهجمات على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، لكن في ظل الظروف الحالية هذا هو الوضع الأفضل لـ "إسرائيل"، الذي يعطي الوقت لجيش الدفاع الإسرائيلي لتدمير القدرات والبنية التحتية للعدوّ بشكل ممنهج. ومع ذلك فإن هذا التحوّل في العقيدة يزيد من أهمية

تطوير أنظمة دفاعية للجبهة الداخلية، والحاجة إلى الحدّ بشكل حاسم من قدرة العدوّ على إطلاق القذائف والصواريخ.

لا ينبغي قراءة هذا على أنه دعوة لـ "الاستنزاف المتبادل"، بل إلى استخدام مزايا "إسرائيل" لتسهيل تدمير أصول العدوّ وبنيته التحتية، حتى لو كانت الحملة الأطول تزيد من التهديد على الجبهة الداخلية.

يجب على جيش الدفاع الإسرائيلي أولًا تنفيذ مناورة برّية ضخمة وقوية وسريعة من شأنها أن تؤدّي إلى تدمير قوات العدوّ والسيطرة على الأراضي المحدّدة في الخطة التشغيلية.

المرحلة الثانية ستكون بالتقدّم من خلال جهد منظّم ومطوّل لتدمير البنية التحتية للعدوّ وقتل أو القبض على عناصره، عبر خطة موضوعة مسبّقًا ومن خلال قوات جيش الدفاع الإسرائيلي (دون الاعتماد بشكل كبير على قوات الاحتياط). وهذا في الواقع ما حدث في عملية "الدرع الواقي" في عام 2002. الاستيلاء على معظم الضفة الغربية استغرق بضعة أيام (في الواقع خمسة أسابيع إذا كانت كل العمليات المباشرة محسوبة)، ولكن التخفيض الممنهج للقدرات الإرهابية للفلسطينيين إلى الحدّ الأدنى كما هو الحال الآن استغرق أربع سنوات.

في سيناريو لبناني، إن تدمير البنية التحتية في مناطق العدو التي استحوذ عليها جيش الدفاع الإسرائيلي يجب أن يتم خلال مدى أقصر (ربما على مدى عدة أشهر)، ومن بعدها سوف تنسحب "إسرائيل".

في الماضي، لم تفرض "إسرائيل" حصارًا على البلدان التي كانت تراكم قدرات عسكرية بشكل مكثف. في لبنان بعد عام 2006 كان من المفترض قيام قوات الأمم المتحدة بهذه الوظيفة (التي فشلت فشلًا ذريعًا في تنفيذها).

النجاح الأخير في الجهود الرامية إلى تعطيل إمدادات إيران والأسلحة السورية إلى حزب اللّه عبر سوريا يتطلب إعادة النظر في هذه الطريقة. لكن الحصار ليس من السهل تنفيذه، وفي أي حال لن تكون القضية ذات صِلة إلا إذا كانت أسلحة العدوّ وبنيته التحتية قد دُمّرت على نطاق واسع قبل الحصار. وهكذا فإن التصوّر المتغيّر فيما يتعلق بالحاجة إلى "حرب قصيرة" يتشابك مع مفهوم جديد من "محاصرة القدرات" لمنع توريد الأسلحة إلى بلد العدوّ أو المنظّمة الإرهابية التي استولت عليه (البلد).

السياسات والحرب

ملاحظة مهمّة يجب إبداؤها بشأن التفاعل المتغيّر بين الجهد العسكري والإجراءات الدبلوماسية ذات الصِلة. في الماضي أكّدت "إسرائيل" على واجب الجيش "إنتاج" الظروف في ساحة المعركة التي من شأنها تمكين المستوى السياسي من الحصول على أفضل النتائج على طاولة المفاوضات. في الكثير من الحالات لم يعد هذا صالحًا. في العالم المعقّد الذي يتعامل معه الجنود ورجال الدولة اليوم لا تؤدّي "النتيجة العسكرية" بالضرورة إلى النتائج الدبلوماسية المطلوبة.

في كثير من الأحيان لا يوجد بين الأوراق "مكملة دبلوماسية" (أي ورقة دبلوماسية تتكامل مع الأوراق العسكرية) لأنه لا يوجد إطار دبلوماسي دولي يمكن أن يفرض النتيجة على الأطراف التي ترفض قبول شرعية المفاوضات.

وهذا يجعل الأمر أكثر أهمية للحفاظ على الحوار بين المستويات العسكرية والسياسية حتى يفهم الجنود ما يرغب رجال الدولة في تحقيقه. في مثل هذا الحوار، واجب القيادة السياسية تحدّيد الأهداف المرجوّة عبر التواصل بعبارات لا لبس فيها عما يريدون تحقيقه من خلال مجموعة الأعمال العسكرية والدبلوماسية، وبالتزامن مع القيادة العسكرية تحدّيد ما ينبغي أن تكون الغاية العسكرية النهائية.

يجب أن يكون واضحًا لهذا المسار أن النتائج الدبلوماسية المرغوبة قد لا تحصل دائمًا. على العكس: في أحسن الأحوال يمكن أن تحدّد الأهداف السياسية النتائج العسكرية.

على سبيل المثال، الهدف العسكري اليوم في العمليات في سوريا هو منع نقل الأسلحة إلى "حزب اللّه" ومنع إيران من إقامة قواعد عسكرية في المنطقة. هذا هدف محدّد جيدًا، ويعرف جيش الدفاع الإسرائيلي كيف يترجمه عملاتيًا، ولا ضرورة لدبلوماسية مرافقة. لكن إذا أُضيف عمل دبلوماسي يستطيع أن يدفع إلى قرار سوري أو روسي بإخراج القوات الإيرانية من سوريا، فسيكون هذا مساهمة مرحبًا بها. إنه هدف يجب السعي إليه من خلال سعي مشترك لحوار مكثف مع الروس وجهود جيش الدفاع الإسرائيلي على الأرض. لكن النتيجة العسكرية في هذه الحالة مهمّة بما فيه الكفاية لتحمّل المخاطر لتحقيق هذه النتيجة حتى من دون عمل دبلوماسي إضافي مُكمل.

كما ذُكر سابقًا، محكوم على "إسرائيل" أن تواجه في المستقبل العديد من المواقف الذي يجب أن يكون الهدف العسكري فيها واضحًا لأن الجهد الدبلوماسي لا معنى له. اعتُبر قرار الأمن 1701 الذي أنهى القتال في حرب لبنان الثانية في عام 2006 قرارًا عديم الفائدة تمامًا ولا معنى له (نظرًا لفشل الأمم المتحدة التام في تنفيذ مسؤولياتها بموجب القرار). القرار خدم فقط في إعطاء السياسيين

(الإسرائيليين) غطاء من أجل اتخاذ قرار إنهاء القتال بشكل غير حاسم. لذلك يجب أن يكون افتراض "إسرائيل" العملي للمستقبل هو أنه لا يوجد طريقة لتحقيق أي شيء في الساحة الدبلوماسية يتجاوز ما سوف يتحقق في المعركة، وأن أي مشاركة دولية في أحسن الأحوال تنتج قرارًا من نوع "1701 زائد +" مع صفر تأثير في الممارسة.

لذلك، يجب أن يكون هدف جيش الدفاع الإسرائيلي تحقيق نتائج على الأرض لا تعتمد على أي نتائج متفق عليها ومدعومة دوليًا. وهذا يمكّن "إسرائيل" من تنفيذ سياسات من جانب واحد، مثل منع إعادة تسليح الطرف الآخر بالقوة عندما ينتهي القتال.

جوانب التحالف

بسبب عدم التماثل الذي نوقش أعلاه في مواقف المجتمع الدولي، يجب على "إسرائيل" البحث عن حلفاء استراتيجيين يمكنهم: المساعدة في بناء القوات، وتقديم بعض أشكال الدعم غير العسكرية في حالات الطوارئ وتقديم الدعم للإجراءات الإسرائيلية بينما تتولّى (الدول) صدّ "هجوم" دبلوماسي على "إسرائيل" من قِبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وهذا يساعد على الحفاظ على حرية "إسرائيل" في العمل.

تسعى "إسرائيل" إلى العمل جنبًا إلى جنب مع قوة عالمية. بالتأكيد تدرك "إسرائيل" اليوم أنه لا يوجد بديل للعلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة، حليف "إسرائيل" منذ أواخر 1960.

لا بد من القيام بكل ما يمكن القيام به للحفاظ والإبقاء على دعم الحزبين في واشنطن لـ "إسرائيل" ولتعزيز العلاقة الاستراتيجية مع يهود أميركا الشمالية بكل تنوّعها وأن تؤخذ مصالح الولايات المتحدة في الاعتبار عند اتخاذ قرارات الحرب والسلم. هذه حقيقة من حقائق الحياة، حتى لو كانت "إسرائيل" في بعض الأحيان بحاجة إلى العمل ضد الرغبات الأميركية لأسباب مهمّة تتعلّق بالأمن القومي.

وفي الوقت نفسه ينبغي أن تسعى "إسرائيل" إلى إقامة علاقات جيّدة مع الأمم الأخرى لتوسيع دائرة البلدان التي تفهم سياساتها وقد تختار عدم التصويت ضدّها في المحافل الدولية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تُعتبر مهمّة للاقتصاد الإسرائيلي القائم على التصدير، وعلى وجه التحديد تلك البلدان التي هي أسواق لتصدير الصناعات الدفاعية الإسرائيلية.

العلاقات مع جيران "إسرائيل" شرق البحر الأبيض المتوسط قيّمة أيضًا، مثل اليونان وقبرص، بالإضافة إلى قوى المتوسط الأبعد من ذلك مثل إيطاليا وفرنسا.

تُعلّق أهمية قصوى على التوافق مع شركاء السلام مع "إسرائيل" – مصر والأردن، والذين هم أيضًا جزء مهمّ من اصطفاف البحر الأبيض المتوسط. (أخذت مصر وفرنسا زمام المبادرة في مواجهة الطموحات التركية). في الآونة الأخيرة، شكّلت الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب وشركاء آخرون أقلّ علنية الاصطفاف الإقليمي كذلك.

الاتفاقيات الإبراهيمية ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في التحسن الكبير في مكانة "إسرائيل" الدولية، والتي تسهم بدورها في ردع خصوم "إسرائيل" وبالتالي التوازن العام لعقيدة الأمن القومي الإسرائيلي.

مسألة الحدود الشرقية

لا يوجد إجماع وطني في "إسرائيل" بشأن بعض الجوانب الحيوية من الأمن القومي، مثل مسألة حدود البلاد الشرقية.

تعتبر الغالبية العظمة من الإسرائيليين أن الفلسطينيون لا يصلحون أن يكونوا مواطنين في كيان ممتد لدولة "إسرائيل"، لكن البدائل لضمّ الضفة الغربية مع عدّد سكانها الفلسطيني الكبير تعارض بشدة. من الواضح أن هذه ثغرة كبيرة في وضع الأمن القومي الإسرائيلي. ولكن حتى مع ذلك، هذه المُعضلة لا تطغى على الاتفاق الواسع حول جوانب أخرى من عقيدة الأمن القومي كما هو مفصّل أعلاه.

في أي حال، في إطار أي حلّ دبلوماسي في الضفة الغربية، يجب على جيش الدفاع الإسرائيلي تأمين وادي الأردن، الذي يشكّل حاجزًا بين الفلسطينيين والتهديدات المحتملة من العالم العربي في الشرق. ويجب على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يقف على استعداد لمحاربة الإرهاب في يهودا والسامرّة في ظروف استثنائية.

ملاحظة، ونقطة أخيرة متفائلة

ملاحظة: المستقبل لا يمكن التنّبؤ به. مفهوم الأمن القومي الوطني المعروض في هذه الورقة ذو صِلة بالشرق الأوسط على ما هو عليه اليوم-حالة يكون فيها أعداء "إسرائيل" منظمات إرهابية قريبة من حدودها، وتسعى إيران للحصول على السلاح النووي وبناء "حلقة من نار" معادية في جميع أنحاء دولة "إسرائيل" في لبنان وسوريا والعراق وغزة (وتأمل إيران في الأردن والضفة الغربية أيضًا).

أي حدث متغيّر قد يحدث من شأنه أن يعيد التهديد العسكري "الكلاسيكي" الذي ينطوي على نشر أعداد كبيرة من القوات العسكرية على حدود "إسرائيل"، يفرض أولويات دفاعية إسرائيلية مختلفة وهيكلية مختلفة لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي والتفكير (وربما بعض الإجراءات) يجب أن يكرّس لهذه الفرضية حتى اليوم. قبل كل شيء، من المناسب إنهاء هذه الورقة بتعليق متفائل ولحظ الفوائد غير المقصودة التي نمت من خلال نظام الأمن القومي الإسرائيلي.

حافظ مجتمع الدفاع الإسرائيلي بشكل فريد على التفوّق النوعي لـ "إسرائيل" من خلال توجيه القوى العاملة الأكثر كفاءة إلى الوحدات التكنولوجية، ودورات الطيران والقوات الخاصة. هذا ساعد "إسرائيل" على أن تصبح "دولة start-up".

قدامى المحاربين في جيش الدفاع الإسرائيلي الذين كانوا "حلّالي المشاكل" في زيّ رسمي يجلبون معهم إلى عالم الأعمال طرق التفكير التي اكتسبوها خلال الاشتباك مع التحدّيات الأمنية. لقد شكّلوا الآلاف من شركات التكنولوجيا المبتكرة، التي تقدّم مساهمات إلى العالم بأسره ودفعت الاقتصاد الإسرائيلي إلى آفاق جديدة.

أكثر من هذا تحقق في مجال تكنولوجيا السيبرانية، التي كانت محورية في المهمّات العسكرية، وأصبحت الآن محورية في الاقتصاد العالمي ككل. لا بدّ أن يستمر هذا النمط، كأفواج جديدة من الموظفين الذين يتعاملون مع حلّ المشكلات التكنولوجية باستخدام أحدث المعارف، وترك الخدمة العسكرية والانضمام إلى القوى العاملة المدنية.

في هذه المجالات، تُعلّق أهمية كبيرة على "رأس المال الاجتماعي"، قدرة الشباب على تعبئة الآخرين للعمل بشكل مكثف كفريق مع هدف مركز. وهكذا فإن الصداقات الحميمة خلال الخدمة العسكرية تشكّل أساس القدرة على حلّ المشاكل في الحياة المدنية وكذلك العسكرية. إن حجم "إسرائيل" الجغرافي وكذلك الديمغرافي يصبح ما بقيت أقلّ أهمية ما دامت القطاعات التكنولوجيا الجديدة قادرة على الوصول إلى موظفين متاحين ذوي جودة عالية.

(ملاحظة: الجيش الإسرائيلي يؤسّس العديد من الشركات الناشئة، لكن أداء "إسرائيل" ليس جيدًا بما فيه الكفاية في التوسّع إلى شركات كبيرة متعدّدة الجنسيات. هذا يتطلب مهارات لا يتم اكتسابها في كثير من الأحيان أثناء الخدمة العسكرية).

مثال مثير للاهتمام هو العالم الناشئ من مركبات التحكم الذاتي. "إسرائيل" لا تنتج السيارات من أي نوع لأن حجم السوق صغير جدًا والاستثمار الواسع في البنية التحتية اللازمة لمثل هذا التصنيع غير ذي جدوى اقتصادية.

إلا أن "إسرائيل" اليوم هي "قوة عظمى" عندما يتعلق الأمر بالبرامج التي تدعم المركبات الذاتية، بما في ذلك الدفاعات السيبرانية اللازمة لمنع العناصر الخارجية من cyberhijacking (الخرق السيبراني) للسيارة دون إذن من الراكب أو السائق.

كما تُقيَّم التكلفة الاقتصادية للجيش الإسرائيلي الإلزامي (يتم ذلك بالمقارنة مع الخدمة التطوعية أو المهنية في الولايات المتحدة على سبيل المثال) فإن هذا العنصر أيضًا يجب أن يكون موضع تقدير.

الخدمة العسكرية الوطنية هي التي تجعل من الممكن للدولة أن توجّه الشباب المشرق إلى التكنولوجيا والمساعي الصعبة فكريًا. لذلك، ومن منظور شامل، ما تخسره "إسرائيل" بتكاليف فورية بسبب المشروع الإلزامي العالمي يتمّ تعويضه وأكثر عبر الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لثقافة الابتكار.

خطاب وزير الخارجية أنتوني ج. بلينكن
حول الإستراتيجية الصينية[1]

وزارة الخارجية الأميركية، أنتوني بلينكن، أيار 2022

الوزير بلينكن:

يسعدني حقًا أن أتواجد هنا في جامعة جورج واشنطن. هذه مؤسسة تجذب الطلاب والباحثين المتميّزين من مختلف أنحاء العالم حيث تجري فيها دراسة ومناقشة التحدّيات الأكثر إلحاحًا التي نواجهها كدولة وككوكب، لذا أشكركم على استضافتنا هنا اليوم.

وأودّ أن أتوجّه بشكر خاص لأصدقائنا في جمعية آسيا التي تهدف إلى إقامة علاقات أوثق مع الدول والشعوب الآسيوية بغرض تعزيز السلام والازدهار، والحرية، والمساواة، والاستدامة. شكرًا على استضافتنا اليوم وعلى دوركم القيادي كل يوم. كيفن رود ووينديي كاتلر وداني راسل وكافة الزملاء، ورغم أنكم قادة فإنكم فاعلون أيضًا ويسعدني دائمًا التواجد معكم.

يجب عليّ أن أقول أيضًا إنني ممتنّ حقًا للسيناتور رومني على وجودك هنا اليوم -رجل، وقائد وأنا معجب به جدًا، رجل ذو مبدأ عظيم، ويؤدّي دورًا قياديًا في الموضوع الذي سنتحدّث عنه اليوم. شكرًا يا سيناتور على حضورك اليوم.

يسعدني أيضًا أن أرى العديد من أعضاء السلك الدبلوماسي هنا اليوم، إذ تمثل الدبلوماسية الأداة التي لا غنى عنها لتشكيل مستقبلنا المشترك.

خلال العامين الماضيين اجتمعنا معًا لمكافحة وباء كوفيد-19 والاستعداد لحالات الطوارئ الصحّية العالمية المستقبلية، وإعادة البناء إثر الصدمات الاقتصادية، بدءًا من اضطرابات سلاسل التوريد وصولًا إلى أزمات الديون، ومواجهة تغيّر المناخ وإعادة تصوّر مستقبل الطاقة بطريقة أنظف وأكثر أمانًا وبأسعار معقولة بدرجة أكبر.

---

[1] أنتوني بلينكن، "منهاج الإدارة الأميركية تجاه جمهورية الصين الشعبية"، وزارة الخارجية الأميركية، 26 أيار 2022.
https://www.state.gov/translations/arabic/%d9%85%d9%86%d9%87%d8%a7%d8%ac-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%af%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%8a%d8%b1%d9%83%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d9%87-%d8%ac%d9%85%d9%87%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9/

يتمثل القاسم المشترك بين هذه الجهود في الحقيقة البسيطة وهي أنه لا يمكن أن يواجه أحد منا هذه التحدّيات بمفرده، إنما يجب علينا أن نواجهها معًا.

هذا ما دفعنا إلى إعادة اعتماد الدبلوماسية إلى مركز السياسة الخارجية الأميركية بغية مساعدتنا على تحقيق المستقبل الذي يسعى إليه الأميركيون والشعوب في مختلف أنحاء العالم – مستقبل تُستخدم فيه التكنولوجيا لدفع الناس قُدمًا وليس لقمعهم. مستقبل تُستخدم فيه التجارة والتبادل التجاري في دعم العمّال وزيادة الدخول، وخلق الفرص؛ مستقبل تحترم فيه حقوق الإنسان العالمية وتكون الدول في مأمن من الإكراه والعدوان ويتحرّك فيه الناس والأفكار والبضائع ورؤوس الأموال بحرية وتستطيع الدول شق مساراتها الخاصة والعمل معًا بشكل فعّال بشأن القضايا المشتركة.

ومن أجل بناء هذا المستقبل يجب أن ندافع عن النظام الدولي القائم على القواعد وإصلاحه- نظام القوانين والاتفاقيات والمبادئ والمؤسسات التي اجتمع العالم لبنائها بعد حربين عالميتين بغرض إدارة العلاقات بين الدول ومنع الصراعات ودعم حقوق الشعوب كافة.

تتضمن وثائق تأسيس هذا النظام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اللذين كرّسا مفاهيم مثل تقرير المصير والسيادة والتسوية السلمية للنزاعات. هذه ليست منشآت غربية، بل هي انعكاسات لتطلّعات العالم المشتركة.

وفي العقود التي تلت ذلك تجنّبت دول العالم حربًا عالمية أخرى ونزاعًا مسلّحًا بين القوى النووية على الرغم من التحدّيات الهائلة والفجوة بين مُثلنا العليا وبعض النتائج التي حقّقناها. لقد بنينا اقتصادًا عالميًا انتشل مليارات البشر من براثن الفقر وطوّرنا حقوق الإنسان بشكل لم يسبق له مثيل.

وفيما نتطلع الآن نحو المستقبل لا نريد أن نكتفي بالحفاظ على النظام الدولي الذي مكّن قدرًا كبيرًا من هذا التقدّم، بل نريد تحدّيثه والتأكّد من أنه يمثل مصالح كافة الدول والمناطق وقيمها وآمالها، صغيرة كانت أو كبيرة. علاوة على ذلك نريد أن نتأكد من أنها قادرة على مجابهة التحدّيات التي نواجهها الآن وسوف نواجهها في المستقبل، وكثير منها يتجاوز ما كان يتخيّله العالم قبل سبعة عقود.

ولكن هذه النتيجة غير مضمونة لأن أسُس النظام الدولي تتعرّض لتحدّ خطير ومستمرّ.

يشكّل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تهديدًا واضحًا وقائمًا، فعندما هاجم أوكرانيا قبل ثلاثة أشهر فإنه هاجم أيضًا مبادئ السيادة وسلامة الأراضي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والرامية إلى حماية كافّة البلدان من الغزو أو الإكراه. وهذا ما دفع العديد من الدول إلى التوحّد لمعارضة هذا العدوان لأنها تعتبره هجومًا مباشرًا على أساس سلامها وأمنها.

تقاتل أوكرانيا ببسالة للدفاع عن شعبها واستقلالها بمساعدة غير مسبوقة من الولايات المتحدة ودول أخرى من مختلف أنحاء العالم. وبينما لم تنته الحرب، فإن الرئيس بوتين قد فشل في تحقيق أي هدف من أهدافه الاستراتيجية. لقد عزّز استقلال أوكرانيا بدلًا من إلغائه، ووحّد حلف شمال الأطلسي (ناتو) بدلًا من تقسيمه، وقوّض قوة روسيا بدلًا من تقويتها، وجمع الدول للدفاع عن النظام الدولي بدلًا من إضعافه.

وحتى مع استمرار حرب الرئيس بوتين فإننا سنواصل التركيز على أخطر تحدّ طويل الأمد يواجه النظام الدولي، وهو التحدّي الذي تمثله جمهورية الصين الشعبية.

الصين هي الدولة الوحيدة التي تنوي إعادة تشكيل النظام الدولي، وتلجأ بشكل متزايد إلى القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتحقيق ذلك. إن الرؤية التي تسعى إليها بكين سوف تبعدنا عن القِيَم العالمية التي حافظت على قدر كبير من تقدّم العالم على مدار الـ 75 عامًا الماضية.

تُعدّ الصين أيضًا جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي وقدرتنا على حلّ التحدّيات، بدءًا من المناخ وصولًا إلى كوفيد-19. بكل بساطة، يتعيّن على الولايات المتحدة والصين التعامل فيما بينهما في المستقبل المنظور.

هذا ما يجعل هذه العلاقة من أكثر العلاقات تعقيدًا وتأثيرًا في العالم اليوم.

خلال العام الماضي، طوّرت إدارة بايدن ونفّذت استراتيجية شاملة لتسخير نقاط قوّتنا الوطنية وشبكة علاقاتنا التي لا مثيل لها من الحلفاء والشركاء لتحقيق المستقبل الذي نسعى إليه.

نحن لا نسعى إلى صراع أو حرب باردة جديدة، بل على العكس من ذلك نحن مصمّمون على تجنّب كليهما.

نحن لا نسعى إلى منع الصين من لعب دورها كقوة كبرى ولا لمنعها أو منع أي دولة أخرى من تنمية اقتصادها أو النهوض بمصالح شعوبها.

ولكننا سنعزّز ونحمي القانون الدولي والاتفاقيات والمبادئ والمؤسسات التي تحافظ على السلام والأمن وتحمي حقوق الأفراد والدول ذات السيادة، وتتيح لكافة البلدان التعايش والتعاون، بما في ذلك الولايات المتحدة والصين.

الصين اليوم مختلفة كثيرًا عمّا كانت عليه قبل 50 عامًا عندما قطع الرئيس نيكسون عقودًا من العلاقات المتوتّرة ليصبح أول رئيس أميركي يزور الصين.

آنذاك كانت الصين منعزلة تكافح انتشار الفقر والجوع.

باتت الصين اليوم قوة عالمية ذات نفوذ وتأثير وطموح غير عادي، وهي ثاني أكبر اقتصاد وتضمّ مدنًا عالمية المستوى وشبكات نقل عام. إنها موطن بعض من أكبر شركات التكنولوجيا في العالم وتسعى للسيطرة على تقنيات وصناعات المستقبل. لقد حدّثت جيشها بسرعة وتعتزم أن تصبح قوّة قتالية من الدرجة الأولى وذات امتداد عالمي، وقد أعلنت عن طموحها في إنشاء مجال نفوذ في المحيطين الهندي والهادئ والتحوّل إلى القوة الرائدة في العالم.

بلغت الصين هذه المرحلة بفضل مواهب الشعب الصيني وبراعته وعمله الجادّ، وكذلك بفضل الاستقرار والفرص التي يوفرها النظام الدولي. ويمكن القول إن أي بلد على وجه الأرض لم يستفد أكثر مما استفادت الصين. ولكن بدلًا من استخدام سلطتها لتعزيز القوانين والاتفاقيات والمبادئ والمؤسّسات التي مكّنتها من النجاح وتنشيطها حتى تستفيد منها الدول الأخرى أيضًا، تعمل بكين على تقويضها. وأصبح الحزب الشيوعي الصيني الحاكم في عهد الرئيس تشي أكثر قمعية في الداخل وأكثر عدوانية في الخارج.

إننا نرى ذلك في كيفية إتقان بكين للمراقبة الجماعية داخل الصين وتصديرها لهذه التكنولوجيا إلى أكثر من 80 دولة؛ وكيف تدفع بمطالباتها البحرية غير القانونية في بحر الصين الجنوبي، مما يقوّض السلام والأمن وحرية الملاحة والتجارة؛ وكيفية التحايل على قواعد التجارة أو خرقها، وإلحاق الضرر بالعمّال والشركات في الولايات المتحدة ومختلف أنحاء العالم؛ وكيفية ادعاء الدفاع عن السيادة والسلامة الإقليمية بينما تقف مع الحكومات التي تنتهكهما بوقاحة.

حتى عندما كانت روسيا تحشد قواتها بشكل واضح لغزو أوكرانيا أعلن الرئيس تشي والرئيس بوتين أن الصداقة بين بلديهما – وأنا أقتبس هذه العبارة- "بلا حدود". وبينما كان الرئيس بايدن يزور اليابان هذا الأسبوع أجرت الصين وروسيا دورية استراتيجية حدودية في المنطقة.

إن دفاع بكين عن حرب الرئيس بوتين الرامية إلى محو سيادة أوكرانيا وتأمين مجال نفوذ في أوروبا يجب أن يدقّ جرس الإنذار لكافّة من يعتبرون منطقة المحيطين الهندي والهادئ موطنًا لهم.

ولهذه الأسباب وغيرها فإن هذه لحظة مشحونة بالنسبة للعالم. وفي مثل هذه الأوقات تكون الدبلوماسية أمرًا حيويًا. هكذا نوضح مخاوفنا العميقة ونفهم وجهات نظر بعضنا البعض بشكل أفضل ولا يساورنا شكّ في النوايا. نحن على استعداد لزيادة اتصالاتنا المباشرة مع بكين بشأن مجموعة كاملة من القضايا ونأمل أن يتحقّق ذلك.

ولكن لا يمكننا الاعتماد على أن بكين ستغيّر مسارها، لذلك سنشكّل بيئة استراتيجية حولها تعزّز رؤيتنا لنظام دولي مفتوح وشامل.

يعتقد الرئيس بايدن أن هذا العقد سيكون حاسمًا، وستحدّد الإجراءات التي نتخذها في الداخل ومع البلدان في مختلف أنحاء العالم إمكانية تحقيق رؤيتنا المشتركة للمستقبل أم لا.

يمكن تلخيص استراتيجية إدارة بايدن في ثلاث كلمات لتحقيق النجاح في هذا العقد الحاسم ألا وهي "الاستثمار والتوافق والتنافس".

سنستثمر في أُسس قوّتنا هنا في الوطن، أي قدرتنا التنافسية وابتكارنا وديمقراطيتنا.

سنعمل على تنسيق جهودنا مع شبكة الحلفاء والشركاء الخاصة بنا للعمل من أجل هدف مشترك ومصلحة مشتركة. ومن خلال تسخير هذين الأمرين الرئيسيين سننافس الصين للدفاع عن مصالحنا وبناء رؤيتنا للمستقبل.

نحن نتعامل مع هذا التحدّي بثقة. وبلادنا تتمتع بالعديد من نقاط القوة. لدينا جيران مسالمون، وسكّان متنوّعون ومتزايدون، وموارد وفيرة، واحتياطي العالم من العُملة، وأقوى جيش على وجه الأرض، وثقافة مزدهرة من الابتكار وريادة الأعمال أنتجت على سبيل المثال لقاحات فعّالة متعدّدة تحمي الناس في مختلف أنحاء العالم من كوفيد-19.

ومجتمعنا المفتوح، في أفضل حالاته، يجذب تدفّقات المواهب والاستثمار ويتمتّع بقدرة اختبار الزمن لإعادة الابتكار وهي قدرة متجذّرة في ديمقراطيتنا وتمكّننا من مجابهة أي تحدّيات نواجهها.

سنتحدّث أولًا عن الاستثمار في قوّتنا

بعد الحرب العالمية الثانية وبينما كنا نحن وشركاؤنا نبني النظام القائم على القواعد، كانت حكومتنا الفيدرالية تقوم أيضًا باستثمارات استراتيجية في البحث العلمي والتعليم والبنية التحتية والقوى العاملة لدينا وتخلق الملايين من الوظائف للطبقة الوسطى وعقودًا من الازدهار وريادة التكنولوجيا. ولكننا اعتبرنا تلك الأسس أمرًا مسلّمًا به، لذا حان الوقت للعودة إلى الأساسيات.

تقوم إدارة بايدن باستثمارات بعيدة المدى في المصادر الأساسية لقوتنا الوطنية، بدءًا من استراتيجية صناعية حديثة للحفاظ على تأثيرنا الاقتصادي والتكنولوجي وتوسيعه وجعل اقتصادنا وسلاسل التوريد لدينا أكثر مرونة وشحذ ميزتنا التنافسية.

في العام الماضي وقّع الرئيس بايدن على أكبر استثمار للبنية التحتية في تاريخنا ليصبح قانونًا بغرض تحدّيث طرقنا السريعة وموانئنا ومطاراتنا والسكك الحديدية والجسور لنقل البضائع إلى السوق بشكل أسرع وزيادة إنتاجيتنا وتوسيع شبكة الإنترنت عالي السرعة لتغطي كافة بقاع الدولة وجذب المزيد من الأعمال والوظائف إلى أجزاء أكبر من الولايات المتحدة.

نحن نقوم باستثمارات استراتيجية في التعليم وتدريب العمال حتى يتمكن العمّال الأميركيون – وهم الأفضل في العالم – من تصميم تقنيات المستقبل وبنائها وتشغيلها.

ولأن استراتيجيتنا الصناعية تركّز على التكنولوجيا فإننا نريد الاستثمار في البحث والتطوير والتصنيع المتقدّم. أنفقت حكومتنا قبل ستين عامًا أكثر من ضعف ما أنفقته على الأبحاث كنسبة مئوية من اقتصادنا مقارنة بما نقوم به اليوم، وقد أدّت هذه الاستثمارات بدورها إلى تحفيز الابتكار في القطاع الخاص. هكذا انتصرنا في سباق الفضاء واخترعنا أشباه الموصلات وصنعنا الإنترنت. واعتدنا على احتلال المرتبة الأولى في العالم في مجال البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلّي، ولكننا الآن في المرتبة التاسعة. وفي الوقت عينه تقدّمت الصين من المركز الثامن إلى الثاني.

وبدعم من الحزبين في الكونغرس سنعكس هذه الاتجاهات ونقوم باستثمارات تاريخية في البحث والابتكار، بما في ذلك مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والحوسبة الكمومية. هذه هي المجالات التي عقدت بكين العزم على قيادتها، ولكن بالنظر إلى مزايا الولايات المتحدة لن نخسر هذه المنافسة، ليس من حيث تطوير تقنيات جديدة فحسب، بل أيضا لناحية تشكيل كيفية استخدامها في مختلف أنحاء العالم حتى تكون القِيَم الديمقراطية وليس السلطوية متجذّرة فيها.

أقرّت القيادة- السيناتور رومني وآخرون- أقرّ مجلس النواب ومجلس الشيوخ مشاريع قوانين تدعم هذه الأجندة، بما في ذلك المليارات لإنتاج أشباه الموصلات هنا وتعزيز سلاسل التوريد الهامة الأخرى. ونحن بحاجة الآن إلى أن يرسل الكونغرس التشريع إلى الرئيس للتوقيع عليه.

يمكننا تحقيق ذلك ولا يمكننا الانتظار- تتحرّك سلاسل التوريد الآن، وستنشأ في مكان آخر إذا لم ننشئها هنا. وكما قال الرئيس بايدن فإن الحزب الشيوعي الصيني يضغط ضد هذا التشريع- إذ لا توجد طريقة أفضل لتعزيز مكانتنا وتأثيرنا العالميين من تحقيق التجديد المحلّي. لن تجعل هذه الاستثمارات الولايات المتحدة أقوى فحسب بل ستجعلها أيضًا شريكًا وحليفًا أقوى.

من أقوى المزايا وأكثرها سحرًا في الولايات المتحدة هو أننا لطالما كنا وجهة للموهوبين من كافة أصقاع العالم، وينطبق هذا الكلام على ملايين الطلاب من الصين الذين أثروا في مجتمعاتنا وأقاموا روابط مع الأميركيين لمدى الحياة. لقد أصدرنا أكثر من 100 ألف تأشيرة للطلاب الصينيين في خلال أربعة أشهر فحسب في العام الماضي وعلى الرغم من الوباء- وهذا أعلى معدّل لدينا على الإطلاق. يسعدنا أنهم اختاروا الدراسة في الولايات المتحدة ونحن محظوظون بوجودهم هنا. ونحن محظوظون عندما لا تكتفي أفضل المواهب العالمية في الدراسة هنا بل تبقى هنا، على غرار أكثر من 80 بالمئة من الطلاب الصينيين الذين يسعون للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة. إنهم يساعدون في دفع الابتكار هنا في الولايات المتحدة مما يعود بالفائدة علينا جميعًا. نستطيع أن نظل يقظين بشأن أمننا القومي بدون إغلاق أبوابنا.

نعلم أيضًا بناء على التاريخ أنه يمكن أن يشعر مواطنو دولة ما أنهم لا ينتمون إلى الولايات المتحدة أو أنهم أعداؤنا عندما ندير علاقة مليئة بالتحدّيات مع حكومة بلادهم. هذا بعيد عن الحقيقة كل البعد. لقد قدّم الأميركيون الصينيون مساهمات لا تقدّر بثمن لبلادنا وفعلوا ذلك لأجيال. تتعارض إساءة معاملة شخص من أصل صيني مع كل ما ندافع عنه كدولة، سواء كان مواطنًا صينيًا يزور الولايات المتحدة أو يعيش هنا أو مواطنًا أميركيًا صينيًا أو أي أميركي آسيوي آخر يحقّ له بالولايات المتحدة بقدر أي شخص آخر. لا مكان للعنصرية والكراهية في أمّة بنتها أجيال من المهاجرين للوفاء بوعد الفرص للجميع.

لدينا خلافات عميقة مع الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية- ولكن هذه الاختلافات بين الحكومات والأنظمة- وليست بين شعوبنا. يكنّ الشعب الأميركي احترامًا كبيرًا للشعب الصيني. نحن نحترم إنجازاتهم وتاريخهم وثقافتهم، ونقدر روابط الأسرة والصداقة التي تربطنا، ونتمنّى

بصدق أن تعمل حكومتانا معًا بشأن القضايا التي تهمّ حياتهم وحياة الأميركيين وحياة الناس في مختلف أنحاء العالم.

ثمة مصدر أساسي آخر للقوة الوطنية التي سنعتمد عليها في هذا العقد الحاسم ألا وهي ديمقراطيتنا.

لو سألنا منذ مئة عام عمّا يجعل من أمّة ما أمّة ثرية لذكرنا مساحة أرضنا وحجم سكاننا وقوة جيشنا ووفرة مواردنا الطبيعية. ولحسن الحظ ما زلنا أثرياء في كل هذه الصفات. ولكن ثمة ثروة حقيقية للأمّة في شعبنا – مواردنا البشرية – وقدرتنا على إطلاق العنان لإمكاناتهم الكاملة أكثر من أي وقت مضى وفي هذا القرن الواحد والعشرين. نحن نفعل ذلك من أجل نظامنا الديمقراطي. نتناقش ونجادل ونختلف ونتحدّى بعضنا البعض، بما في ذلك قادتنا المنتخبين. نتعامل مع نواقصنا علانية ولا نتظاهر بأنها غير موجودة أو نخفيها عن العين. قد يكون ذلك صعبًا وقبيحًا على الرغم من أن التقدم قد يكون بطيئًا بشكل مؤلم، ولكننا بشكل عام نعمل باستمرار نحو مجتمع يمكن أن يزدهر فيه الناس من جميع الخلفيات، مسترشدين بالقيم الوطنية التي توحّدنا وتحفّزنا وترفعنا.

لسنا ممتازين، ولكننا نسعى دائمًا في أفضل حالاتنا لنكوّن اتحادًا أكثر كمالًا على حدّ تعبير دستورنا. ديمقراطيتنا مصمّمة لتحقيق ذلك.

هذا ما يقدّمه الشعب الأميركي والنموذج الأميركي، وهو أحد أقوى الأصول في هذه المنافسة.

الآن، تعتبر بكين أن نموذجها هو النموذج الأفضل؛ تعتبر أن النظام المركزي الذي يقوده الحزب هو أكثر كفاءة وأقلّ فوضوية ومتفوقًا في نهاية المطاف على الديمقراطية. إننا لا نسعى إلى تغيير النظام السياسي في الصين، بل تتمثل مهمّتنا في أن نثبت مرّة أخرى أن الديمقراطية قادرة على مواجهة التحدّيات الملحّة وخلق الفرص وتعزيز الكرامة الإنسانية. المستقبل ملك لمن يؤمنون بالحرية وبأن كل الدول حرّة في رسم مساراتها الخاصة بدون إكراه.

يتمثل الجزء الثاني من استراتيجيتنا بالتوافق مع حلفائنا وشركائنا لتعزيز رؤية مشتركة للمستقبل.

منذ اليوم الأول تعمل إدارة بايدن على إعادة تنشيط شبكة التحالفات والشراكات الأميركية التي لا مثيل لها وإعادة الانخراط في المؤسسات الدولية. نحن نشجّع الشركاء على العمل معًا ومن

خلال المنظّمات الإقليمية والعالمية، ونحن نقيم تحالفات جديدة لتقديمها لشعبنا ولمجابهة اختبارات القرن المقبل.

لا ينطبق هذا الكلام على أي منطقة أكثر مما ينطبق على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، حيث علاقاتنا هي من بين الأقوى في العالم، بما في ذلك تحالفاتنا التعاهدية.

تشترك الولايات المتحدة في الرؤية التي تتبنّاها الدول والشعوب في مختلف أنحاء المنطقة، ألا وهي أن تكون منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرّة ومفتوحة يتمّ فيها تطوير القواعد بشفافية وتطبيقها بشكل عادل، وتكون فيها البلدان حرّة في اتخاذ قراراتها السيادية، وتتدفّق فيها السلع والأفكار والأشخاص بحرية عبر الأرض والسماء والفضاء الإلكتروني والبحار المفتوحة، وتستجيب الحوكمة فيها للناس.

عزّز الرئيس بايدن هذه الأولويات هذا الأسبوع من خلال زيارته إلى المنطقة، وأعاد التأكيد على تحالفاتنا الأمنية الحيوية مع كوريا الجنوبية واليابان وعمق تعاوننا الاقتصادي والتكنولوجي مع كلا البلدين.

وأطلق الرئيس الإطار الاقتصادي لازدهار منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ، وهي أول مبادرة من نوعها في المنطقة. وعلى حدّ تعبير الرئيس، "سيساعد هذا الإطار اقتصادات كافة بلداننا على النموّ بشكل أسرع وأكثر عدلًا". يجدّد الإطار الاقتصادي القيادة الاقتصادية الأميركية ويكيّفها للقرن الواحد والعشرين من خلال معالجة القضايا المتطوّرة مثل الاقتصاد الرقمي وسلاسل التوريد، والطاقة النظيفة والبنية التحتية والفساد. وقد سبق أن انضمّت إليه عشرات الدول، بما في ذلك الهند. ويشكّل أعضاء الإطار الاقتصادي معًا أكثر من ثلث الاقتصاد العالمي.

كما شارك الرئيس في قمة الزعماء للمجموعة الرباعية – أستراليا واليابان والهند والولايات المتحدة. لم تجتمع الرباعية على مستوى القادة قبل أن يتولّى الرئيس بايدن منصبه، وعقدت أربع قمم منذ عقد الاجتماع الأول للقادة العام الماضي. لقد أصبحت فريقًا إقليميًا رائدًا.

أطلقت هذا الأسبوع شراكة جديدة بين المحيطين الهندي والهادئ للتوعية بالمجال البحري حتى يتمكّن شركاؤنا في جميع أنحاء المنطقة من مراقبة المياه القريبة من شواطئهم بشكل أفضل للتصدّي للصيد غير القانوني وحماية حقوقهم البحرية وسيادتهم. نحن نعيد تنشيط شراكتنا مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان).

واستضفنا في وقت سابق من هذا الشهر قمة الولايات المتحدة وآسيان لمناقشة القضايا العاجلة مثل الصحة العامة وأزمة المناخ. وأصبحت سبع دول من رابطة آسيان هذا الأسبوع أعضاء مؤسّسين للإطار الاقتصادي. نحن نبني الجسور بين شركائنا في المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا، بما في ذلك من خلال دعوة الحلفاء الآسيويين إلى قمة ناتو في مدريد الشهر المقبل.

نحن نعمل على تعزيز السلام والاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، كما من خلال الشراكة الأمنية الجديدة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على سبيل المثال، والمعروفة باسم شراكة أوكاس.

ونحن نساعد البلدان في المنطقة وحول العالم على هزيمة كوفيد-19. لقد قدّمت الولايات المتحدة حتى الآن حوالي 20 مليار دولار للاستجابة العالمية للوباء، بما في ذلك أكثر من 540 مليون جرعة من اللقاحات الآمنة والفعّالة التي تمّ التبرع بها – وليس بيعها – بدون قيود سياسية، ونحن في طريقنا إلى بلوغ 1,2 مليار جرعة في مختلف أنحاء العالم. ونحن ننسق مع مجموعة من 19 دولة ضمن خطة عمل عالمية لتلقيح الناس.

ونتيجة لكل هذه الدبلوماسية أصبحنا أكثر انسجامًا مع الشركاء عبر المحيطين الهندي والهادئ ونعمل بطريقة أكثر تنسيقًا لتحقيق أهدافنا المشتركة. لقد عمّقنا أيضًا تحالفنا عبر المحيط الأطلسي. أطلقنا مجلس التجارة والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي العام الماضي، وحشدنا الوزن الإجمالي لما يقرب من 50 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي. وانضمّمت الأسبوع الماضي إلى الوزير رايموندو والسفير تاي ونظرائنا في المفوضية الأوروبية في اجتماعنا الثاني للعمل على معايير التكنولوجيا الجديدة، والتنسيق بشأن فحص الاستثمار وضوابط التصدير، وتعزيز سلاسل التوريد، وتعزيز التكنولوجيا الخضراء، وتحسين الأمن الغذائي والرقمي لتلبية احتياجات البنية التحتية الهائلة في البلدان النامية.

في غضون ذلك وضعنا مع شركائنا الأوروبيين 17 عامًا من التقاضي بشأن الطائرات جانبا، وسنعمل الآن على تأمين تكافؤ الفرص لشركاتنا والعاملين في هذا القطاع بدلًا من المشاجرة. وبالمثل عملنا مع الاتحاد الأوروبي وآخرين لحلّ نزاع بشأن واردات الصلب والألمنيوم ونجتمع معًا الآن حول رؤية مشتركة بشأن معايير مناخية أعلى وحماية عمّالنا وصناعاتنا من جهود بكين المتعمدة لتشويه السوق.

نحن نتشارك مع الاتحاد الأوروبي لحماية خصوصية مواطنينا مع تعزيز الاقتصاد الرقمي المشترك الذي يعتمد على التدفّقات الهائلة من البيانات. وتوصلنا مع مجموعة العشرين، إلى اتفاق تاريخي

بشأن الحدّ الأدنى من الضرائب العالمية لوقف الانهيار والتأكّد من أن الشركات الكبرى تدفع ما عليها ومنح البلدان المزيد من الموارد للاستثمار في شعوبها. وقد وقّعت أكثر من 130 دولة على الاتفاقية حتى الآن. نتبع نحن وشركاؤنا في مجموعة السبع نهجًا منسّقًا وعالي المستوى وشفافًا لتلبية احتياجات البنية التحتية الهائلة في البلدان النامية.

لقد عقدنا مؤتمرات قمة عالمية حول هزيمة كوفيد-19 وتجديد الديمقراطية العالمية، وعدنا للانضمام إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية. وفي هذه الفترة العصيبة، قمنا أعادنا وحلفاؤنا تنشيط حلف ناتو الذي أصبح اليوم قويًا كما كان دائمًا.

وتهدف هذه الإجراءات جميعها إلى الدفاع عن النظام القائم على القواعد وإصلاحه بحسب الضرورة، إذ ينبغي أن تستفيد منه كافة الدول. نريد أن نقود السباق نحو القمّة في مجالات التكنولوجيا والمناخ والبنية التحتية والصحة العالمية والنموّ الاقتصادي الشامل. ونريد تعزيز نظام يمكّن أكبر عدّد ممكن من البلدان من التعاون بشكل فعّال وتسوية الخلافات سلميًا ورسم مستقبلها كدول متساوية السيادة.

تقوم دبلوماسيتنا على أساس الشراكة واحترام مصالح بعضنا البعض. لا نتوقّع أن تتشارك كافة الدول بتقييمها الدقيق للصين على غرارنا. نحن نعلم أن العديد من البلدان – بما في ذلك الولايات المتحدة – تتمتع بعلاقات اقتصادية حيوية أو علاقات شعبية مع الصين وتريد الحفاظ عليها. لا يتعلق الأمر بإجبار البلدان على الاختيار بل بمنحها الخيار، بحيث لا يكون الخيار الوحيد على سبيل المثال هو الاستثمار الغامض غير الشفّاف، الذي يترك البلدان مثقلة بالديون ويؤجّج الفساد ويلحق الضرر بالبيئة ويفشل في خلق الوظائف أو النمو المحلّي ويهدّد ممارسة البلدان لأعمالها. وقد سمعنا بشكل مباشر عن ندم المشترين بسبب هذه الصفقات.

نحن نتشاور مع شركائنا في كل خطوة ونستمع إليهم ونأخذ مخاوفهم على محمل الجدّ، كما نبني الحلول التي تعالج تحدّياتهم وأولوياتهم الفريدة.

ثمة تقارب متزايد بشأن الحاجة إلى التعامل مع العلاقات مع بكين بمزيد من الواقعية. يعرف العديد من شركائنا كيفية ردّ بكين بشدّة عندما يتخذون خيارات لا تحبّها. ونذكر مثالًا على ذلك أنه في الربيع الماضي منعت بكين الطلاب والسائحين الصينيين من السفر إلى أستراليا وفرضت تعريفة بنسبة 80 بالمئة على صادرات الشعير الأسترالي لأن الحكومة الأسترالية دعت إلى تحقيق مستقل في أصل كوفيد-19، أو عندما استخدمت سفن خفر السواحل الصينية خراطيم المياه لوقف إعادة إمداد سفينة تابعة للبحرية الفلبينية في بحر الصين الجنوبي في تشرين

الثاني/نوفمبر الماضي. وتدعم الإجراءات المماثلة كيفية قيام بكين بالانتقام من المعارضة المتصوّرة. ثمة مجال آخر للتوافق نتشاركه مع حلفائنا وشركائنا وهو حقوق الإنسان.

تقف الولايات المتحدة ودول وشعوب العالم قاطبة ضد الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي تحدث في منطقة تشينجيانغ، حيث تم وضع أكثر من مليون شخص في معسكرات اعتقال بسبب هويّتهم العرقية والدينية. نقف معًا في التبت حيث تواصل السلطات شنّ حملة وحشية ضد التبتيين وثقافتهم ولغتهم وتقاليدهم الدينية، وفي هونغ كونغ حيث فرض الحزب الشيوعي الصيني إجراءات قاسية مناهضة للديمقراطية تحت ستار الأمن القومي.

والآن تصرّ بكين على أن هذه المسائل داخلية بطريقة ما ولا يحق للآخرين طرحها. هذا كلام خاطئ. يتعارض تعامل الصين مع الأقلّيات العرقية والدينية في تشينجيانغ والتبت، وإلى جانب العديد من الإجراءات الأخرى، مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة الذي تستشهد به بكين باستمرار ومع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي من المفترض أن تلتزم به الدول كافة.

ينتهك سحق بكين للحرية في هونغ كونغ التزاماتها المتعلقة بتسليم هونغ كونغ والمنصوص عليه في معاهدة أودعت لدى الأمم المتحدة. سنستمر في إثارة هذه القضايا والدعوة إلى التغيير – ليس للوقوف ضد الصين ولكن للدفاع عن السلام والأمن والكرامة الإنسانية. ويقودنا ذلك إلى العنصر الثالث من استراتيجيتنا. فبفضل زيادة الاستثمارات في الداخل وزيادة التوافق مع الحلفاء والشركاء نحن في وضع جيّد للتغلّب على الصين في المجالات الرئيسية.

على سبيل المثال، تريد بكين أن تضع نفسها في مركز الابتكار والتصنيع العالمي وزيادة اعتماد الدول الأخرى عليها تكنولوجيًا، ثم استخدام هذا الاعتماد لفرض تفضيلاتها في السياسة الخارجية. وتبذل بكين قُصارى جهدها للفوز في هذه المنافسة، إذ تستفيد على سبيل المثال من انفتاح اقتصاداتنا للتجسّس والقرصنة وسرقة التكنولوجيا والمعرفة لتطوير ابتكاراتها العسكرية وترسيخ دولة المراقبة الخاصة بها.

بينما نتأكد من إطلاق الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا الموجة التالية من الابتكار سنحمي أنفسنا أيضًا من الجهود المبذولة لسرقة إبداعاتنا أو تعريض أمننا للخطر. نحن نشحذ أدواتنا لحماية قدرتنا التنافسية التكنولوجية. ويتضمّن ذلك ضوابط تصدير جديدة وأقوى للتأكّد من عدم وقوع ابتكاراتنا المهمّة في أيدي أشخاص غير مناسبين، وتوفير حماية أكبر للبحوث الأكاديمية بغية خلق بيئة مفتوحة وآمنة وداعمة للعلم، ودفاعات إلكترونية أفضل، وأمان أقوى للبيانات الحسّاسة، وتدابير أكثر حدّة لفحص الاستثمار للدفاع عن الشركات والبلدان ضد جهود

بكين للوصول إلى التقنيات الحسّاسة أو البيانات أو البنية التحتية الحيوية، وتعريض سلاسل التوريد لدينا للخطر، أو الهيمنة على القطاعات الاستراتيجية الرئيسية.

نعتقد أن ثمن الدخول إلى سوق الصين لا ينبغي أن يكون التضحية بقيمنا الأساسية أو مزايا تنافسية وتكنولوجية طويلة الأجل ونتوقّع من مجتمع الأعمال أن يفهم ذلك. نحن نعتمد على الشركات لمتابعة النمو بمسؤولية وتقييم المخاطر بحذر والعمل معنا لحماية أمننا القومي وتعزيزه أيضًا.

تمتّعت الشركات الصينية لفترة طويلة بوصول أكبر بكثير إلى أسواقنا مقارنة بما تتمتّع به شركاتنا في الصين. على سبيل المثال، يتمتّع الأميركيون الذين يرغبون في قراءة صحيفة تشاينا ديلي أو التواصل عبر "ويتشات" WeChat بحرية فعل ذلك، ولكن نيويورك تايمز وتويتر محظوران على الصينيين، باستثناء من يعملون لدى الحكومة ويستخدمون هذه المِنصّات لنشر الدعاية والمعلومات المضلّلة. تخضع الشركات الأميركية العاملة في الصين لنقل التكنولوجيا الإجباري المنهجي، بينما تخضع الشركات الصينية في الولايات المتحدة للحماية بموجب حكم القانون لدينا. يستطيع صانعو الأفلام الصينيون تسويق أفلامهمّ بحرية لأصحاب دور السينما الأميركيين بدون أي رقابة من قِبل الحكومة الأميركية، ولكن بكين تحدّ بشكل صارم من عدّد الأفلام الأجنبية المسموح بها في السوق الصينية، وتخضع تلك المسموح بها لرقابة سياسية شديدة. لا تخشى الشركات الصينية في الولايات المتحدة استخدام نظامنا القانوني المحايد للدفاع عن حقوقها، وكثيرًا ما تمثل أمام المحكمة دعاوى ضد الحكومة الأميركية، ولكن لا ينطبق الشيء نفسه على الشركات الأجنبية في الصين.

هذا النقص في المعاملة بالمثل غير مقبول وغير مستدام. خذوا ما حدث في سوق الصلب مثلًا. وجّهت بكين استثمارات مفرطة ضخمة من قِبل الشركات الصينية وأغرقت السوق العالمية بالصلب الرخيص. وعلى عكس الشركات الأميركية وغيرها من الشركات الموجّهة نحو السوق لا تحتاج الشركات الصينية إلى تحقيق ربح، فهي تحصل فقط على نسبة أخرى من الائتمان المصرفي المملوك للدولة عندما تنخفض الأموال. بالإضافة إلى ذلك لا تقوم الشركات بالكثير للسيطرة على التلوّث أو حماية حقوق عمّالها، مما يقلّل تكاليفها أيضًا. ونتيجة لذلك تمثّل الصين اليوم أكثر من نصف إنتاج الصلب العالمي، مما دفع الشركات الأميركية والمصانع في الهند والمكسيك وإندونيسيا وأوروبا وأماكن أخرى إلى الخروج من السوق.

لقد رأينا هذا النموذج يتكرر في سوق الألواح الشمسية وبطاريات السيارات الكهربائية، وهذه قطاعات رئيسية في اقتصاد القرن الواحد والعشرين ولا يمكن أن نسمح باعتمادها كليًا على الصين. لقد كلّفت مثل هذه التلاعبات الاقتصادية العمال الأميركيين ملايين الوظائف، وأضرّت بالعمال والشركات في البلدان حول العالم.

سنقاوم السياسات والممارسات المشوّهة للسوق على غرار الإعانات وحواجز الوصول إلى الأسواق التي استخدمتها الحكومة الصينية لسنوات لاكتساب ميزة تنافسية. وسنعمل على تعزيز أمان سلاسل التوريد ومرونتها من خلال إعادة توريد موادّ الإنتاج أو الحصول على موادّ من بلدان أخرى في قطاعات حساسة مثل الأدوية والمعادن المهمّة، وذلك حتى لا نعتمد على أي مورد واحد. وسنقف مع الآخرين ضد الإكراه الاقتصادي والترهيب، ونعمل على ضمان عدم مشاركة الشركات الأميركية في التجارة التي تسهّل انتهاكات حقوق الإنسان أو تستفيد منها، بما في ذلك العمل القسري.

بالمختصر المفيد، سنناضل من أجل العمّال الأميركيين والصناعة الأميركية بكل الأدوات المتاحة، ونعلم أن شركاءنا سيناضلون من أجل عمّالهم. لا تريد الولايات المتحدة فصل اقتصاد الصين عن اقتصادنا أو الاقتصاد العالمي، على الرغم من أن بكين تسعى من خلال خطابها إلى الفصل غير المتكافئ وإلى جعل نفسها أقلّ اعتمادًا على العالم والعالم أكثر اعتمادًا عليها. نحن نريد التجارة والاستثمار ما دامت أنها عادلة ولا تعرّض أمننا القومي للخطر. تمتلك الصين موارد اقتصادية هائلة، بما في ذلك قوة عاملة ذات قدرة عالية. ونحن على ثقة من أن عمالنا وشركاتنا سيتنافسون بنجاح ونرحّب بهذه المنافسة على قدم المساواة.

وبينما نردّ بمسؤولية تجاه الممارسات غير العادلة ذات الصِلة بالتكنولوجيا والاقتصاد سنعمل على الحفاظ على العلاقات الاقتصادية والشعبية بين الولايات المتحدة والصين بما يتوافق مع مصالحنا وقيمنا. قد لا تكون بكين مستعدّة لتغيير سلوكها، ولكننا سنستجيب بشكل إيجابي إذا اتخذت إجراءات ملموسة لمعالجة الموضوعات المثيرة للقلق التي عبّرنا عنها نحن والعديد من البلدان الأخرى. لا ينبغي أن تؤدّي المنافسة إلى الصراع، ونحن لا نسعى إليه. سنعمل على تجنّبه، ولكننا سندافع عن مصالحنا ضد أي تهديد.

وتحقيقًا لهذه الغاية أصدر الرئيس بايدن تعليمات لوزارة الدفاع حتى تعتبر الصين التحدّي الذي يترافق معها، من أجل أن نضمن بقاء جيشنا في المقدمة. سنسعى للحفاظ على السلام من خلال نهج جديد نسمّيه "الردع المتكامل" الذي يجمع الحلفاء والشركاء ويعمل عبر المجالات التقليدية

والنووية والفضائية والمعلوماتية وبالاعتماد على قوّتنا المعزّزة في الاقتصاد والتكنولوجيا والدبلوماسية.

تعمل الإدارة على تحويل استثماراتنا العسكرية بعيدًا عن المِنصّات المصمّمة لصراعات القرن العشرين إلى أنظمة أطول مدى يصعب العثور عليها ويسهل تحريكها. نحن نعمل على تطوير مفاهيم جديدة لتوجيه كيفية قيامنا بالعمليات العسكرية، ونقوم بتنويع وضع قوتنا وبصمتنا العالمية وتقوية شبكاتنا والبنية التحتية المدنية الحيوية والقدرات الفضائية. وسنساعد حلفاءنا وشركاءنا في المنطقة على تعزيز قدراتها غير المتكافئة هي أيضًا.

وسنواصل معارضة أنشطة بكين العدوانية وغير القانونية في بحر الصين الجنوبي والشرقي. لقد وجدت محكمة دولية قبل حوالي ست سنوات أنه لا أساس في القانون الدولي لمزاعم بكين في بحر الصين الجنوبي. سندعم دول المنطقة الساحلية في الدفاع عن حقوقها البحرية، وسنعمل مع الحلفاء والشركاء لدعم حرية الملاحة والتحليق، وهو ما مكّن من ازدهار المنطقة لعقود. وسنواصل الطيران والإبحار حيثما يسمح القانون الدولي بذلك.

أما في تايوان فقد كان نهجنا ثابتًا عبر العقود والإدارات. لم تتغيّر سياستنا على حدّ تعبير الرئيس. وتظلّ الولايات المتحدة ملتزمة بسياسة "صين واحدة" التي يسترشد بها قانون العلاقات مع تايوان والبيانات المشتركة الثلاثة والتأكيدات الستة. نحن نعارض أي تغييرات أُحادية الجانب للوضع الراهن من أي من الجانبين. نحن لا نؤيّد استقلال تايوان، ونتوقّع حلّ الخلافات عبر المضيق بالوسائل السلمية.

ما زلنا مهتمّين بالسلام والاستقرار عبر مضيق تايوان. وسنواصل الوفاء بالتزاماتنا بموجب قانون العلاقات مع تايوان لمساعدة هذه الأخيرة في الحفاظ على قدرة كافية للدفاع عن النفس، و "الحفاظ على قدرتنا على مقاومة أي لجوء إلى القوة أو غيره من أشكال الإكراه، الذي من شأنه أن يعرض الأمن أو النظام الاجتماعي أو الاقتصادي لتايوان للخطر" كما هو موضح في هيئة تنظيم الاتصالات. نحن نتمتّع بعلاقة غير رسمية قوية مع تايوان، وهي الديمقراطية النابضة بالحياة والاقتصاد الرائد في المنطقة. وسنواصل توسيع تعاوننا معها بشأن مصالحنا وقيمنا المشتركة العديدة ودعم مشاركتها الهادفة في المجتمع الدولي وتعميق علاقاتنا الاقتصادية، بما يتفق مع سياسة "الصين الواحدة".

لم تتغيّر سياستنا، ولكن تغيّر الإكراه المتزايد الذي تمارسه بكين، على غرار محاولتها قطع علاقات تايوان مع البلدان في مختلف أنحاء العالم ومنعها من المشاركة في المنظمات الدولية. وقد

انخرطت بكين في خطاب ونشاط استفزازي بشكل متزايد، كما من خلال تحليق طائرات جيش التحرير الشعبي بالقرب من تايوان بشكل يومي تقريبًا. تزعزع هذه الأقوال والأفعال الاستقرار بشدّة وتخاطر بكين بحسابات خاطئة وتهدّد السلام والاستقرار في مضيق تايوان. وقد رأينا من مناقشات الرئيس مع الحلفاء والشركاء في منطقة المحيطين الهندي والهادئ أن الحفاظ على السلام والاستقرار عبر المضيق ليس مجرّد مصلحة أميركية، بل مسألة ذات اهتمام دولي وقضية حاسمة للأمن والازدهار الإقليمي والعالمي.

وكما يحب الرئيس بايدن أن يقول فإن الصراع الوحيد الأسوأ من الصراع المقصود هو الصراع غير المقصود. سندير هذه العلاقات بمسؤولية لمنع حدوث ذلك. لقد أعطينا الأولوية لاتصالات الأزمات وإجراءات الحدّ من المخاطر مع بكين، ونظل ملتزمين بالدبلوماسية المكثفة مع المنافسة الشديدة بشأن هذه القضية وكافة القضايا الأخرى. وحتى أثناء قيامنا بالاستثمار والتوافق والتنافس، سنعمل مع بكين حيث تجتمع مصالحنا. لا يمكن أن ندع الخلافات التي تفرّقنا تمنعنا من المضي قُدمًا في الأولويات التي تتطلّب أن نعمل معًا من أجل مصلحة شعبنا ولصالح العالم.

ويبدأ ذلك من المناخ. مرّت الصين والولايات المتحدة بسنوات من الجمود بشأن المناخ، وقد أدّى ذلك إلى توقّف العالم وكذلك توقّف فترات التقدم، مما أدى إلى تثبيط العالم. وقد أطلقت قناة دبلوماسية المناخ التي أنشئت في العام 2013 بين الصين والولايات المتحدة العنان للزخم العالمي الذي أسفر عن اتفاقية باريس. وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ السادس والعشرين العام الماضي (COP26) انتعشت آمال العالم عندما أصدرت الولايات المتحدة والصين إعلان غلاسكو المشترك للعمل معًا لمعالجة الانبعاثات من غاز الميثان إلى الفحم.

إن المناخ لا يتعلّق بالأيديولوجيا، وإنما يتعلّق بالحسابات والرياضيات. بكل بساطة، لا سبيل لحلّ مشكلة تغيّر المناخ بدون قيادة الصين، وهي الدولة التي تنتج 28 بالمئة من الانبعاثات العالمية. لقد أوضحت وكالة الطاقة الدولية أنه في حال التزمت الصين بخطتها الحالية ولم تصل انبعاثاتها إلى ذروتها حتى العام 2030 سيتمكن بقية العالم من الوصول إلى الصفر بحلول العام 2035. وببساطة فإن هذا الأمر غير ممكن.

إن حوالي 20 دولة اليوم تتحمّل مسؤولية 80 بالمئة من الانبعاثات، وتأتي الصين في الطليعة وتليها الولايات المتحدة. وستكون التكلفة المالية والبشرية كارثية ما لم نفعل أكثر من ذلك بكثير وأسرع بكثير. بالإضافة إلى ذلك قد يؤدّي التنافس على سياسة الطاقة النظيفة والمناخ إلى نتائج تعود بالفائدة على الجميع.

إن التقدّم الذي أحرزته الولايات المتحدة والصين معًا- بما في ذلك من خلال مجموعة العمل التي أنشأها إعلان غلاسكو- هو أمر حيوي لنجاحنا في تجنّب أسوأ عواقب هذه الأزمة. وأحثّ الصين على الانضمام إلينا لتسريع وتيرة هذه الجهود المشتركة.

وبالمثل، فإن مصائرنا مرتبطة في ما يتعلق بوباء كوفيد-19، وقلوبنا مع الصينيين وهم يتعاملون مع هذه الموجة الحديثة. لقد مررنا بمحنة مؤلمة جدًا مع الوباء، ولهذا نحن مقتنعون تمامًا بضرورة عمل كافة الدول معًا لتلقيح العالم، ليس مقابل امتيازات أو تنازلات سياسية، ولكن لسبب بسيط وهو أنه لن تكون أي دولة في مأمن قبل أن يصبح الجميع آمنين. ويجب على كافة الدول مشاركة البيانات والعيّنات للمتغيّرات الجديدة ومسبّبات الأمراض الناشئة والمتجدّدة بشفافية وإتاحة الوصول إلى الخبراء بغية منع الوباء التالي حتى أثناء محاربة الوباء الحالي.

وفيما يتعلق بعدم الانتشار والحدّ من التسلّح، يصبّ التمسّك بالقواعد والمعايير والمعاهدات التي قلّلت من انتشار أسلحة الدمار الشامل في مصلحتنا جميعًا. يجب على الصين والولايات المتحدة مواصلة العمل سويًا ومع الدول الأخرى لمواجهة البرامج النووية لإيران وكوريا الشمالية، وما زلنا مستعدّين لمناقشة مسؤوليات كل منا كقوى نووية مع بكين بشكل مباشر.

ولمواجهة المخدّرات غير المشروعة والمحظورة، وبخاصة الموادّ الأفيونية الاصطناعية مثل الفنتانيل التي قتلت أكثر من مئة ألف أميركي العام الماضي، نريد العمل مع الصين لمنع المنظمات الدولية التي تهرّب المخدّرات من الحصول على المواد الكيميائية الأولية والتي ينشأ الكثير منها في الصين.

ونظرًا إلى أن أزمة الغذاء العالمية تهدّد الناس في مختلف أنحاء العالم، نتطلع إلى الصين للمساعدة في الاستجابة العالمية، وهي الدولة التي حققت إنجازات عظيمة في مجال الزراعة. لقد عقدت الولايات المتحدة اجتماعًا لوزراء الخارجية لتعزيز الأمن الغذائي العالمي في الأمم المتحدة الأسبوع الماضي، ووجّهنا دعوة إلى الصين للانضمام إليه وسنواصل القيام بذلك. ومع تعافي الاقتصاد العالمي من الدمار الذي خلّفه الوباء، يعدّ تنسيق الاقتصاد الكلّي العالمي بين الولايات المتحدة والصين أمرًا أساسيًا، وذلك من خلال مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي ومحافل أخرى، وعلى المستوى الثنائي أيضًا بالتأكيد، فهما أكبر اقتصادين في العالم.

باختصار، سنتعامل بشكل بنّاء مع الصين أينما نستطيع، ليس كخدمة لنا أو لأي شخص آخر، وليس مقابل الابتعاد عن مبادئنا، ولكن لأن العمل معًا لحلّ التحدّيات الكبيرة هو ما يتوقّعه

العالم من العظماء ولأن ذلك يصبّ في مصلحتنا مباشرة. لا ينبغي أن تعيق أي دولة التقدّم في القضايا الوجودية العابرة للحدود الوطنية بسبب الخلافات الثنائية.

إن حجم ونطاق التحدّي الذي تشكّله جمهورية الصين الشعبية يُعتبر اختبارًا للدبلوماسية الأميركية أكثر من أي شيء مضى. أنا مصمّم على منح وزارة الخارجية ودبلوماسيينا الأدوات التي يحتاجون إليها لمواجهة هذا التحدّي بشكل مباشر كجزء من أجندة التحدّيث الخاصة بي. ويشمل ذلك بناء "بيت صيني"، أي فريق متكامل على مستوى الوزارة ينسّق سياستنا وينفّذها عبر القضايا والمناطق ويعمل مع الكونغرس بحسب الحاجة. ويجب أن أذكر هنا فريقًا متميزًا في سفارتنا في بكين وقنصلياتنا في مختلف أنحاء الصين بقيادة السفير نيك بيرنز. إنهم يقومون بعمل استثنائي كل يوم، وقد أدى الكثير منهم وظائفهم في الأسابيع الأخيرة على الرغم من عمليات الإغلاق المكثفة بسبب فيروس كوفيد-19. لقد تابعوا العمل على الرغم من الظروف القاسية ونحن ممتنّون لهذا الفريق الرائع.

لم أكن يومًا مقتنعًا بدرجة أكبر بقوة وغاية الدبلوماسية الأميركية، أو متأكدًا من قدرتنا على مواجهة تحدّيات هذا العقد الحاسم. وأقول للشعب الأميركي، دعونا نعيد الالتزام بالاستثمار في نقاط قوتنا الأساسية وشعبنا وديمقراطيتنا وروح الابتكار التي نتمتّع بها. ومثلما يقول الرئيس بايدن في كثير من الأحيان، لن يكون رهانًا جيدًا أبدًا أن تراهن ضد الولايات المتحدة. ولكن دعونا نراهن على أنفسنا ونظفر بالمنافسة من أجل المستقبل.

وإلى البلدان في مختلف أنحاء العالم الملتزمة ببناء مستقبل مفتوح وآمن ومزدهر، لنعمل من أجل قضية مشتركة لدعم المبادئ التي تجعل تقدّمنا المشترك ممكنًا وكذا الدفاع عن حقّ كل أمّة في تقرير مستقبلها. ولشعب الصين نقول: سننافس بثقة وسنتعاون حيثما نستطيع وسنتنافس حيث يجب. لا نرى أي صراع بيننا.

لا يوجد سبب يمنع دولتينا العظيمتين من التعايش السلمي والمشاركة والمساهمة في التقدم البشري معًا. هذه خلاصة كلامي اليوم: ينبغي النهوض بالتقدم البشري وترك عالم أكثر سلامًا وازدهارًا وحرية لأطفالنا.

إعلان بكين المنبثق عن
قمة البريكس 2022[1]

الرئاسة الروسية، حزيران 2022

أهمّ ما ورد في إعلان بكين الذي انبثق عن قمّة البريكس:

- نؤكّد مجدّدًا أهمية تعزيز التضامن والتعاون بين أعضاء البريكس بناءً على مصالحنا المشتركة وأولوياتنا الرئيسية من أجل تعزيز شراكتنا الاستراتيجية.

- يسرُّنا الإعلان أنّه على الرّغم من جائحة كورونا والتحدّيات الأخرى واصلت بلدان البريكس بشكل مشترك في عام 2022 تعزيز التضامن وتعميق التعاون في مجالات عديدة من بينها الاقتصاد والسلام والأمن والتبادلات الشعبية والصحة العامة والتنمية المستدامة من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات والأنشطة، كما ساهمت في تحقيق نتائج ملموسة لهذا التعاون.

- نُشجّع على المناقشات بين أعضاء البريكس حول عملية توسيعه. ونؤكّد على الحاجة إلى توضيح المبادئ التوجيهية والمعايير والمقاييس والإجراءات لعملية التوسيع هذه من خلال قناة الشيربا على أساس التشاورات الكاملة وتوافق الآراء.

-نؤكّد مجدّدًا التزامنا بتعددية الأطراف من خلال دعم القانون الدولي، بما في ذلك المبادئ والأهداف المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة بوصفها الركن الأساس الذي لا غنى عنه، بالإضافة إلى الدور المركزي للأمم المتحدة كنظام دولي تتعاون فيه الدول ذات السيادة لصون السلم والأمن الدوليين، والنهوض بالتنمية المستدامة وكفالة وتعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرّيات الأساسية للجميع، وتعزيز التعاون القائم على روح الاحترام المتبادل والعدالة والمساواة.

---

* تعريب: زينب شهاب.

[1] Kremlin, “XIV BRICS Summit Beijing Declaration”, 23 June 2022.
http://en.kremlin.ru/supplement/5819

- وإذ نشير إلى البيان المشترك للبريكس بشأن تعزيز وإصلاح النظام التعددي الذي اعتمده وزراء خارجيتنا عام 2021 والمبادئ المبيّنة فيه فإننا نتفق على أن مهمة تعزيز وإصلاح النظام التعددي تشمل ما يلي:

1. جعل أدوات الحوكمة العالمية أكثر شموليةً وتمثيلًا وتشاركًا لتيسير مشاركة أكبر وأكثر أهمية للبلدان النامية والبلدان الأقلّ نموًا، ولا سيّما في إفريقيا، في عمليات وهياكل صنع القرار على الصعيد العالمي وجعلها أكثر توافقًا مع الحقائق المعاصرة.

2. الاعتماد على التشاور والتعاون الشاملين من أجل مصلحة الجميع، مع احترام الاستقلال السيادي والمساواة والمصالح والشواغل المشروعة المتبادلة لجعل المنظمات المتعدّدة الأطراف أكثر استجابة وفعالية وشفافية ومصداقية.

3. جعل المنظمات المتعددة الأطراف أكثر استجابة وفعالية وشفافية وديمقراطية وموضوعية وموثوقة وعملية المنحى وموجّهة نحو الحلول، من أجل تعزيز التعاون في بناء العلاقات الدولية على أساس قواعد القانون الدولي ومبادئه، وروح الاحترام المتبادل والعدالة والمساواة والتعاون المفيد والمتبادل في العالم المعاصر.

4. استخدام حلول مبتكرة وشاملة، بما في ذلك الأدوات الرقمية والتكنولوجية، لتعزيز التنمية المستدامة وتيسير حصول الجميع على المنافع العامة العالمية بأسعار عادلة وميسورة.

5. تعزيز قدرات كل الدول والمنظمات الدولية على التصدّي على نحو أفضل للتحدّيات الجديدة والناشئة والتقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك التحدّيات الناشئة عن الإرهاب وغسل الأموال والمجال السيبراني وعلم المعلومات والأخبار المزيّفة.

6. تعزيز السلام والأمن الدوليين والإقليميين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على توازن الطبيعة مع التعاون الدولي المرتكز على الإنسان في جوهره.

- نجدد التزامنا ببث روح جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومواصلة العمل على تنشيط الجمعية العامة وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونشير إلى وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، ونؤكّد من جديد الحاجة إلى إصلاح شامل للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن التابع لها، لجعلها أكثر تمثيلًا وفعاليةً وكفاءةً، وزيادة تمثيل البلدان النامية حتى تتمكّن من الاستجابة على نحو كافٍ للتحدّيات العالمية. وأكدت الصين وروسيا الأهمية التي توليها لوضع ودور البرازيل والهند وجنوب إفريقيا في الشؤون الدولية ودعمتا تطلعها للعب دور أكبر في الأمم المتحدة.

- إن وجود أربعة بلدان من البريكس في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يتيح الفرصة لزيادة تعزيز ثقل حوارنا بشأن قضية السلام والأمن الدوليين وللاستمرار في التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك من خلال التبادل المنتظم بين بعثتنا الدائمة لدى الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية الأخرى.

- نكرّر دعمنا للدور الرائد لمجموعة العشرين في الحوكمة الاقتصادية العالمية ونؤكد أن مجموعة العشرين ستبقى سليمة وستستجيب للتحدّيات العالمية الحالية.

- نؤكّد من جديد دعمنا لإقامة نظام تجاري تعدّدي يتّسم بالانفتاح والشفافية والشمول وعدم التمييز قائم على القوانين، كما تجسّد في منظمة التجارة العالمية. وسنشارك بشكل بنّاء في متابعة الإصلاح اللازم لمنظمة التجارة العالمية لبناء اقتصاد عالمي منفتح يدعم التجارة والتنمية، والحفاظ على الدور البارز لمنظمة التجارة العالمية في وضع قواعد التجارة العالمية وإدارتها، ودعم التنمية الشاملة للجميع، وتعزيز حقوق ومصالح أعضائها، بمن فيهم الأعضاء الناميون والبلدان الأقل نموًا. وندرك أن المعاملة الخاصة والتفضيلية المنصوص عليها في قواعد منظمة التجارة العالمية هي أداة لتيسير تحقيق أهداف المنظمة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية. كما ندعو جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى تجنّب اتخاذ تدابير انفرادية وحمائية تتعارض مع روح وقواعد المنظمة. ونشدّد على الأولوية القصوى والضرورة الملحّة لبدء عملية اختيار أعضاء هيئة الاستئناف لاستعادة آلية تسوية المنازعات المتعدّدة الأطراف الملزمة ذات المستويين. ونوافق على ضرورة حل أزمة هيئة الاستئناف دون مزيد من التأخير وعدم ربطها بمسائل أخرى. ونؤيّد بيان البريكس بشأن تعزيز النظام التجاري التعدّدي وإصلاح منظمة التجارة العالمية. ونشيد بالنتائج الناجحة للاجتماع الثاني عشر الذي يؤكّد قيمة تعدّدية الأطراف. ونشجّع أعضاء منظمة التجارة العالمية على الحفاظ على الاندفاع وتحقيق المزيد من النتائج المجدية في الاجتماع الثالث عشر.

- نؤكد مجددًا التزامنا في المحافظة على شبكة أمان مالي عالمية قوية وفعّالة مع صندوق النقد الدولي القائم على الحصص والمزوَّد بالموارد الكافية في مركزه. وندعو إلى إنجاز الاستعراض العام السادس عشر للحصص في الوقت المناسب وبنجاح بحلول 15 كانون الأول 2023، للحدّ من اعتماد صندوق النقد الدولي على الموارد المؤقّتة، ومعالجة نقص تمثيل الأسواق الناشئة والبلدان النامية لمشاركتها الهادفة في إدارة صندوق النقد الدولي وحماية حصص الصوت والحصص لأفقر الأعضاء وأصغرهم. نرحّب بالتقدم المُحرَز في التوجيه التطوّعي لحقوق السحب الخاصة من البلدان ذات المواقف الخارجية القوية لدعم البلدان الأكثر احتياجًا، وكذلك قرار

صندوق النقد الدولي بإنشاء صندوق المرونة والاستدامة. ونتطلّع إلى تفعيل فريق الدعم الإقليمي في وقت مبكّر.

حماية السلم والأمن:

- نلتزم باحترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية، ونؤكّد التزامنا بالحل السلمي للخلافات والمنازعات بين البلدان من خلال الحوار والتشاور، وندعم جميع الجهود التي تؤدّي إلى التسوية السلمية للأزمات.

- لقد ناقشنا الحالة في أوكرانيا ونشير إلى مواقفنا الوطنية المُعرَب عنها في المحافل المناسبة، وهي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة. إنّنا ندعم المحادثات بين روسيا وأوكرانيا. كما عبّرنا عن قلقنا بشأن الوضع الإنساني في أوكرانيا وحولها وأعربنا عن دعمنا لجهود الأمين العام للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية في تقديم المساعدة الإنسانية وفقًا للمبادئ الأساسية للإنسانية والحياد والنزاهة المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 182/46.

- نؤيّد بقوّة أن تكون أفغانستان مسالمة وآمنة ومستقرة مع التأكيد على احترام سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية وعدم التدخّل في شؤونها الداخلية. ونشدّد على أنّه من الضروري أن تشجّع جميع الأطراف السلطات الأفغانية على تحقيق المصالحة الوطنية من خلال الحوار والتفاوض، وإنشاء هيكل سياسي عريض القاعدة وشامل للجميع وتمثيلي. ونؤكّد من جديد أهمّية قرارات مجلس الأمن ذات الصِلة. كما نشدّد على أن الأراضي الأفغانية لن تستخدم لتهديد أو مهاجمة أي بلد أو لإيواء أو تدريب الإرهابيين أو للتخطيط لتمويل الأعمال الإرهابية، ونكرّر التأكيد على أهمية مكافحة الإرهاب في أفغانستان. وندعو أيضًا السلطات الأفغانية إلى العمل على مكافحة الجرائم المرتبطة بالمخدّرات من أجل تحرير أفغانستان من كوارث المخدّرات. ونشدّد على ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى الشعب الأفغاني وصون الحقوق الأساسية لجميع الأفغان، بمن فيهم النساء والأطفال ومختلف المجموعات العِرقية.

- نؤكّد مجددًا على ضرورة حلّ المسألة النووية الإيرانية بالوسائل السلمية والدبلوماسية وفقًا للقانون الدولي، ونُشدِّد على أهمية الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن رقم 2231 بعدم الانتشار الدولي، فضلًا عن السلام والاستقرار الأوسع نطاقًا، ونأمل في نجاح الجهود الدبلوماسية الرامية إلى استئناف خطة العمل الشاملة المشتركة.

- نُعرب عن تأييدنا للمفاوضات في صيغ ثنائية ومتعدّدة الأطراف لحلّ جميع المسائل المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك إخلاؤها من الأسلحة النووية بالكامل، وصون السَّلام

والاستقرار في شمال شرق آسيا. ونؤكد من جديد الالتزام بإيجاد حل سلمي ودبلوماسي وسياسي شامل للوضع.

- نؤكد أيضًا التزامنا بتحقيق السَّلام والازدهار في الشَّرق الأوسط وشمال إفريقيا. ونُشدّد على أهمية التّصدي للتحدّيات الإنمائية والأمنية في المنطقة. وندعو المجتمع الدوليّ إلى دعم الجهود الهادفة إلى تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة.

- نُثني على الجهود التي تبذلها البلدان الإفريقية والاتحاد الإفريقي والمنظمات دون الإقليمية للتصدّي للتحدّيات الإقليمية، بما في ذلك صون السلام والأمن وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، فضلًا عن الجهود الإنمائية، وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم لها. ونؤكد على تعاون الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وفقًا لميثاق الأمم المتحدة.

- ندعو إلى مواصلة بذل الجهود لتعزيز نظام معاهدات واتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار والحفاظ على سلامته من أجل صون الاستقرار العالمي والسلام والأمن الدوليين، وشدّدنا كذلك على ضرورة الحفاظ على فعالية وكفاءة الوثائق المتعدّدة الأطراف ذات الصِلة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، فضلًا عن طابعها القائم على توافق الآراء.

- ندعو إلى تعزيز نظام تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدميرها (اتفاقية الألحة البيولوجية والتكسينية) واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدميرها (اتفاقية الأسلحة الكيميائية)، والحفاظ على سلامتها وفعاليتها من أجل الحفاظ على الاستقرار العالمي والسلم والأمن الدوليين. ونشدّد على ضرورة الالتزام باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية وتعزيزها، من خلال اعتماد بروتوكول ملزم قانونًا للاتفاقية ينصُّ على آلية تحقّق فعّالة. نؤكّد من جديد دعمنا لضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي على المدى الطويل ومنع حدوث سباق تسلّح فيه أو تسليحه، وذلك من خلال المفاوضات الرّامية إلى اعتماد أداة متعددة الأطراف مُلزمة قانونًا وذات صلة. وكما نُدرك قيمة المشروع المستكمل لمعاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، والذي تم تقديمه إلى مؤتمر نزع السلاح في عام 2014. ونؤكد أيضًا أن التدابير العملية للشفافية وبناء الثقة يمكن أن تسهم أيضًا في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

- نؤكّد من جديد التزامنا بإقامة عالم خال من الأسلحة النوويّة وأيضًا التزامنا القويّ بنزع السلاح النوويّ ودعمنا للعمل المتعلّق بهذا الموضوع خلال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2022. ونشير

إلى البيان المشترك الصادر في 3 كانون الثاني 2022 عن قادة جمهورية الصين الشعبية والجمهورية الفرنسية والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة بشأن منع الحرب النووية وتجنّب سباقات التسلّح، وخصوصًا التأكيد على عدم إمكانية كسب حرب نووية ويجب عدم خوضها حتى.

- نُعيد تأكيد التزامنا بتعزيز بيئة منفتحة وآمنة ومستقرّة وسهلة المنال وسلمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونؤكّد أهمية تعزيز التفاهمات المشتركة وتكثيف التعاون في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت. وندعم الدور القيادي للأمم المتحدة في تعزيز الحوار البنّاء بشأن ضمان أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك فريق عمل الأمم المتحدة المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها 2021-2025، ووضع إطار قانوني عالمي في هذا المجال. إنّنا ندعو إلى اتباع نهج شامل ومتوازن وموضوعي لتطوير وأمن مواد ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونشدّد على أهمية إنشاء أطر قانونية للتعاون بين بلدان المجموعة لضمان الأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما نقرُّ بالحاجة إلى تعزيز التعاون العملي داخل البريكس من خلال تنفيذ خارطة طريق للتعاون العملي بشأن ضمان الأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنشطة الفريق العامل التابع للمجموعة والمعني بالأمن في استخدام هذه التكنولوجيا.

- نحن، إذ نؤكّد على الإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات للنموّ والتنمية، ندرك الإمكانيات الجديدة المرتبطة بها والتي توفّرها للأنشطة والتهديدات الإجرامية، ونعرب عن قلقنا لارتفاع مستوى وتعقيد إساءة استعمال هذه التكنولوجيا لأغراض إجرامية. ونرحّب بالعمل الجاري في لجنة الخبراء المخصّصة المفتوحة العضوية لوضع اتفاقية دولية شاملة لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأغراض الإجرامية، ونؤكّد من جديد التزامنا بالتعاون في تنفيذ الولاية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 282/75.

-نُعرب عن إدانتنا الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أينما ومتى ارتُكِب وأيًا كان مرتكبوه. ونلحظ التهديد الناجم عن الإرهاب والتشدّد الذي يقود إلى الإرهاب والتطرّف. ونحن ملتزمون بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك حركة الإرهابيين عبر الحدود، وشبكات تمويل الإرهاب والملاذات الآمنة. ونكرّر التأكيد على أنه لا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو قومية أو حضارة أو جماعة عِرقية. ونؤكّد أيضًا التزامنا الثابت بمواصلة المساهمة في الجهود العالمية الرّامية إلى منع خطر الإرهاب ومكافحته على أساس احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، مع التأكيد على أن الدول تتحمّل المسؤولية الرئيسية لمكافحة الإرهاب مع استمرار الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور مركزي وتنسيقي على هذا

المجال. ونُشدّد أيضًا على ضرورة اتباع كل المجتمع الدولي نهجًا شاملًا ومتوازنًا للحدّ بصورة فعلية من الأنشطة الإرهابية التي تُشكّل تهديدًا خطيرًا بما في ذلك في بيئة الوباء الحالية. وحيث نرفض ازدواجية المعايير في مكافحة الإرهاب والتطرّف المؤدّي إلى الإرهاب. وندعو إلى الإسراع بوضع الصيغة النهائية للاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي واعتمادها في إطار عمل الأمم المتحدة، وإلى البدء بمفاوضات متعدّدة الأطراف بشأن اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، في مؤتمر نزع السلاح. ونشيد بنتائج الاجتماع العام السابع للفريق العامل المعني بمكافحة الإرهاب التابع لبريكس واجتماعاته الفرعية الخمسة. ونشيد بالرئيس لاستضافته الحلقة الدراسية بشأن الجزاءات المالية المستهدفة المتصلة بالإرهاب وتمويله، ونتطلّع إلى تنظيم حلقة دراسية بشأن بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب في البلدان النامية وبرنامج تدريب شرطة البريكس. ونتطلع أيضًا إلى زيادة تعميق التعاون في موضوع مكافحة الإرهاب.

- نتطلّع لزيادة تعميق التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، ونؤكّد من جديد السلطة الوحيدة لمجلس الأمن الدولي لفرض العقوبات، وندعو إلى توطيد وتعزيز أساليب عمل لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لضمان فعاليتها واستجابتها وشفافيتها، مع تجنّب تسييس أي من إجراءاتها بما في ذلك إدراج المقترحات بموضوعية على أساس معايير قائمة على الأدلّة.

- نؤكّد أيضًا التزامنا بتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد. ومع احترامنا للأنظمة القانونية في بلداننا، فإننا ملتزمون بتعزيز تبادل الخبرات والتعاون العملي بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ قوانين مكافحة الفساد، بما في ذلك ملاحقة مرتكبي الجرائم الاقتصادية والفساد، وبشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل المدنية والإدارية، وأيضًا بشأن استرداد الأموال. ونرحّب بمبادرة بريكس بشأن حرمان الفساد من الملاذ الآمن. وسنواصل تعزيز بناء القدرات في مجال مكافحة الفساد من خلال برامج التثقيف والتدريب وتعزيز تبادل المعلومات والتعاون في مجال مكافحة الفساد ضمن الأُطر المتعدّدة الأطراف. ونشيد بالاجتماع الوزاري الأول لبريكس لمكافحة الفساد.

- يساورنا القلق حيال الحالة الخطيرة للمخدّرات في العالم، ونكرّر التزامنا بالآلية الدولية القائمة لمراقبة المخدّرات التي تقوم عليها اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث لمراقبة المخدّرات ومختلف الالتزامات السياسية. ونقدر الدور الناشط الذي يلعبه الفريق العامل المعني بمكافحة المخدّرات التابع للبريكس في مكافحة تجارة المخدرات عبر الحدود الوطنية وتعزيز الإدارة العالمية للمخدّرات، وسنواصل تعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدّرات.

تعزيز التعافي الاقتصادي:

- نعترف بالدور المهمّ لبلدان البريكس التي تعمل معًا من أجل التصدّي للمخاطر والتحدّيات التي تواجه الاقتصاد العالمي في تحقيق الانتعاش العالمي والتنمية المستدامة. نؤكّد مجددًا التزامنا بمواصلة تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلّي وتعميق التعاون الاقتصادي العملي بالإضافة إلى العمل على تحقيق انتعاش اقتصادي قوي ومستدام ومتوازن وشامل بعد وباء كورونا. كما نؤكّد على أهمّية استمرار تنفيذ استراتيجية الشراكة الاقتصادية لمجموعة بريكس 2025 في جميع المسارات الوزارية والفِرق العاملة ذات الصِلة.

- نحن ندرك ديناميكية الاقتصاد الرقمي في الحدّ من تأثير فيروس كورونا وتمكين الانتعاش الاقتصادي العالمي. ونُدرك أيضًا الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤدّيه التجارة والاستثمار في تعزيز التنمية المستدامة والتصنيع الوطني والإقليمي وأيضًا الانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وننوّه باستضافة الصين للحدث الترويجي الإلكتروني (BUY BRICS)ونؤيّد إطار شراكة الاقتصاد الرقمي للبريكس ومبادرتها للتجارة والاستثمار من أجل التنمية المستدامة ومبادرة بريكس لتعزيز التعاون في سلاسل التوريد. كما ندرك التحدّيات التي تواجه تنمية التجارة والاستثمار في العصر الرقمي ونقر بأن أعضاء البريكس في مستويات مختلفة من التطوّر الرقمي، وبالتالي ندرك الحاجة إلى معالجة التحدّيات المعنية بما في ذلك الفجوة الرقمية. ونشيد بإنشاء الفريق العامل المعني بالاقتصاد الرقمي من خلال رفع مستوى الفريق العامل المعني بالتجارة الإلكترونية. ونتفق أيضًا على تعزيز حماية المستهلك في التجارة الإلكترونية من خلال تعزيز إطار بريكس لحماية المستهلك في التجارة الإلكترونية. ونؤكّد من جديد أن انفتاح سلاسل الإنتاج والإمداد العالمية والإقليمية والوطنية وكفاءتها واستقرارها وشفافيتها وموثوقيتها ومرونتها أمور حاسمة في مكافحة وباء كورونا والتصدّي لتحدّيات الانتعاش الاقتصادي وتعزيز التجارة والاستثمار الدوليين. ونشجّع التعاون بين بلدان البريكس لتعزيز الترابط بين سلاسل التوريد وتعزيز التجارة وتدفّقات الاستثمار. إننا نتفق على تعزيز التبادل والتعاون في تجارة الخدمات ومشاركة نقاط الاتصال الوطنية للبريكس، على النحو المنصوص عليه في إطار بريكس للتعاون في تجارة الخدمات، مع مجلس أعمالها بهدف تعزيز تنفيذ خريطة طريق التعاون في مجال تجارة الخدمات والوثائق ذات الصِلة بما في ذلك إطار عمل بريكس للتعاون في تجارة الخدمات المهنية. وقد أُحطنا علمًا باقتراح الرئيس بإنشاء شبكة بريكس لتجارة الخدمات وسنواصل المناقشات حولها.

- نُهنّئ بنك التنمية الجديد على نقله إلى مبنى مقرّه الدائم في شنغهاي وكذلك افتتاحه المكتب الإقليمي لبنك التنمية الوطني في الهند. ونشيد بالقرارات المتعلقة بقبول أربعة أعضاء جدد في

مجلس التنمية الوطني ونتطلع إلى زيادة توسيع عضويته بطريقة تدريجية ومتوازنة من حيث التمثيل الجغرافي وتضمن البلدان متقدمة النموّ والبلدان النامية، لتعزيز النفوذ الدولي لبنك التنمية الوطني وكذلك تمثيل مراكز التنمية الاقتصادية في الحوكمة العالمية. إننا ندعم أهداف البنك المتمثلة في تحقيق أعلى تصنيف ائتماني وتطوير مؤسّسي مُمكنين. ونُقدّر الدور الحيوي الذي يقوم به مصرف التنمية الوطني في التصدّي للوباء وفي المساعدة على الانتعاش الاقتصادي في البلدان الأعضاء. كما نشير إلى الاستراتيجية العامة الثانية التي أقرَّها مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي ونتطلع إلى تنفيذها بسلاسة. ونشجع البنك على اتباع المبدأ الذي يقوده الأعضاء ويحرّكه الطلب وعلى حشد التمويل من مصادر متنوّعة وتعزيز الابتكار وتبادل المعرفة ومساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأيضًا على زيادة تحسين الكفاءة والفعالية للوفاء بولايتها، بغية أن تكون مؤسّسة إنمائية رئيسية متعددة الأطراف.

- كما أننا نرحب بقرار إنشاء شبكة مفكرين بريكس للتمويل، BRICS Think Tank Network for Finance.

ونتوقّع أن تعمل هذه الشبكة بشكل مستقلّ وأن تقدّم الدعم الفكري عند تكليفها، من أجل تبادل المعرفة والخبرات والممارسات والتعاون في قضايا التمويل بين دول البريكس، بهدف مواجهة التحدّيات العالمية وخدمة مصالح EMDCs.

-نعترف بالدور الرئيسي الذي يمكن أن يؤدّيه الاستثمار في الهياكل الأساسية في تيسير التنمية المستدامة. نؤكّد مجددًا فهمنا أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي نهج فعّال للاستفادة من القطاع الخاص من أجل معالجة فجوات البنية التحتية وتوسيع أصولها. ونؤيّد التقرير التقني عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية المستدامة. ونشيدُ بتبادل ومشاركة الممارسات والخبرات الجيّدة، ونشجّع على زيادة التعاون بشأن الاستثمار في الهياكل الأساسية والشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما نتطلّع إلى استئناف الارتباطات الفنية مع بنك التنمية الوطني وفريق عمل بريكس المعني بتعادل القوة الشرائية والبنية التحتية على المِنصّة الرقمية المتكاملة بشأن مشاريع الاستثمار في البنية التحتية وندعو إلى تكثيف العمل في هذا المجال أيضًا.

- نُقرّ بأهمية تعزيز آلية الترتيبات الاحتياطية لحالات الطوارئ، والتي تسهم في تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية وتكمل الترتيبات النقدية والمالية الدولية القائمة. ونحن نوافق على التعديلات التي أُدخلت على المعاهدة، ونشيد بالتقدم المحرز في تعديل الوثائق الأخرى المرتبطة بالاتفاقية. ونتطلع إلى وضع الصيغة النهائية للتعديلات التي من شأنها أن تعزز المرونة

والاستجابة لآلية اتفاقية الترتيبات الاحتياطية لحالات الطوارئ. وإننا نتأمل نهاية ناجحة من الاختبار الخامس للاتفاقية القائم في وقت لاحق من العام 2022. ونحن نؤيّد العمل الرامي الى تحسين التنسيق بين هذه الاتفاقية وصندوق النقد الدولي. ونشيد بالتقدّم المُحرَز في تطوير النشرة الاقتصادية للبريكس 2022 كجزء من برنامجنا البحثي المبسّط.

- نؤكّد على أهمية العمل المستمرّ في إطار مسارات العمل الحالية، بما في ذلك أمن المعلومات في القطاع المالي، وفرقة عمل مدفوعات البريكس كمِنصّة لتبادل الخبرات والمعرفة، ونرحّب بالمزيد من التعاون بين البنوك المركزية على مسار المدفوعات.

- نلتزم بتعزيز التعاون داخل مجموعة البريكس لتكثيف الشراكة بشأن الثورة الصناعية الجديدة وخلق فرص جديدة للتنمية جماعيًا. كما نشجّع التعاون داخل البريكس في تنمية الموارد البشرية من خلال مركز بريكس للكفاءات الصناعية ومركز بريكس للابتكار وفعاليات البريكس الناشئة والتعاون مع آليات بريكس الأخرى ذات الصِلة، وذلك لتنفيذ برامج تدريبية لمواجهة تحدّيات تقرير الجرد الوطني من أجل التصنيع الشامل والمستدام. نحن ندعم مشاريع "شراكة بريكس في ثورة صناعية جديدة" لاستكشاف آليات التعاون مع بنك التنمية الوطني والمؤسسات المالية الأخرى بناءً على المبادئ التي يحركها السوق.

- كما نرحّب بمنتدى بريكس حول تطوير الإنترنت الصناعي والتصنيع الرقمي، والذي شارك خلاله ممثلون من حكومات البريكس والصناعة والأوساط الأكاديمية وناقشوا تطوير التصنيع الرقمي.

- نعترف بالتقدّم الذي أحرزه تعاون البريكس في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك نتائج اللجنة التوجيهية المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار التابعة لها بشأن أمور عديدة منها النهوض بمبادرة المشاريع الرئيسية الرامية إلى إيجاد حلول فعّالة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار للتحدّيات العالمية. نشجع على العمل أكثر على المقترحات المتعلقة بشبكة مراكز نقل التكنولوجيا متعددة المراكز التابعة لبريكس، وشبكة iBRICS، والمشاريع البحثية المشتركة بما في ذلك المشاريع الرئيسية، ومنتدى العلماء الشباب في مجموعة البريكس، وجائزة الابتكار للشباب.

- نشيد بالتقدم المحرز في التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك اعتماد اختصاصات فرقة العمل الرقمية لبريكس وقرار عقد منتدى البريكس الرقمي عام 2022. نحثُّ معهد بريكس لشبكات المستقبل وصندوق فرقة العمل الرقمية على وضع خطط عمل مناسبة في وقت مبكّر، وعلى تنفيذ التعاون في البحث والتطوير وتطبيق التقنيات الجديدة والصاعدة. ونتطلع إلى اجتماع مثمر لوزراء الاتصال في البريكس في تموز 2022. نحن ندعم

التنسيق والتفاعل بين الفريق العامل المعني بالاقتصاد الرقمي والفريق العامل المعني بالتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى مسارات العمل المحدّدة في هذا المسار، أي فرقة عمل البريكس الرقمية باعتبارها عملية لتجنّب أي ازدواجية للنهوض بالاقتصاد الرقمي لمجموعة بريكس وفقًا لمزايا كل منها وضمن الأُطر القانونية المحلية ذات الصلة.

- نثني على سلطاتنا الجمركية للاتفاق المبرم بين حكومات بلدان البريكس بشأن التعاون والمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الجمركية، وللتقدم المحرز في مجالات المساعدة الإدارية المتبادلة وبناء القدرات والتعاون في مجال تنفيذ القانون. نحن ندرك أهمية التعاون في مجال إنفاذ الجمارك في البريكس وسنعمل معًا لتعزيزه. وإننا ندعم سلطاتنا الجمركية في عقد ورشة عمل حول استراتيجية الجمارك وبناء القدرات وورشة عمل حول التعاون في مجال الإنفاذ الجمركي، من أجل التعاون الذكي وتبادل الممارسات الذكية، وكذلك لتعزيز الشراكة في الجمارك تحت شعار "التعاون الذكي من أجل شراكة عالية الجودة بين جمارك بريكس".

- نشدّد على الدور الأساسي لأمن الطاقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكما كنا نسلّم بأن انتقال الطاقة في كل بلد هو فريد من نوعه وفقًا للظروف الوطنية، فإننا نؤكد على الأهمية الرئيسية لضمان حصول الجميع على الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة بأسعار معقولة تمشيًا مع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة. ونرحّب بتقرير الطاقة لمجموعة البريكس لعام 2022، وندعم البحث المشترك والتعاون التقني داخل منصة التعاون في أبحاث الطاقة للبريكس، ونشيد بعقد قمة طاقة الشباب والأنشطة الأخرى المرتبطة بذلك.

- نشجع آلية التعاون بين البنوك في البريكس على الاستمرار في لعب دور مهمّ في دعم التعاون الاقتصادي والتجاري لبريكس، ونقدّر تجديد مذكرة التفاهم بين بنوك التنمية الأعضاء في آلية التعاون بين البنوك في مجموعة بريكس وبنك التنمية الجديد. ونرحّب بالطبعة السابعة من جائزة البريكس للبحوث الاقتصادية لتشجيع وتحفيز أبحاث الدكتوراه المتقدّمة من قِبل مواطني دول البريكس حول الموضوعات المرتبطة بدول البريكس.

- نكرّر الالتزام بتعزيز العمالة من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك تطوير المهارات لضمان التعافي المرن، وسياسات التوظيف والحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني بما في ذلك حقوق العمال. نرحّب بالبحث الذي أجرته شبكة بريكس لمعاهد أبحاث العمل حول التوظيف ودعم الدخل في سياق أزمة كورونا التي تحدّد تأثير الجائحة وتدابير الاستجابة والتغييرات ما بعد كورونا.

إننا ندرك الدور الحاسم الذي تلعبه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في اقتصادات مجموعة البريكس ونؤكّد من جديد أهمّية مشاركتها في شبكات الإنتاج وسلاسل القيمة. كما نتفق على مواصلة تعميق التعاون بشأن المنافسة بين دول البريكس وخلق بيئة سوق مُنافسة وعادلة للتعاون الاقتصادي والتجاري الدولي. ونتفق على تعزيز التبادل والتعاون في مجال توحيد المقاييس والاستفادة الكاملة من المعايير للنهوض بالتنمية المستدامة. ونلتزم بتعزيز التعاون والتنسيق في مجالات تبادل المعلومات الضريبية، وبناء القدرات والابتكار في إدارة الضرائب، وإنشاء منتج معرفي مميز يسمّى "أفضل الممارسات الضريبية من بريكس" ليكون مرجعًا للبلدان النامية الأخرى. وإننا ندعم تعميق التعاون في مجال حقوق الملكية الفكرية وتعزيز التبادل والتعلم المتبادل بشأن نظام حماية حقوق الملكية الفكرية، ونتطلع إلى نتائج عملية أكثر في مجالات مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصميم الصناعي. كما أننا نؤيّد تعزيز التعاون الإحصائي للبريكس ونواصل إصدار المنشور الإحصائي المشترك لبريكس 2022.

تعجيل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

- نظرًا لأن دول البريكس تنتج حوالي 3/1 من غذاء العالم، فإننا نؤكّد التزامنا بتعزيز التعاون الزراعي ودفع التنمية الزراعية والريفية المستدامة لبلدان البريكس بهدف حماية الأمن الغذائي لبلدان البريكس والعالم. ونشدّد على الأهمية الاستراتيجية للمدخلات الزراعية، بما في ذلك الأسمدة، في ضمان الأمن الغذائي العالمي.

- ندرك أن الاختراقات في تطبيقات التقنيات الرقمية، مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، قد تلعب دورًا مهمًا في التنمية المستدامة. ونحيط علمًا بمنتدى بريكس حول البيانات الضخمة من أجل التنمية المستدامة. نحن ندعم تبادل المعلومات والتعاون التقني بشأن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. فنتذكر إعلان الاجتماع السابع لوزراء الاتصالات في البريكس الذي أقرّ بالتطوّرات السريعة والإمكانات الهائلة لتقنيات الذكاء الاصطناعي وقيمتها للنموّ الاقتصادي. نحن نسلّم بضرورة التعاون مع بعضنا البعض لبناء الثقة والأمن، فضلًا عن الشفافية والمساءلة في تعزيز الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة لزيادة إمكاناته إلى أقصى حدّ لصالح المجتمع والإنسانية ككل مع التركيز بشكل خاص على الفئات المهمّشة والضعيفة من السكان. ونعرب عن مخاوفنا بشأن المخاطر والمشاكل الأخلاقية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، مثل الخصوصية والتلاعب والتحيّز والتفاعل بين الإنسان والروبوت والتوظيف والتأثيرات والتفرّد من بين أمور أخرى. كما نشجع أعضاء البريكس على العمل معًا للتعامل مع مثل هذه المخاوف وتبادل أفضل الممارسات وإجراء دراسة مقارنة حول هذا الموضوع نحو تطوير نهج حوكمة مشترك من شأنه أن يوجه أعضاء

البريكس بشأن الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للذكاء الاصطناعي مع تسهيل تطوير الذكاء الاصطناعي.

- نرحّب بإنشاء اللجنة المشتركة للتعاون الفضائي التابعة للمجموعة تمشيًا مع اتفاق التعاون بشأن تشكيلة سواتل الاستشعار عن بُعد التابعة للمجموعة وعقد أول اجتماع مشترك للجنة. نحن راضون عن صياغة إجراءات العمل لتبادل البيانات والمراقبة المشتركة لتشكيلة الأقمار الصناعية عن بعد التابعة لبريكس ونقدّر التشغيل التشغيلي لتبادل البيانات وتبادل السواتل. ونشجّع سلطات الفضاء التابعة للبريكس على مواصلة الاستفادة بفعالية من قدرتها، والترويج على نطاق واسع لتطبيقها باستخدام بيانات المجموعة، بهدف تيسير التنمية المستدامة لبلدان البريكس.

السلام مقابل العدالة:
الانقسام الأوروبي القادم بشأن الحرب في أوكرانيا[1]

المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، إيفن كرستاف،
مارك ليونارد، حزيران 2022

أجرى المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية استطلاع رأي في عشر دول أوروبية. أُجرِي الاستطلاع في منتصف شهر أيار، في الوقت الذي أتيحت فيه الفرصة للمواطنين لامتصاص صدمة الغزو الروسي لأوكرانيا. كان النقاش العام يبتعد عن الأحداث في ساحة المعركة ويتجه نحو أسئلة حول كيفية انتهاء الصراع، فضلًا عن تأثيره على حياة الناس، وعلى بلدانهم، وعلى الاتحاد الأوروبي. اليوم أصبح الأوروبيون أكثر وعيًا بالعواقب الاقتصادية والاجتماعية العالمية للحرب: التضخّم المرتفع وأزمتي الطاقة والغذاء. يقيس هذا الاستطلاع مرونة الجماهير الأوروبية وليس مجرّد غضبها من حرب بوتين. جاء حوالي 8000 شخص شملهم الاستطلاع من جميع أنحاء أوروبا. والبلدان التي شملها الاستطلاع هي بولندا ورومانيا – وهما دولتان على خط المواجهة معاديتان تقليديًا لروسيا، ودول في وسط أوروبا؛ فرنسا وألمانيا وإيطاليا - دول أوروبية غربية كبيرة اكتسبت سابقًا سمعة مثل روسلاندفيرستير ("الذين يفهمون روسيا")؛ البرتغال وإسبانيا – دولتان في جنوب أوروبا كانتا في الماضي أقلّ انخراطًا بشكل عام في السياسة الروسية؛ فنلندا والسويد – دولتان في شمال أوروبا تقدّمتا بطلب للحصول على عضوية الناتو نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا؛ وبريطانيا العظمى. تشير نتائج الاستطلاع إلى أن الرأي العام الأوروبي يتغير، وأن أصعب الأيام قد تنتظرنا. وستعتمد مرونة الديمقراطيات الأوروبية في الغالب على قدرة الحكومات على الحفاظ على الدعم العام للسياسات التي ستؤدّي في النهاية إلى إلحاق الألم بالفئات الاجتماعية المختلفة. وهذا ما سيجبر الحكومات على موازنة السعي خلف الوحدة الأوروبية وخلف الضغط على موسكو بآراء متباينة داخل الدول الأعضاء وفيما بينها. يكشف الاستطلاع عن

---

* تعريب: سارة حرب.

[1] Ivan Krastev & Mark Leonard, “Peace versus Justice: The coming European split over the war in Ukraine”, European Council on Foreign Relations, 15 June 2022.
https://ecfr.eu/publication/peace-versus-justice-the-coming-european-split-over-the-war-in-ukraine/

فجوة متزايدة بين المواقف المعلنة للعديد من الحكومات الأوروبية والمزاج العام في بلدانها. والانقسام الكبير الذي يلوح في الأفق هو بين أولئك الذين يريدون إنهاء الحرب في أسرع وقت ممكن وأولئك الذين يريدون الاستمرار في القتال حتى هزيمة روسيا.

أظهر هذا الاستطلاع أن معظم الأوروبيين مستعدّون لإظهار التضامن مع أوكرانيا، في شكل تقديم المساعدة الاقتصادية، وإرسال الأسلحة، ودعم العضوية الأوكرانية في الاتحاد الأوروبي، وقبول اللاجئين. في الوقت نفسه يدعمون أيضًا إجراءات صارمة ضد روسيا، بما في ذلك تطبيق العقوبات الاقتصادية، وإنهاء واردات الوقود الأحفوري، ونشر القوات في أوروبا الشرقية (ولكن ليس في أوكرانيا نفسها).

فيما يلي نتائج الاستطلاع:

السلام مقابل العدالة

من الناحية النظرية، تتفق جميع الحكومات الأوروبية على أن الأمر متروك للأوكرانيين لتقرير متى يوقفون الحرب والموافقة على شكل السلام. لكن تظهر انقسامات واضحة في الاقتراع عندما يختار الناخبون بين ما إذا كان ينبغي على أوروبا السعي لإنهاء الحرب في أقرب وقت ممكن - حتى لو كان ذلك يعني تقديم أوكرانيا تنازلات - أو ما إذا كان الهدف الأهمّ هو معاقبة روسيا على عدوانها واستعادة الأراضي التابعة لأوكرانيا - حتى لو أدّى هذا الطريق إلى نزاع طويل الأمد والمزيد من المعاناة الإنسانية.

- **حجم معسكرات الناخبين المختلفة في أوروبا ردًا على الحرب الروسية على أوكرانيا**

معسكر السلام	٪35
معسكر العدالة	٪22
الناخبون المتأرجحون	٪20
البقية	٪23

التقسيم بناءً على تحليل الإجابات على سؤالين. شرح مفصل في ملحق المنهجية.

هذه النتائج تضع الأوروبيين في مجموعتين متعارضتين: معسكر السلام ومعسكر العدالة. يريد أنصار معسكر السلام تحقيق السلام الآن حتى على حساب التنازلات الأوكرانية لروسيا. ويعتقد معسكر العدالة أن هزيمة روسيا الواضحة هي وحدها القادرة على إحلال السلام. يمر هذا الانقسام في العديد من البلدان - وفيما بينها. مع تحوّل الصراع في أوكرانيا إلى حرب استنزاف طويلة، ثمّة خشية من أن يصبح الخط الفاصل الرئيسي في أوروبا. وما لم يتعامل القادة

السياسيون مع هذا الاختلاف في وجهات النظر بعناية فقد يكون ذلك بمثابة نهاية لوحدة أوروبا الرائعة.

عبر الدول العشر التي شملها الاستطلاع، ثلث (35 في المئة) من المستجيبين موجودون في معسكر السلام وخمسهم (22 في المئة) ينتمون إلى معسكر العدالة. ورفض خُمس آخر (20 في المئة) الاختيار بين السلام أو العدالة، لكنه لا يزال يدعم إلى حدّ كبير إجراءات الاتحاد الأوروبي ردًا على حرب روسيا في أوكرانيا. يشارك أعضاء مجموعة Swing هذه المشاعر المعادية لروسيا في معسكر العدالة، لكنهم قلقون أيضًا بشأن التصعيد - مثل معسكر السلام. في الأشهر المقبلة سيزداد الضغط على هذه المجموعة الثالثة للنزول عن السياج. قد تكون وجهات نظرهم - وتصويتهم - حاسمة في تحديد خطوات أوروبا التالية.

- **نسبة حجم معسكرات الناخبين في أوروبا ردًا على الحرب الروسية على أوكرانيا**

	معسكر السلام	معسكر العدالة	الناخبون المتأرجحون	البقية
إيطاليا	٪52	٪16	٪8	٪24
ألمانيا	٪49	٪19	٪14	٪19
رومانيا	٪42	٪23	٪10	٪25
فرنسا	٪41	٪20	٪13	٪26
السويد	٪38	٪22	٪18	٪22
إسبانيا	٪25	٪15	٪26	٪23
البرتغال	٪31	٪21	٪30	٪18
فنلندا	٪26	٪25	٪25	٪24
بريطانيا العظمى	٪22	٪21	٪32	٪26
بولندا	٪16	٪41	٪25	٪17

التقسيم بناءً على تحليل الإجابات على سؤالين. شرح مفصّل في ملحق المنهجية. لا يصل مجموع بعض الأسطر إلى 100 بسبب التقريب.

يختلف التمثيل من معسكرات السلام والعدالة بشكل كبير بين مختلف الدول الأعضاء والأجيال والأحزاب السياسية. إحدى النتائج الملحوظة هي أنه في حين أن معسكر السلام في جميع البلدان العشر مقسم بالتساوي بين الرجال والنساء، إلا أن هناك هيمنة واضحة للرجال في معسكر العدالة: بنسبة 62 في المئة من الرجال إلى 38 في المئة من النساء.

فيما يتعلق بالسياسة الحزبية، يمكن الافتراض أن ناخبي اليمين ينتمون على الأرجح إلى معسكر العدالة أكثر من ناخبي اليسار. لكن هذه القاعدة نادرًا ما تكون كاملة. في ألمانيا يسود تفضيل السلام بين ناخبي حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي / الاتحاد الاجتماعي المسيحي من يمين الوسط والناخبين الاشتراكيين الديمقراطيين من يسار الوسط - بينما من بين الأحزاب الرئيسية يبرز حزب الخضر في الحصول على أكبر عدد من الناخبين المتأرجحين.

- **ألمانيا: نسبة حجم معسكرات الناخبين في أوروبا رداً على الحرب الروسية على أوكرانيا**

	معسكر السلام	معسكر العدالة	الناخبون المتأرجحون	البقية
مجموع ألمانيا	٪49	٪19	٪14	٪19
AfD	٪78	٪8	٪2	٪12
الاشتراكيون الديمقراطيون	٪55	٪22	٪16	٪7
CDU / CSU	٪43	٪26	٪15	٪15
الخضر	٪35	٪22	٪27	٪16

التقسيم بناءً على تحليل الإجابات على سؤالين. شرح مفصّل في ملحق المنهجية. لا يصل مجموع بعض الأسطر إلى 100 بسبب التقريب.

في فنلندا، يفضّل مؤيّدو الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم العدالة بشدّة، بينما ينقسم ناخبو حزب الائتلاف الوطني من يمين الوسط تقريبًا إلى الوسط. في إسبانيا، يتمتّع حزب Vox اليميني المتطرّف بأكبر نصيب من مؤيدي العدالة بين ناخبيه (حتى لو كان لا يزال لديهم تفضيل بسيط للسلام). وبالمثل، فإن الناخبين الديمقراطيين من اليمين المتطرف في السويد هم الأكثر تأييدًا للعدالة من بين أكبر ثلاثة أحزاب. في فرنسا، اليمين المتطرف هو الأكثر تأييدًا للسلام، حيث يحتلّ العديد من ناخبي اليسار مواقع التأرجح. وفي إيطاليا، بينما يفضّل الناخبون من جميع الأحزاب "السلام مقابل العدالة"، فإن أكبر دعم للسلام (أكثر من 60 في المئة) هو بين ناخبي إخوان إيطاليا والرابطة. أعضاء معسكري السلام والعدالة لديهم مواقف مميّزة تجاه الحرب. وبينما يلقي الجميع باللوم على روسيا في الصراع، فإن عددًا أقلّ في معسكر السلام يفعل ذلك (64 في المئة، مقارنة بـ 86 في المئة في معسكر العدالة الذين يشيرون إلى موسكو). ومن بين المجموعات الثلاث، ينسب الناخبون المتأرجحون الجزء الأكبر من المسؤولية إلى روسيا (92 في المئة). وبالمثل، تعتبر الغالبية في معسكري السلام والعدالة في الغالب أن روسيا هي العقبة الرئيسية أمام السلام، لكنّ عددًا أقلّ بكثير في معسكر السلام يفعل ذلك (53 في المئة، مقارنة بـ 79 في المئة في معسكر العدالة). مرة أخرى، تعتقد الغالبية العظمى من الناخبين المتأرجحين

أن روسيا هي العقبة الرئيسية أمام السلام (87 في المئة). وإذا اعتبر أي شخص الولايات المتحدة عقبة في طريق السلام فمن المرجّح أن يكون في معسكر السلام.

في حين أن بعض الناخبين المؤيّدين لروسيا (أو المناهضين لأميركا) قد يكونون جزءًا من معسكر السلام فإن هذا لا يجعل بالضرورة من معسكر السلام تجمّعًا صديقًا لروسيا. بينما يتفق معسكرا السلام والعدالة على أن كل من روسيا وأوكرانيا سيكونان أسوأ نتيجة لهذه الحرب، يعتقد معسكر العدالة أن روسيا قبل كل شيء ستكون "أسوأ بكثير" - بينما يتوقّع أعضاء معسكر السلام ذلك، من بين الاثنين، أن أوكرانيا ستعاني أكثر. لذلك قد يرغب البعض في معسكر السلام في إنهاء الحرب لأنهم يعتبرون أنها تسبب معاناة مفرطة لأوكرانيا.

- **هل تؤيّد أم تعارض الاتحاد الأوروبي في قبول المزيد من اللاجئين الأوكرانيين في بلدك؟ النسبة في المئة**

	يدعم	يعارض
معسكر السلام	٪54	٪27
معسكر العدالة	٪65	٪19
الناخبون المتأرجحون	٪77	٪8

على الرغم من أن الأوروبيين يلومون روسيا على الحرب ويأملون في تحقيق نصر لأوكرانيا فإن الدول والمجتمعات الأوروبية منقسمة حول الطريقة التي يرون بها انتهاء الحرب.

- **هل ستكون روسيا وأوكرانيا أفضل أم أسوأ نتيجة للحرب؟ النسبة في المئة**

	روسيا ستكون أسوأ بكثير	أوكرانيا ستكون أسوأ بكثير
معسكر السلام	٪44	٪61
معسكر العدالة	٪58	٪54
الناخبون المتأرجحون	٪60	٪71
البقية	٪32	٪48

تضمّنت الخيارات المتاحة "أحسن حالًا" و "أفضل حالًا قليلاً" و "بلا تأثير" و "حال أسوأ قليلاً" و "حال أسوأ بكثير" و "لا أعرف".

ومن المرجّح أيضًا أن يعتقد معسكر السلام أن الاتحاد الأوروبي سيكون في وضع أسوأ نتيجة لهذا الصراع أكثر من معسكر العدالة. قد يكون هذا سببًا آخر لرغبتهم في وقف هذه الحرب. يُعتبر معسكر السلام، في كثير من النواحي، معسكرًا للمتشائمين.

- **هل سيكون الاتحاد الأوروبي في وضع أفضل أم أسوأ نتيجة الحرب في أوكرانيا؟ النسبة في المئة**

	سيكون الاتحاد الأوروبي في وضع أفضل قليلاً أو كثيرًا	سيكون الاتحاد الأوروبي في وضع أسوأ قليلاً أو كثيرًا
معسكر السلام	٪11	٪61
معسكر العدالة	٪18	٪51
الناخبون المتأرجحون	٪10	٪64
البقية	٪5	٪42

هناك خياران آخران متاحان (غير ممثلين في هذا الرسم البياني) وهما "لا تأثير" و "لا أعرف".

فيما يتعلق باستجابة أوروبا السياسية والعملية للحرب، تدعم المجموعات الرئيسية الثلاث قطع العلاقات الاقتصادية مع روسيا. لكنهم يفعلون ذلك بنسب مختلفة جذريًا: في معسكر السلام، يؤيد 50 في المئة ذلك ولكن 37 في المئة لا يؤيّد ذلك؛ في معسكر العدالة، يبلغ الفارق 83 في المئة إلى 11 في المئة. بين الناخبين المتأرجحين، تبلغ 83 في المئة مقابل 7 في المئة. تختلف معسكرات السلام والعدالة أيضًا حول ما إذا كان يجب قطع العلاقات الدبلوماسية: يدعم معسكر العدالة ذلك بوضوح (70-23 في المئة)، كما يفعل الناخبون المتأرجحون (60 إلى 30 في المئة)، بينما يعارض معسكر السلام ذلك (49- 40 في المئة). وبالمثل، يريد معسكر العدالة والناخبون المتأرجحون قطع العلاقات الثقافية بينما يعارض معسكر السلام ذلك.

- **ما هي العلاقات مع روسيا التي يجب قطعها نتيجة الحرب في أوكرانيا؟ النسبة في المئة**

	كافة الروابط الاقتصادية	كافة الروابط الثقافية	كافة الروابط الدبلوماسية
معسكر السلام	٪50	٪42	٪40
معسكر العدالة	٪83	٪74	٪70
الناخبون المتأرجحون	٪83	٪64	٪60
البقية	٪43	٪34	٪33

نسبة المستجيبين الذين أيّدوا قطع هذه العلاقات. أما الباقون فقد عارضوا ذلك أو قالوا إنهم لا يعرفون. من معسكرات أوروبا الرئيسية ردّاً على حرب روسيا على أوكرانيا؛ بالاشتراك مع 10 دول شملها الاستطلاع.

تولّد الأمور العسكرية أيضًا خلافًا كبيرًا. تختلف المجموعات الثلاث حول ما إذا كان سيتم فرض منطقة حظر طيران فوق أوكرانيا. يؤيّد ناخبو معسكر العدالة والناخبون المتأرجحون مثل هذا

الاقتراح (بنسبة 54-24 في المئة و41-23 في المئة على التوالي)، في حين أن معسكر السلام متشكّك (48-25 في المئة). كما أن مسألة إرسال القوات إلى أوكرانيا تقسم الرأي: يؤيدّها معسكر العدالة والناخبون المتأرجحون (52-32 في المئة و49-31 في المئة على التوالي)، بينما يعارض معسكر السلام (59-24 في المئة). وعند انضمام أوكرانيا إلى الناتو، يدعم كل من معسكر العدالة والناخبين المتأرجحين بهوامش واسعة (71-15 في المئة و75-8 في المئة على التوالي)، بينما ينقسم معسكر السلام، حيث يدعم 37 في المئة و40 في المئة ضد. حول ما إذا كان سيتم إرسال قوات إضافية إلى أعضاء الناتو الشرقيين، مرة أخرى، يؤيّد معسكر العدالة والناخبون المتأرجحون بشدة (75-14 في المئة و75-8 في المئة على التوالي)، بينما ينقسم معسكر السلام (41 في المئة يؤيّدون بينما 40 في المئة) في المئة يعارضون.

بالنسبة لعضوية أوكرانيا المحتملة في الاتحاد الأوروبي فإن جميع المعسكرات مؤيدة، لكن معسكر السلام لا يقدّم سوى دعم فاتر.

إلى جانب ذلك، توصّل أعضاء معسكرات السلام والعدالة إلى استنتاجات مختلفة جذريًا حول مسألة ما إذا كان يتعيّن على بلادهم الآن زيادة الإنفاق الدفاعي. غالبية في معسكر العدالة (53 في المئة) تدعم زيادة الإنفاق العسكري، حتى لو كان ذلك يعني إجراء تخفيضات في التمويل في مجالات مثل الصحة والتعليم ومنع الجريمة. وفي الوقت نفسه، قال 29 في المئة فقط إن بلادهم يجب ألّا تزيد الإنفاق على الدفاع، على الرغم من الحرب، لأن هذا قد يتطلّب تخفيضات في مجالات أخرى. في معسكر السلام، تنعكس النسب تمامًا تقريبًا - 29 في المئة لصالح مقابل 51 في المئة ضده. ينقسم الناخبون المتأرجحون تقريبًا حول هذه القضية، مع تفضيل طفيف للامتناع عن الإنفاق أكثر على الدفاع (بنسبة 35 في المئة إلى 30 في المئة). الخيارات الأخرى المتاحة لهذا السؤال كانت "لا أحد من هذين" أو "لا أعرف".

- **هل تؤيّد أم تعارض الاتحاد الأوروبي في اتخاذ المزيد من الخطوات نحو انضمام أوكرانيا؟**

النسبة في المئة

	يدعم	يعارض
معسكر السلام	٪47	٪32
معسكر العدالة	٪75	٪13
الناخبون المتأرجحون	٪84	٪6
البقية	٪31	٪16

أجاب "الباقي" لا أعرف.

لذلك فإن الناخبين المتأرجحين هم أقسى، إن لم يكن أكثر صرامة، من معسكر العدالة في انتقادهم لروسيا - فهم يلومون روسيا أولاً وقبل كل شيء على الحرب؛ يؤكد هؤلاء أن روسيا هي أكبر عقبة في طريق السلام. ويعتقدون أن على أوروبا قطع علاقاتها مع روسيا. لكنهم لا يشاركون معسكر العدالة الغضب الأخلاقي والأهداف التصعيدية. فيما يتعلق بقضايا مثل ما إذا كانت الحرب ستجعل أوكرانيا والاتحاد الأوروبي أسوأ حالًا، أو ما إذا كانت ستزيد الإنفاق الدفاعي، فإنهم أقرب كثيرًا إلى معسكر السلام. من بعض النواحي، يمتلك الناخبون المتأرجحون غرائز الواقعيين مثل كيسنجر. إنهم معادون لروسيا بشكل علني ويؤيدون السياسات المتشددة تجاهها، لكنهم يخشون أن الحرب التي طال أمدها ستكون مكلفة للغاية بالنسبة لأوروبا.

- **ما مقدار الاهتمام الذي توليه حكومتك للحرب في أوكرانيا، مقارنة بالمشاكل الأخرى التي يواجهها مواطنوها؟ النسبة في المئة**

		كثيرًا	لا أعرف	على حق	غير كافٍ
٪50	كل البلدان	٪42	٪19	٪36	٪50
٪50	رومانيا	٪58	٪20	٪18	٪5
	بولندا	٪52	٪16	٪30	٪3
	إيطاليا	٪48	٪19	٪30	٪3
	إسبانيا	٪47	٪17	٪33	٪4
	فرنسا	٪43	٪17	٪38	٪2
	ألمانيا	٪38	٪20	٪35	٪7
	البرتغال	٪38	٪17	٪41	٪4
	بريطانيا العظمى	٪33	٪28	٪36	٪3
	فنلندا	٪26	٪13	٪60	٪1
	السويد	٪25	٪25	٪47	٪4

تضمّنت الخيارات الدقيقة ما يلي: (أ) "تركّز حكومتي كثيرًا على الحرب في أوكرانيا وليس بالقدر الكافي على المشكلات التي تواجه مواطنيها"، (ب) "تحقّق حكومتي التوازن الصحيح بين الحرب في أوكرانيا والمشكلات التي تواجه مواطنيها، (ج) "تركّز حكومتي كثيرًا على المشكلات التي تواجه مواطنيها وليس بدرجة كافية على الحرب في أوكرانيا"، و (د) "لا أعرف" (غير ممثلة في هذا الرسم البياني).

في حديثه إلى المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في نهاية مايو، حذر الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أن "مهمتنا هي ألا يتعب العالم من الحرب". إنه تحدّ رهيب. يعتقد خمسون في المئة من أعضاء معسكر السلام أن حكومتهم تولي اهتمامًا كبيرًا للصراع - بينما يقول 38 في المئة أن هناك "ما يكفي" أو "قليل جدًا". بالمقابل، في معسكر العدالة، 52٪ يعتبرون إما أن هناك اهتمامًا كافيًا أو قليلًا جدًا بالحرب. يعتقد 38 في المئة فقط أن هناك الكثير. الناخبون المتأرجحون أقرب إلى معسكر العدالة بشأن هذه القضية: يوافق 35 في المئة فقط على أن الكثير من الاهتمام مكرّس للحرب بينما يقول 47 في المئة أن هناك ما يكفي أو قليل جدًا. لذلك فمن غير المحتمل أن يكون الإرهاق من الحرب (حتى الآن) هو الذي يجعل الناخبين المتأرجحين يترددون بين هدف السلام وهدف العدالة. ومن المرجّح أن يقول بقية الناخبين إن "الكثير" من الاهتمام مكرّس لهذه الحرب (38 في المئة).

تُظهر هذه البيانات أيضًا أنه حتى بين معسكر العدالة قد يظهر نوع من "إرهاق التضامن" قريبًا. دولتان من أكثر دول المواجهة تعرضًا - رومانيا وبولندا - هما الدولتان الوحيدتان اللتان يقول فيهما أكثر من 50 في المئة من الناس إن حكومتيهما تركّزان كثيرًا على الحرب على حساب القضايا الملحة الأخرى. نظرًا لأن العديد من مؤيّدي السلام يعتقدون أن أوكرانيا، بدلاً من روسيا، ستصبح أسوأ بسبب هذا الصراع، فإن المزيد من التقدم العسكري الروسي قد يتسبّب أيضًا في انضمام المزيد من الناس إلى معسكر السلام.

أوروبا المقسمة: الدولة مقابل الدولة

تظهر انقسامات كبيرة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي يشعر مواطنوها بأنهم مشاركون في الحرب وتلك التي لا يزال مواطنوها راغبين في محاولة تجنّب التورط في النزاع.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك بولندا، حيث يفضّل المستطلعون العدالة على السلام بنسبة 41 في المئة إلى 16 في المئة. وفي الوقت نفسه، فإن تفضيل السلام هو الأقوى في إيطاليا (52 في المئة) وألمانيا (49 في المئة).

تختلف وجهات نظر الأوروبيين حول أسباب الحرب بشكل كبير. على سبيل المثال، يقول أكثر من 80 في المئة من الأشخاص في بولندا والسويد وفنلندا والبرتغال وبريطانيا العظمى أن روسيا مسؤولة بشكل أساسي عن بدء الصراع. وهذا يتناقض مع 56 في المئة فقط في إيطاليا، و62 في المئة في فرنسا، و66 في المئة في ألمانيا الذين يلقون اللوم على باب الكرملين. وفيما يتعلق بمسألة من يمثل أكبر عقبة في طريق السلام، قال 64 في المئة من جميع البلدان التي شملها

الاستطلاع إن روسيا تتفق مع ذلك، لكن 39 في المئة فقط في إيطاليا و42 في المئة في رومانيا يوافقون على ذلك. في إيطاليا يقول أكثر من الربع (28 في المئة) إن الولايات المتحدة هي المسؤولة، مقابل 9 في المئة في البلدان التسعة الأخرى التي شملها الاستطلاع.

ومع ذلك فإن القطيعة مع موسكو حقيقية وستبقى لبعض الوقت، بغضّ النظر عن كيف ومتى تنتهي الحرب. هناك دعم قوي في جميع البلدان لقطع جميع العلاقات الاقتصادية مع روسيا (62 إلى 22 في المئة)، مع عدم وجود دولة - ولا حتى إيطاليا - معارضة لمسار العمل هذا. هناك أيضًا دعم كبير لقطع العلاقات الثقافية والدبلوماسية مع روسيا، على الرغم من أن هذا ليس قويًا كما هو الحال في العلاقات الاقتصادية. في بعض البلدان، يعارض المستجيبون إنهاء مثل هذه العلاقات (إيطاليا بشأن العلاقات الثقافية، وإيطاليا وفرنسا وألمانيا بشأن العلاقات الدبلوماسية).

- **ما هي العلاقات مع روسيا التي يجب قطعها نتيجة الحرب في أوكرانيا؟ النسبة في المئة**

		كافة الروابط الاقتصادية	كافة الروابط الثقافية	كافة الروابط الدبلوماسية
٪50	كل البلدان	٪62	٪52	٪49
٪50	فنلندا	٪68	٪59	٪48
	فرنسا	٪49	٪40	٪36
	بريطانيا العظمى	٪74	٪61	٪54
	ألمانيا	٪57	٪45	٪39
	بولندا	٪77	٪73	٪71
	البرتغال	٪68	٪59	٪53
	رومانيا	٪45	٪40	٪39
	إسبانيا	٪65	٪57	٪51
	السويد	٪78	٪62	٪56
	إيطاليا	٪47	٪35	٪35

نسبة المستجيبين الذين أيدوا قطع هذه العلاقات. أما الباقون فقد عارضوا ذلك أو قالوا إنهم لا يعرفون.

يعتقد الأوروبيون أن روسيا وأوكرانيا ستخسران بسبب هذه الحرب. تعتقد غالبية الأوروبيين - على عكس الأحاديث المتفائلة في العديد من العواصم الأوروبية التي ترى الحرب على أنها

"لحظة" في الاتحاد الأوروبي - أن الاتحاد الأوروبي سيكون في وضع أسوأ. في المقابل، الرأي السائد في معظم البلدان التي شملها الاستطلاع هو أن الحرب لن يكون لها تأثير على الولايات المتحدة أو الصين.

إن المسألتين اللتين يهتمّ بهما الأوروبيون فيما يتعلق بالصراع المستمر هما تكلفة المعيشة (بما في ذلك ارتفاع أسعار الطاقة)، والتهديد باستخدام الأسلحة النووية من قِبل روسيا. ولكن في حين أن القلق بشأن هذه الأسئلة موجود في جميع البلدان، تظهر الاختلافات في اهتمامات المستجيبين الرئيسية. في البرتغال وإيطاليا وفرنسا، الناس هم الأكثر قلقًا بشأن تأثير الحرب على تكاليف المعيشة وأسعار الطاقة. في المقابل، في السويد وبولندا ورومانيا، المواطنون هم الأقلّ قلقًا بشأن هذه القضية. ينشغل السويديون والفنلنديون والفرنسيون بخطر الهجمات الإلكترونية الروسية أكثر من انشغال الناس في البلدان الأخرى. والدول الأقرب إلى روسيا - فنلندا، وبولندا، ورومانيا، والسويد - أكثر قلقًا نسبيًا من تهديد العمل العسكري الروسي ضدّهم.

- **من سيكون أسوأ حالاً نتيجة الحرب في أوكرانيا؟ النسبة في المئة**

		أوكرانيا	روسيا	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	الصين
٪50	كل البلدان	٪69	٪68	٪55	٪21	٪19
٪50	فنلندا	٪89	٪83	٪81	٪40	٪20
	فرنسا	٪60	٪60	٪46	٪22	٪21
	بريطانيا العظمى	٪79	٪69	٪57	٪24	٪14
	ألمانيا	٪72	٪57	٪49	٪28	٪20
	بولندا	٪70	٪64	٪46	٪16	٪14
	البرتغال	٪76	٪70	٪68	٪25	٪20
	رومانيا	٪64	٪62	٪47	٪20	٪14
	إسبانيا	٪69	٪67	٪47	٪20	٪16
	السويد	٪79	٪78	٪62	٪18	٪17
	إيطاليا	٪74	٪67	٪62	٪21	٪19

نسبة من شملهم الاستطلاع قالوا إن دولة معيّنة ستكون "أسوأ قليلاً" أو "أسوأ بكثير" نتيجة للحرب.

- **ما هي أكبر مخاوفك فيما يتعلق بالحرب في أوكرانيا؟ النسبة في المئة**

	كل البلدان	فنلندا	فرنسا	بريطانيا العظمى	ألمانيا	بولندا	البرتغال	رومانيا	إسبانيا	السويد	إيطاليا
الانكماش الاقتصادي أو فقدان وظيفتي	٪28	٪20	٪24	٪16	٪25	٪26	٪38	٪37	٪40	٪21	٪37
تكلفة المعيشة وارتفاع أسعار الطاقة	٪61	٪58	٪65	٪60	٪60	٪53	٪69	٪54	٪64	٪49	٪67
لاجئون من أوكرانيا ينتقلون إلى بلدي	٪13	٪5	٪13	٪6	٪18	٪21	٪9	٪10	٪14	٪7	٪16
الانتقام الروسي من خلال الهجمات الإلكترونية في بلدي	٪26	٪36	٪33	٪30	٪31	٪18	٪18	٪15	٪23	٪39	٪21
التهديد بعمل عسكري روسي يستهدف بلدي	٪42	٪64	٪37	٪36	٪40	٪56	٪23	٪54	٪31	٪53	٪41
التهديد باستخدام أسلحة كيماوية من قِبل روسيا	٪46	٪46	٪46	٪51	٪42	٪44	٪54	٪43	٪49	٪47	٪43
التهديد باستخدام الأسلحة النووية من قِبل روسيا	٪61	٪58	٪61	٪64	٪54	٪61	٪69	٪57	٪67	٪59	٪60

نسبة المستجيبين الذين صنّفوا مشكلة معيّنة كواحد من الثلاثة الأوائل.

- **ما هي أكبر مخاوفك فيما يتعلّق بالحرب في أوكرانيا؟ النسبة في المئة**

تكلفة المعيشة وارتفاع أسعار الطاقة	61٪
التهديد باستخدام الأسلحة النووية من قبل روسيا	61٪
التهديد باستخدام أسلحة كيماوية من قبل روسيا	46٪
التهديد بعمل عسكري روسي يستهدف بلدي	42٪
الانكماش الاقتصادي أو فقدان وظيفتي	28٪
الانتقام الروسي من خلال الهجمات الإلكترونية في بلدي	26٪
لاجئون من أوكرانيا ينتقلون إلى بلدي	13٪

المرتبة الأولى أو الثانية أو الثالثة. لجميع البلدان التي شملها الاستطلاع. لم يصنّف 8 في المئة من المشاركين أيًا من هذه المخاوف على أنها مخاوفهم.

الانقسامات داخل أوروبا الشرقية: بولندا مقابل رومانيا

في محاولة لتخيّل الانقسامات المستقبلية في أوروبا التي سبّبتها الحرب، يشير المحلّلون غالبًا إلى "الانقسام بين الشرق والغرب" وإلى الاختلافات بين دول المواجهة وتلك البعيدة جغرافيًا عن الصراع. تقترح دراسة ECFR خريطة أكثر دقّة. فهي يكشف، على سبيل المثال، عن اختلافات كبيرة بين بولندا ورومانيا، وكلتاهما دولتان على خط المواجهة تستضيفان أعدادًا كبيرة من اللاجئين ومرتابتان تاريخيًا من روسيا ومعاديتان لها.

حتى لو كانت كل من بولندا ورومانيا على الحدود مع أوكرانيا وكانت حكومتاهما من بين المؤيدين الرئيسيين لكييف فإن مواطنيهما يظهرون مواقف مختلفة تمامًا تجاه الحرب في بولندا. ثلاثة وثمانون في المئة من المواطنين يلومون روسيا على الصراع. في رومانيا، 58 في المئة فقط يفعلون ذلك. والأهم من ذلك أن 74 في المئة من المواطنين في بولندا يرون أن روسيا هي أكبر عقبة أمام السلام، بينما يرى ذلك في رومانيا 42 في المئة فقط ذلك.

- **معسكرات الناخبين المختلفة في أوروبا ردًا على حرب روسيا على أوكرانيا من خلال أكبر مجموعة**

: معسكر السلام : المتأرجحون : معسكر العدالة

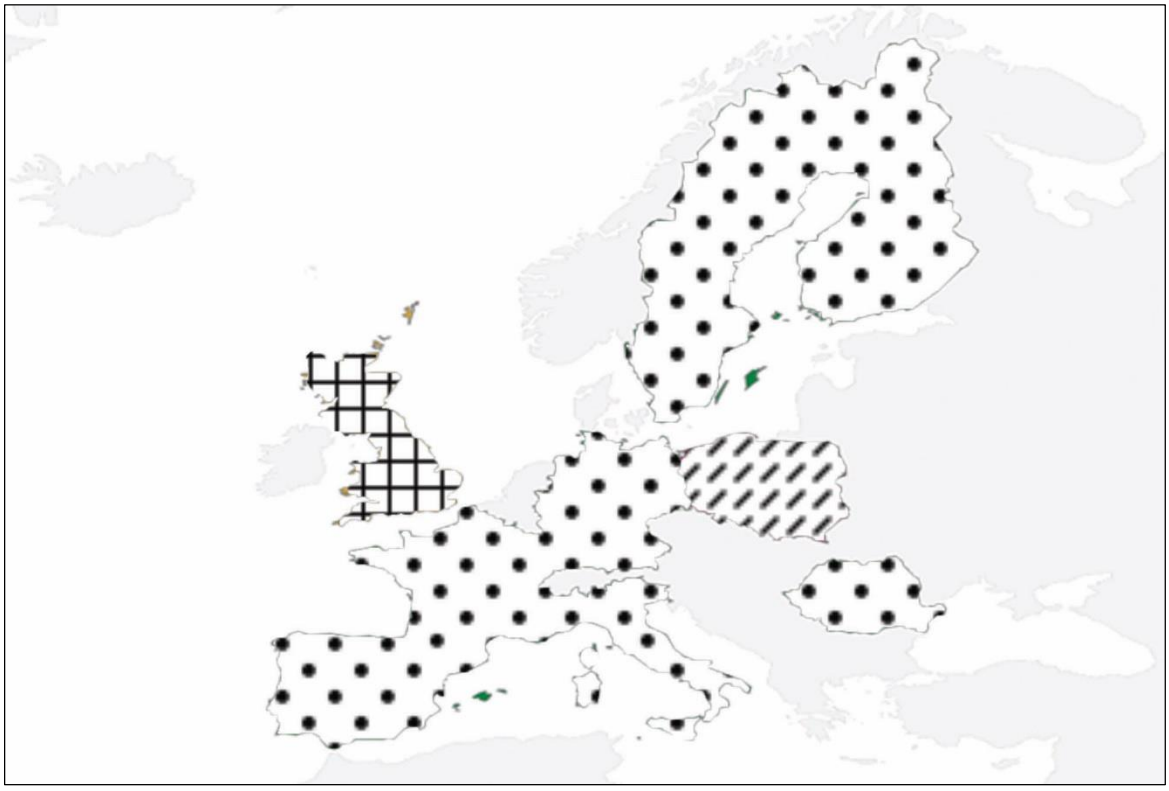

توضح الخريطة أي المجموعات الثلاث كان لها أكبر حصة من المستجيبين في كل بلد والنسبة المئوية للحصة لتلك المجموعة. التقسيم بناءً على تحليل الإجابات على سؤالين. شرح مفصّل في ملحق المنهجية.

ثم أن البلدين موجودان بشكل فعّال على كوكبين مختلفين عندما يتعلق الأمر بتفضيلهما للسلام أو العدل. كما لوحظ، فإن بولندا هي الدولة الوحيدة في الاستطلاع حيث يسود معسكر العدالة بوضوح على معسكر السلام (41 إلى 16 في المئة). وفي الوقت نفسه، تُظهر رومانيا - إلى جانب فرنسا وألمانيا وإيطاليا والسويد وإسبانيا - تفضيلًا واضحًا للسلام على العدالة (42 إلى 23 في المئة).

البولنديون هم من بين أكبر الصقور في أوروبا والرومانيون من بين أكبر الحمائم. في بولندا، يريد 77 في المئة قطع جميع العلاقات الاقتصادية مع روسيا. في رومانيا، 45 في المئة فقط يفعلون ذلك. يدعم 74 في المئة من البولنديين إنهاء واردات الوقود الأحفوري من روسيا تمامًا،

مقارنة 51 في المئة في رومانيا. وبالمثل، فإن 71 في المئة من المواطنين في بولندا - على عكس 39 في المئة فقط في رومانيا - يريدون قطع جميع العلاقات الدبلوماسية مع روسيا. و73 في المئة في بولندا - مقابل 40 في المئة فقط في رومانيا - يؤيّدون إنهاء كل الاتصالات الثقافية مع روسيا.

- **هل يجب على بلدك أن ينفق المزيد على الدفاع الآن في ظل الحرب في أوكرانيا؟ النسبة في المئة**

	نعم	لا
المجموع	٪32	٪38
بولندا	٪52	٪21
السويد	٪50	٪20
ألمانيا	٪41	٪32
فنلندا	٪36	٪26
فرنسا	٪31	٪39
رومانيا	٪31	٪36
بريطانيا العظمى	٪25	٪36
إسبانيا	٪23	٪51
البرتغال	٪21	٪45
إيطاليا	٪14	٪63

كانت الإجابات الدقيقة كما يلي: (أ) "أظهرت الحرب في أوكرانيا أن بلدي يجب أن ينفق المزيد على الدفاع، حتى لو كان ذلك يعني أنه يجب علينا خفض الأموال في مجالات أخرى مثل الصحة والتعليم ومنع الجريمة"، و (ب) "على الرغم من الحرب في أوكرانيا، لا ينبغي لبلدي زيادة الإنفاق على الدفاع لأن ذلك قد يتطلّب خفض الأموال في مجالات أخرى مثل الصحة والتعليم ومنع الجريمة". هناك خياران آخران متاحان (لم يتمّ تمثيلهما في هذا الرسم البياني) هما (ج) "لا أحد من هذين الخيارين"، و (د) "لا أعرف".

يختلف البولنديون والرومانيون أيضًا في قوة التضامن الذي يشعرون به مع أوكرانيا. على سبيل المثال، يدعم 71 في المئة من المواطنين في بولندا - ولكن 54 في المئة في رومانيا - تقديم المزيد من المساعدة الاقتصادية لأوكرانيا. فيما يتعلق بمسألة إرسال أسلحة إضافية إلى أوكرانيا، يؤيد 78 في المئة في بولندا مقابل 46 في المئة فقط في رومانيا. يختلف البلدان بشكل كبير

حول فكرة إرسال قوات إلى أوكرانيا: بولندا من بين البلدان القليلة التي يسود فيها دعم هذا الخيار على معارضة ذلك، بنسبة 46 في المئة إلى 30 في المئة؛ يعارض الرومانيون إرسال قوات بنسبة 44 في المئة إلى 26 في المئة.

في حين أن بولندا هي واحدة من دولتين فقط يتفق فيهما 50 في المئة أو أكثر على أن الحرب تعني أن على الدولة زيادة الإنفاق العسكري، يبدو الرومانيون أقلّ اقتناعًا. الجغرافيا ليست قدرًا عندما يتعلّق الأمر بتحديد مواقف المواطنين من الحرب.

الغرب المنقسم: ألمانيا مقابل إيطاليا

تُظهر نظرة على بعض الدول الأوروبية التي كانت في السابق أكثر ودّية تجاه روسيا أيضًا مسارات متباينة. بينما يتهم الأوروبيون الشرقيون ألمانيا بانتظام باسترضاء روسيا، يُظهر هذا الاستطلاع الجديد أن المواطنين الألمان أكثر تشدّدًا من الإيطاليين.

على سبيل المثال، حتى لو ألقى معظم الألمان (66 في المئة) والإيطاليين (56 في المئة) باللوم على روسيا في الحرب فإنهم يختلفون حول من يمثل أكبر عقبة أمام السلام. يعتقد 63 في المئة في ألمانيا أن الإجابة هي روسيا - لكن 39 في المئة فقط في إيطاليا يوافقون على ذلك. كما أن إيطاليا هي الدولة التي تضمّ أكبر عدد من المستجيبين الذين ذكروا أن الولايات المتحدة هي المسؤولة بشكل رئيسي (20 في المئة) وهي أكبر عقبة أمام السلام (28 في المئة)؛ أقل من ذلك في ألمانيا (11 و9 في المئة على التوالي) يشاركون هذه المعتقدات.

في كلا البلدين، هناك ترجيح لقطع العلاقات الاقتصادية مع روسيا: 57 في المئة في ألمانيا و47 في المئة في إيطاليا يؤيدون ذلك، في حين يعارض ذلك 29 في المئة و36 في المئة على التوالي. والألمان أكثر تشددًا من الإيطاليين في عدّة نواحٍ أخرى. على سبيل المثال، عندما طُلب من الإيطاليين تقرير ما إذا كان من الأهمّ تقليل اعتماد أوروبا في مجال الطاقة على روسيا أو الالتزام بأهداف الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمناخ، ظهر أن الإيطاليين منقسمون بشدة. ومع ذلك يفضل معظم الألمان معالجة مسألة اعتماد أوروبا على الطاقة. ينقسم الألمان إلى حدّ ما حول ما إذا كان عليهم قطع العلاقات الثقافية مع روسيا، في حين أن الإيطاليين واضحون في تفضيلهم إبقاء القنوات الثقافية مفتوحة - وهي الدولة الوحيدة في هذه الدراسة التي تدعم ذلك.

يدعم الألمان (بنسبة 52 في المئة إلى 33 في المئة) إرسال أسلحة وإمدادات عسكرية إضافية إلى الحكومة الأوكرانية. الإيطاليون هم الجنسية الوحيدة التي شملها الاستطلاع والتي كانت في

الغالب ضد هذه الفكرة (بنسبة 45 في المئة إلى 33 في المئة). وبالمثل، فإن الرأي السائد في ألمانيا هو أنه ينبغي إرسال قوات إضافية إلى أعضاء الناتو الشرقيين (بنسبة 45 في المئة إلى 32 في المئة). لكن الإيطاليين يعارضون في الغالب مثل هذه الخطوة - بنسبة 45 في المئة إلى 30 في المئة.

لعلّ الاختلاف الأبرز بين ألمانيا وإيطاليا يتعلّق بموقف مواطنيهما من الإنفاق الدفاعي. تعدّ إيطاليا دولة متباعدة بين جميع الدول التي شملها الاستطلاع، حيث قال 63 في المئة إنه لا حاجة إلى زيادة الإنفاق الدفاعي، على الرغم من الحرب؛ 14 في المئة فقط يريدون رؤية ارتفاع. وفي الوقت نفسه، تعدّ ألمانيا من بين أربع دول فقط (إلى جانب فنلندا وبولندا والسويد) حيث يدعم الناس إلى حد كبير زيادة الإنفاق الدفاعي (بنسبة 41 في المئة إلى 32 في المئة).

- **ما الذي يجب أن يكون أكثر أهمّية بالنسبة للاتحاد الأوروبي: تقليل اعتماد الطاقة على روسيا، أم الالتزام بأهداف سياسة المناخ؟**

	الحدّ من اعتماد الطاقة على روسيا	معالجة تغيّر المناخ
المجموع	٪58	٪26
فنلندا	٪77	٪11
بولندا	٪70	٪16
السويد	٪69	٪15
بريطانيا العظمى	٪64	٪17
البرتغال	٪61	٪26
إسبانيا	٪58	٪30
رومانيا	٪54	٪28
ألمانيا	٪52	٪30
فرنسا	٪49	٪33
إيطاليا	٪44	٪40

كانت الإجابات الدقيقة كما يلي: (أ) "الأهمّ من ذلك أن يقلّل الاتحاد الأوروبي من اعتماده على النفط والغاز الروسي بأسرع ما يمكن، حتى لو كان ذلك يعني زيادة مؤقّتة في استخدام الوقود الأحفوري مثل الفحم"، و (ب) "الأهم من ذلك أن يواصل الاتحاد الأوروبي تطوير إنتاج طاقة أكثر مراعاة للبيئة لمواجهة تغيّر المناخ، حتى لو كان ذلك يعني الاستمرار في الاعتماد على النفط والغاز الروسيين على المدى القصير". الخيار الثالث المتاح (لم يتم تمثيله في هذا الرسم البياني) كان (ج) "لا أعرف".

لذلك فإن المواقف الودّية السابقة (نسبيًا) للحكومات تجاه موسكو ليست أيضًا دليلًا موثوقًا للرأي العام.

أزمة لاجئين قادمة؟

دمّرت الحرب في أوكرانيا الافتراضات السابقة حول الانقسامات في أوروبا. من السِمات اللافتة للنظر لتأثير الحرب تحول أوروبا الشرقية عندما يتعلق الأمر بالفارين من العنف: فبعض الدول التي كانت حريصة على إبعاد اللاجئين السوريين خلال أزمة عام 2015 تستقبل الآن أكبر عدد من الوافدين.

- **هل تؤيّد حكومتك في استقبال اللاجئين الأوكرانيين؟ النسبة في المئة**

	نعم	لا
المجموع	٪77	٪14
فنلندا	٪91	٪6
السويد	٪90	٪6
البرتغال	٪83	٪12
إسبانيا	٪83	٪12
بريطانيا العظمى	٪82	٪9
ألمانيا	٪76	٪16
إيطاليا	٪75	٪16
بولندا	٪71	٪16
فرنسا	٪67	٪19
رومانيا	٪64	٪20

كان السؤال الدقيق هو: "هل تؤيّد أم تعارض عرض بلدك استقبال اللاجئين الأوكرانيين الذين نزحوا نتيجة الصراع مع روسيا؟" تضمّنت الخيارات المتاحة: (أ) "أؤيّد بشدّة"، (ب) "أؤيّد إلى حدّ ما"، (ج) "أعارض إلى حدّ ما"، (د) "أعارض بشدّة"، وكذلك (هـ) "لا أعرف" (لا ممثلة في هذا الرسم البياني).

ومع ذلك، يلمح استطلاع ECFR إلى السُبل التي يمكن أن تصبح الهجرة من خلالها قضية خلافية في الشرق، تمامًا كما حدث في تركيا منذ أن فتحت أنقرة حدود البلاد أمام اللاجئين السوريين. بينما يسعد معظم الأوروبيين باستضافة اللاجئين الأوكرانيين، تعدّ رومانيا وبولندا وفرنسا من بين الدول الأقل انفتاحًا على هذا الاحتمال. ربما يتأثر هذا بحقيقة أن رومانيا وبولندا قد استقبلتا بالفعل العديد من اللاجئين الأوكرانيين - وبسوء سياسات الهجرة في فرنسا، البلد الذي استقبل

عددًا قليلاً من اللاجئين الأوكرانيين حتى الآن. حقيقة أن اللاجئين في بولندا يقيمون بشكل أساسي في منازل خاصة قد تؤثر على موقف الجمهور تجاه تخيل ما يجب أن تفعله بلادهم بعد ذلك.

استنتاج

الحرب مثل السفينة الدوّارة: يمكن للرأي العام أن يتغيّر مع كل منعطف ومنعطف، وهو أيضًا محرّك قوي للغاية. كما كتب جدعون راشمان من صحيفة فاينانشيال تايمز مؤخّرًا، "الحرب في أوكرانيا تخاض أساسًا على ثلاث جبهات وبين ثلاثة أبطال. الجبهة الأولى هي ساحة المعركة نفسها. الجبهة الثانية اقتصادية. الجبهة الثالثة هي معركة الإرادات. المشاركون الثلاثة هم روسيا وأوكرانيا والتحالف الغربي الذي يدعم أوكرانيا."

ما يحدث على أي من الجبهات الثلاث يؤثر على الجبهتين الأُخريين. تُعتبر النجاحات العسكرية لأوكرانيا حاسمة في تعزيز حجم معسكر العدالة (الذي يتمتّع زعيمه غير الرسمي، زيلينسكي، بقدرة خارقة على التواصل مع الجماهير الأوروبية). إن مؤيدي معسكر السلام هم بالفعل أكبر مجموعة بين المواطنين الأوروبيين ومن المحتمل أن يرتفع عددهم إذا زاد الشعور بأن العقوبات الاقتصادية الشديدة المفروضة على روسيا فشلت في تحقيق نتائج.

إذن، ماذا تقول نتائج هذا الاستطلاع الجديد حول معركة الإرادات المستمرة، وكيفية الحفاظ على دعم التدابير المتخذة لتسليح أوكرانيا ومعاقبة روسيا؟ إن اعتماد أوكرانيا على تصرّفات جيرانها الأوروبيين يعني أن من سيفوز في معركة الإرادات هذه من المرجّح أن يكون أكثر أهمّية مما يحدث في المجالين الاقتصادي والعسكري.

ستكون الأسابيع القليلة المقبلة حاسمة وتظهر البيانات أنه من الممكن الحفاظ على أوروبا جنبًا إلى جنب مع الرسائل السياسية الصحيحة.

يشير الاستطلاع إلى أن انفصال أوروبا عن روسيا لا رجوع فيه، على الأقل في المديين القصير والمتوسط. لا توجد فرصة الآن لأن يحلم الأوروبيون بدمج روسيا في هياكلهم أو مجتمعاتهم السياسية. يبدو أنهم يتطلعون إلى عالم تنفصل فيه أوروبا تمامًا عن روسيا.

لكن الإجماع الأوروبي بشأن روسيا لا يُترجم تلقائيًا إلى موقف مشترك بشأن الأدوار التي ينبغي أن يلعبها الاتحاد الأوروبي في الحرب. وتنذر البيانات باختلاف متزايد بين معسكر السلام ومعسكر العدالة مع استمرار الحرب وتزايد التكاليف المرتبطة بها.

يكشف الاستطلاع عن الانقسامات المحتملة حول اللاجئين، وانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، والتأثير على مستويات المعيشة، وخطر التصعيد النووي. هذه الانقسامات تتّحد لتشكّل انشقاقًا مركزيًا بين معسكري السلام والعدالة. في العديد من الدول الأوروبية، يمكن أن تتغيّر قضية أوكرانيا من كونها مسعى وطنيًا موحّدًا وتتحوّل إلى قضية سياسية خلافية. ولكن، بالإضافة إلى التسبّب في توتّرات داخل البلدان الفردية، قد تعني الحرب أن المواقف السياسية لدول مثل بولندا وإيطاليا تتباعد بشكل متزايد.

في المراحل الأولى من الحرب، شعرت دول في وسط وشرق أوروبا بأنها صادقة في تشدّدها السابق تجاه روسيا، ونمت الثقة والقوة داخل الاتحاد الأوروبي. ولكن في المرحلة التالية، قد تجد دولًا مثل بولندا نفسها مهمّشة إذا وسّع معسكر السلام جاذبيته بين الدول الأعضاء الأخرى.

إن مفتاح الحفاظ على الوحدة الأوروبية لدعم أوكرانيا هو أخذ مخاوف التصعيد على محمل الجدّ وعرض الصراع على أنه صراع دفاعي ضد العدوان الروسي بدلاً من الحديث عن انتصار أوكرانيا وهزيمة روسيا.

في حين أن الصراع في أوكرانيا يمكن أن يثبت أنه القابلة التي يولد على يديها الاتحاد الأوروبي أكثر قوة، يُظهر هذا البحث أن دعم زيادة الإنفاق الدفاعي أضعف بين الجمهور مما قد يبدو إذا كان المرء سيستمع فقط إلى القادة السياسيين.

ربما تكون العلامة الأكثر إثارة للقلق هي أن معظم الأوروبيين يرون أن الاتحاد الأوروبي هو الخاسر الأكبر في الحرب، بدلًا من قراءة وحدته النسبية كعلامة على تعزيز الاتحاد.

لا يزال الخطر قائمًا في أن معسكرات السلام والعدالة يمكن أن تصبح مستقطبة مثل المدينين والدائنين في أزمة اليورو في أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. إذا سمح بحدوث ذلك - وإذا أصبح الاتحاد الأوروبي مشلولًا بسبب انقساماته - فقد تشير الحرب إلى التهميش الدائم لأوروبا على المسرح العالمي.

لقد عزّز الرأي العام الأوروبي وحدة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الغزو الروسي لأوكرانيا. والأمر الآن متروك لزعماء أوروبا للحفاظ على هذه الوحدة. إن العثور على لغة تروق للناخبين المتأرجحين - قاسية مع روسيا، لكنها حذرة بشأن مخاطر التصعيد - يمكن أن يوفّر طريقة لترتيب دائرة الرأي العام.

إذا تمكّن الاتحاد الأوروبي من الحفاظ على الجبهة العريضة التي أظهرها حتى الآن، وإذا تماسكت الحكومات من جميع الأطراف معًا بدلًا من محاولة إذلال بعضها البعض، فإن أوروبا الأقوى - الجيوسياسية - لا يزال بإمكانها الخروج من ظل الحرب. إن كيفية حلّ الغزو الروسي لأوكرانيا سيكون لها عواقب بعيدة المدى على الصراع المتخمّر بين الولايات المتحدة والصين.

البراغماتية المبدئية:

مكانة أوروبا في الشرق الأوسط المتعدّد الأقطاب[1]

المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، جوليان بارنز-دايسي،
هيوغ لوفات، نيسان 2022

مقدّمة

يظهر شرق أوسط جديد على خلفية قرار الولايات المتحدة بتحدّيد "الحجم المناسب" لتموضعها العسكري والدبلوماسي، والتأكيد المتزايد لدول المنطقة، ومشاركة روسية وصينية أكبر في شؤون الشرق الأوسط. تؤدّي هذه التحوّلات الجيوسياسية إلى تآكل هيمنة واشنطن طويلة الأمد في الشرق الأوسط وخلق نظام جديد متعدّد الأقطاب. تسارعت هذه التحوّلات الجيوسياسية بفعل الحرب الروسية على أوكرانيا واشتداد المنافسة العالمية بين القوى العظمى. بوعد أن اعتادت أوروبا منذ فترة طويلة على التحرّك في فلك الولايات المتحدة تواجه الآن جوارًا جنوبيًا يتّسم بالتحدّي والتنافسية بشكل متزايد.

أدّت الحرب في أوكرانيا إلى زيادة المنافسة على النفوذ في المنطقة بين الدول الأوروبية ومنافسيها الاستراتيجيين الرئيسيين، روسيا والصين. كما تسبّب الغزو الروسي في حدوث صدمات من خلال أسواق الطاقة والغذاء العالمية، يمكن أن تؤدّي إلى تعميق الأزمات الإنسانية في وقت يعاني فيه الشرق الأوسط بالفعل من انهيار اقتصادي واسع النطاق، وفي بعض الحالات من فشل الدولة. قد تكون لذلك آثار غير مباشرة على القضايا المتعلّقة بالهجرة والإرهاب - وهما تحدّيان لطالما سيطرا على المخاوف الأوروبية في المنطقة. كما أكّدت الحرب على الأهمية

---

* تعريب: سارة حرب.

[1] Julien Barnes-Dacey & Hugh Lovatt, “Principled Pragmatism: Europe’s Place in a Multipolar Middle East”, European Council on Foreign Relations. April 2022.
https://ecfr.eu/wp-content/uploads/2022/04/Principled-pragmatism-Europes-place-in-a-multipolar-Middle-East.pdf

المتزايدة للشرق الأوسط كمصدر للطاقة، فيما تتدافع الدول الأوروبية لتقليل اعتمادها على النفط والغاز الروسي.

كلّما أصبحت أوروبا أكثر تشابكًا مع الشرق الأوسط، ازدادت نقاط ضعفها. تجد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نفسها في وضع قوي، مع وجود مصادر جديدة للضغط لاستخدامها ضدّ العواصم الأوروبية أثناء التحوّط بين القوى العالمية. إن إحجام "إسرائيل" والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عن الاصطفاف مع الغرب بشأن أوكرانيا - بالإضافة إلى جهود بكين المتسارعة لدفع ثمن نفط الشرق الأوسط باليوان بدلًا من الدولار الأميركي – يزيد المشهد الجيوسياسي تعقيدًا. يضاف إلى ذلك احتمال أن تستخدم روسيا وجودها في دول مثل ليبيا وسوريا للردّ على الدول الأوروبية لدعمها أوكرانيا. وقد يؤدّي الانهيار المحتمل للمفاوضات النووية الإيرانية إلى تعزيز هذه الديناميكيات.

للتحوّل الجيوسياسي في الشرق الأوسط تداعيات هائلة على أوروبا، لكن الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية لا يزال يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها جهات فاعلة غير مهمّة في المنطقة. إن اعتماد الكتلة منذ فترة طويلة على الولايات المتحدة ونقاط الضعف التي يمكن التنبّؤ بها - الانقسام وعدم القدرة على الانخراط في خفض المنافسة بين القوى العظمى - جعلها في كثير من الأحيان غير قادرة على تشكيل التطوّرات.

هذا أمر يحتاج إلى التغيير. بينما يسعى الأوروبيون إلى تقديم أنفسهم على أنهم لاعبون أكثر استعدادًا وقدرة في النظام العالمي التنافسي فإنهم بحاجة إلى معالجة الطرق التي يؤثر بها الشرق الأوسط أيضًا على المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية الأساسية.

إن تطوير نظام إقليمي متعدّد الأقطاب يسلّط الضوء على حاجة الأوروبيين لأن يصبحوا فاعلين إقليميين أكثر تأثيرًا. هذا المشهد الجديد، حيث لا توجد قوة واحدة مهيمنة، يمكن أن يوفّر مساحة لتجمّعات الدول الأوروبية ذات التفكير المماثل، بما في ذلك النرويج والمملكة المتحدة، لتعزيز المصالح الأوروبية بشكل أكثر فعالية. سيعتمد الكثير على ما إذا كان يمكن للأوروبيين تجنّب المعاملات الضيّقة - مدفوعة بشكل خاص بالاحتياجات الجديدة للطاقة - من خلال صياغة مواقف أكثر استراتيجية وجماعية بشأن القضايا الرئيسية. يُظهر ردّ الدول الأوروبية على الحرب في أوكرانيا أنها تستطيع تبنّي سياسة خارجية متماسكة وحازمة عند الحاجة. إنهم بحاجة إلى تكرار هذا الجهد في جوارهم الجنوبي.

يجلب الأوروبيون بالفعل الكثير إلى طاولة المفاوضات فيما يتعلّق بالمشاركة الاقتصادية والمالية والسياسية - وهو أمر غالبًا ما لا يحظى بالتقدير الكافي. لكن إذا أراد الأوروبيون تشكيل الديناميكيات الجيوسياسية للشرق الأوسط فإنهم بحاجة إلى أن يكونوا أكثر وضوحًا بشأن ما يمكن تحقيقه. سيتطلّب هذا من أوروبا إظهار البراغماتية المبدئية في الاعتراف بالمنطقة كما هي - وليس كما تريدها - في السعي لتحقيق مصالحها الأساسية. إنهم بحاجة إلى القيام بذلك بطريقة تتجنّب التنازل عن النفوذ للجهات الفاعلة الإقليمية، والتي لا تزال تتماشى مع مبادئها المهيمنة - من خلال التركيز على دعم الإصلاح التدريجي الذي ينطلق من القاعدة اللازمة لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. يجب أن يتضمّن هذا النهج استغلالًا أكثر فعالية للفرص التي يوفّرها دعم الاستقرار، والطاقة الخضراء، والتنويع الاقتصادي الإقليمي، مع إعادة تشكيل العلاقة عبر الأطلسي لتعظيم فعالية السياسة الغربية على أساس الاعتراف بأولويات أوروبا والولايات المتحدة المتغيّرة.

الأهمّ من ذلك هو أن على الأوروبيين أن يقاوموا محاولات النظر إلى المشاركة الإقليمية من خلال العدسة الضيّقة لمنافسة القوى العظمى. هذا النهج من شأنه أن يقلّل من مخاطر المزيد من الاستقطاب في الشرق الأوسط وسوف يتماشى مع مصلحة أوروبا في تحقيق الاستقرار في المنطقة. من المؤكد أن الأوروبيين بحاجة إلى مواجهة النفوذ الروسي والصيني المتزايد في جوارهم الجنوبي. لكنهم ما زالوا بحاجة إلى الحفاظ على مساحة لبعض التنسيق مع روسيا والصين بشأن المصالح المشتركة المهمّة المتعلّقة بأمن الطاقة وضرورات الاستقرار.

في السنوات الأخيرة أظهرت الصراعات بالوكالة المدمّرة في دول مثل ليبيا وسوريا إلى أي مدى يمكن أن تؤدّي التغيّرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط إلى عدم الاستقرار. مع تكيّف دول الشرق الأوسط مع النظام الإقليمي الجديد، والانتقال بتردّد من الحرب إلى الدبلوماسية، يجب على أوروبا استخدام هذه التعدّدية القُطبية الناشئة لدعم الجهود الدبلوماسية المملوكة إقليميًا لتهدئة النزاعات والمساعدة في استقرار المنطقة.

التوصيات

في مواجهة تراجع الولايات المتحدة عن الشرق الأوسط الذي يتزايد فيه عدّد الأقطاب، يحتاج الأوروبيون إلى إيجاد طرق أكثر حزمًا وفعالية لحماية مصالحهم في المنطقة. بينما يتنافس الآخرون على الاهتمام والتأثير، يجب عليهم إثبات أن المنطقة لا تزال أولوية قصوى. إذا كان

هناك أي شيء، يجب على الأوروبيين تكريس قدر أكبر من الطاقة السياسية للمنطقة. سيكون من الخطأ الفادح الاعتقاد بأن أوروبا يمكنها عزل نفسها عن التحدّيات الإقليمية، مع التركيز بشكل ضيّق على الهجرة ومعاملات الطاقة، لأنها تعطي الأولوية للتهديد الروسي لأوكرانيا.

تُظهر خطة العمل المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي المرتقبة التزامًا تجاه الخليج، لكن الأوروبيين بحاجة إلى ربطها بشكل أوثق بديناميكيات أوسع، بما في ذلك تلك التي تنطوي على إيران. يجب على الأوروبيين استخدام الزخم الدبلوماسي الناتج عن اتفاقية نووية جديدة محتملة مع طهران للمساعدة في تعزيز المحادثات غير التصعيدية بين إيران ودول الخليج. ولتحقيق هذه الغاية يحتاج القادة الأوروبيون إلى الضغط على واشنطن وطهران لاتخاذ الخطوات النهائية للتوصّل إلى اتفاق - بدلًا من السماح للنزاع حول الشطب الرمزي للحرس الثوري الإسلامي من القائمة بعرقلة المحادثات. إذا انهارت المفاوضات بالفعل فسيحتاج الأوروبيون إلى أخذ زمام المبادرة بسرعة للحفاظ على المسار الدبلوماسي الذي يمنع المزيد من التصعيد النووي الإيراني ويمنع نشوب صراع إقليمي جديد خطير.

يجب أن تتضمّن جهودهم الأوسع نطاقًا تركيزًا قويًا بشكل خاص على اليمن، نظرًا لمركزيتها في التنافس بين إيران ودول الخليج العربية. يوفّر وقف إطلاق النار الأخير في اليمن فرصة لزيادة فورية في المشاركة السياسية والإنسانية الأوروبية مع البلاد.

على الأوروبيين أن يعكسوا انحراف السياسة العامة عن أزمات ليبيا وتونس وسوريا. في ليبيا، على سبيل المثال، يحتاجون إلى بذل جهود حازمة لمساعدة المستشار الخاص للأمم المتحدة على إحياء العملية السياسية في البلاد ومنعها من الانزلاق مرّة أخرى إلى الصراع.

وبينما يركزون على هذه الجهود، يحتاج الأوروبيون إلى الاعتراف - وعكس الدرجة التي أدّت بها التعدّدية القُطبية المعقّدة في كثير من الأحيان إلى كسر وحدتهم وفعاليتهم في العديد من هذه القضايا، كما أبرزته الانقسامات العميقة بينهم بشأن ليبيا. يسمح عدم الاتساق هذا للقوى المتنافسة بتقسيم الدول الأوروبية ضد بعضها البعض، مما يزيد من نفوذها على حساب الأخيرة. إذا كانت تركيا وروسيا الآن لاعبين مهيمنين في ليبيا فإن ذلك يرجع في جزء كبير منه إلى فشل الأوروبيين في الاندماج وراء استراتيجية فعّالة. كان من الممكن أن يؤدّي اتباع نهج أوروبي أكثر تماسكًا إلى التخفيف من عدم الاستقرار الناجم عن هذه التدخّلات المتداخلة.

لا يزال العمل المشترك من قِبل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عدّدها 27 دولة أمرًا غير مرجّح، مما يعكس الافتقار إلى الوحدة التي ستستمر في تقويض الجهود الأوروبية. لكن

من الضروري أن تجتمع المجموعات الأساسية من اللاعبين الأكثر نشاطًا - بما في ذلك أمثال فرنسا وألمانيا والدنمارك وإيطاليا وإسبانيا والسويد، فضلًا عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي - معًا لتشكيل مجموعات أكثر فاعلية. إن التعامل مع المملكة المتحدة والنرويج - وهما دولتان مؤثرتان في حدّ ذاتهما في المجالين السياسي والاستقرار - من شأنه أن يزيد من نفوذ الاتحاد الأوروبي. وتُظهر قدرة المملكة المتحدة على العمل مع شركائها في الاتحاد الأوروبي لدعم أوكرانيا ما هو ممكن بالإرادة السياسية الصحيحة.

واسترشادًا بهذه الأولويات العاجلة والحاجة إلى تعاون أكبر مع بعضها البعض يتعيّن على الدول الأوروبية الآن اتباع خمسة مناهج واسعة للسياسة بشأن القضايا الإقليمية المختلفة.

1- اعتناق البراغماتية المبدئية

بينما يقيّم الأوروبيون كيفية عرض التأثير في نظام متعدّد الأقطاب، فإنهم بحاجة إلى تحقيق توازن بين طرفين متطرّفين. بدلًا من التأرجح بين عقد الصفقات والتحوّل السياسي الوهمي ينبغي عليهم تبنّي سياسة خارجية قائمة على البراغماتية المبدئية. وهذا من شأنه أن يساعدهم على تكييف استراتيجيتهم وأهدافهم مع الانقطاع والتوجّه نحو الجغرافيا السياسية الإقليمية المعقّدة والتغلّب على الاعتقاد السائد في عواصم الشرق الأوسط - وكذلك في واشنطن وموسكو وبكين - بأنهم ليسوا جهات فاعلة جادّة.

أدّى تركيز الاتحاد الأوروبي السائد على التحكّم في الهجرة ومكافحة الإرهاب بشكل متزايد إلى تبنّي نهج آمن في المنطقة. هذا النهج أدّى إلى منح الامتياز لاستقرار القوى الاستبدادية مثل الإمارات ومصر، وشمل صفقات مثل تلك مع الميليشيات الليبية لوقف الهجرة إلى أوروبا. لقد نجح هذا النهج بالمعنى الضيّق، من خلال الحدّ من تدفّقات الهجرة غير النظامية ومنع المزيد من الهجمات الإرهابية في أوروبا. لكنها فعلت ذلك بطريقة محدودة وغير مستقرّة، وتبنّت نهج المعاملات، الذي يتجاهل الدوافع الأساسية لعدم الاستقرار التي تغذّي الهجرة والإرهاب مثل الحكم السيئ، والفرص الاقتصادية المحدودة، والفساد المستشري. ومن الجدير بالذكر أنها فعلت ذلك أيضًا بطريقة جعلت من أوروبا دولة ضعيفة الطلب.

لقد أثبتت الدول الإقليمية، بما في ذلك الشركاء الرئيسيون، مرارًا وتكرارًا مهارتهم في الاستفادة من مصالح أوروبا ومخاوفها لتحقيق مكاسبهم الخاصة. يجسّد المغرب وتركيا هذه الديناميكية، حيث يستخدمان الهجرة غير النظامية بشكل متكرّر للضغط على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لتقديم تنازلات. لقد أدّى الماضي الاستعماري لأوروبا وعادات التبشير بالقيم الديمقراطية -

على عكس روسيا والصين - إلى مزيد من الإضرار بمصداقيتها، مما أثار اتهامات بالنفاق وازدواجية المعايير نادرًا ما توجّه إلى بكين أو موسكو.

يترافق إعطاء أوروبا للأهداف قصيرة المدى على الاستدامة طويلة المدى - بطريقة فوضوية إلى حدّ ما – مع ولع متناقض بأوهام سياسية كبرى. يميل هذا إلى الظهور في السعي وراء تطلّعات طويلة الأمد وهمية إلى حدّ كبير على حساب جهود أكثر صعوبة سياسيًا وشاقّة دبلوماسيًا، والتي قد تؤدّي إلى تقدّم عملي وزخم إلى الأمام نحو أهداف الاستقرار الإقليمي.

أوضح مثال على ذلك هو تركيز الاتحاد الأوروبي المستمرّ على إحياء عملية أوسلو للسلام البائدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. كما ينعكس ذلك في اعتقاد النقابة بأن الانتخابات السريعة يمكن أن تحلّ جميع مشاكل ليبيا. في غضون ذلك، لا يزال الأوروبيون في ما يتعلّق بسوريا، مرتبطين برؤية عفّى عليها الزمن للتحوّل السياسي على الرغم من استمرار سيطرة الأسد على السلطة. غالبًا ما ترك هذا التمركز الكتلة غير قادرة على تشكيل التطوّرات بشكل هادف، حيث تم نّحّيت جانبًا من قِبل المنافسين الذين يستجيبون بشكل أفضل لحقائق القوة.

يتطلّب النهج الأكثر تماسكًا تحقيق توازن أفضل بين هذين النقيضين. ستحتاج أوروبا، بالطبع إلى أن تكون براغماتية في التعامل مع وسطاء القوة الإقليميين إذا كانت ستحمي مصالحها في مجالات مثل السيطرة على الهجرة ومكافحة الإرهاب وأمن الطاقة. وهذا يعني التعامل مع دول مثل المملكة العربية السعودية ومصر على الرغم من المخاوف بشأن إخفاقات الحوكمة. في مسارح مثل ليبيا وسوريا يحتاج الأوروبيون إلى اتباع سياسات يمكن أن تتعامل بشكل أكثر فاعلية مع الحقائق على الأرض. هنا، كما في أي مكان آخر، يحتاجون إلى التشمير عن سواعدهم والمشاركة إذا أرادوا تشكيل نتائج إيجابية.

لكن يجب القيام بذلك بطريقة تتجنّب إضعاف مواقفهم تجاه الجهات الفاعلة الإقليمية. يجب أن يكون الأوروبيون مستعدين لرفض ما يرقى غالبًا إلى محاولات الابتزاز، لا سيّما على جبهات الهجرة والجبهات الاقتصادية (هذه الأخيرة غالبًا ما تكون مدفوعة بمبيعات الأسلحة الإقليمية). حتى مع كون الأوروبيين براغماتيين يجب عليهم التأكد من أن مشاركتهم لا تعتبر أمرًا مفروغًا منه من قِبل الشركاء الإقليميين. عند التعامل مع كبار منتجي الطاقة، على سبيل المثال، يجب على الأوروبيين التأكيد بثقة أكبر على قيمة دعمهمّ السياسي والاقتصادي والأمني. هذا من شأنه أن يخلق الظروف لعلاقات أكثر توازنًا.

في مكان آخر، بينما تكافح الديمقراطية في تونس من أجل البقاء، يحتاج الأوروبيون إلى استخدام علاقاتهم الوثيقة مع البلاد للضغط على سعيّد لتخفيف قبضته على السلطة، مع العمل على منع تفكك اقتصادي واسع النطاق. فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني ينبغي عليهم استخدام علاقاتهم مع الجانبين لتحفيز التحرّكات السياسية والعامة الإسرائيلية نحو إنهاء الاحتلال، ودفع إعادة التوحيد السياسي الفلسطيني والإصلاح المؤسسي.

يجب أن يسترشد هذا النهج بمصلحة أوروبا الأساسية في الاستقرار الدائم، وليس أقلّها من خلال إنشاء هياكل حكم شاملة وخاضعة للمساءلة. لا ينبغي استخدام البراغماتية الأوروبية لترسيخ الديناميكيات السلبية، مثل الحكم السيئ والاستبداد - كما لو قبلوا بلا شك إملاءات من شركائهم الإقليميين. يجب أن يظل الأوروبيون ملتزمين بالوقوف ضد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. مرّة أخرى، ومع ذلك، سيحتاج الأوروبيون إلى إدراك حدود - وأحيانًا الطبيعة التي تؤدّي إلى نتائج عكسية - مناشداتهم بشأن هذه القضية.

بالنظر إلى التراجع من قبل النخب الإقليمية ضد التدخل الأجنبي في شؤونهم السياسية الداخلية، يحتاج الأوروبيون إلى تبنّي نهج أكثر تواضعًا ويركّز على النتائج القابلة للتطبيق. يجب أن يدركوا أنهم سيكونون أكثر نجاحًا في تعزيز الاستقرار والتحوّل من خلال تركيز جهودهم على دعم الإصلاح المؤسسي التدريجي من القاعدة إلى القمّة بدلًا من التغيير السريع الذي تقوده الحكومة. يجب على الأوروبيين إعطاء الأولوية لدعم المجتمع المدني، وتركيز جهودهم على تعزيز قدرة الفاعلين المحلّيين لتحفيز التغيير الإيجابي بما يتماشى مع أهدافهم السياسية. وهذا يعني زيادة التركيز على المبادرات السياسية الأقل صراحة. في لبنان، على سبيل المثال، بدلًا من التركيز على تسوية سياسية رفيعة المستوى يجب على الأوروبيين الاستثمار بشكل متزايد في الشركاء والمؤسّسات المحلّية التي يمكن أن تمنع الانهيار الكامل للدولة، ويجب أن تدعم الإصلاح الشعبي في المجالات الرئيسية مثل مكافحة الفساد والخدمات العامة.

2- الاستفادة من المساعدة الأوروبية

هذه البراغماتية المبدئية، التي تجمع بين السعي وراء أهداف ملّحة واستراتيجية لخلق الاستقرار على المدى الطويل، سوف تتطلّب من الأوروبيين الاستفادة بشكل أفضل من الأدوات الاقتصادية والمالية الفريدة المتاحة لهم. في ضوء رغبة حكومات الشرق الأوسط في الحصول على مزيد من الدعم الخارجي، فإن لدى أوروبا فرصة كبيرة لإثبات أنها شريك استراتيجي أكثر

من روسيا - لا سيما روسيا الخاضعة لعقوبات غربية صارمة - وأنها تستطيع التنافس مع الصين في توفير منافع اقتصادية.

ساهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالفعل كثيرًا في المنطقة، حيث قام بتوجيه 33 مليار دولار من المساعدات و1.2 تريليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بين عامي 2014 و2017 فقط. في حين أن البيانات المتاحة للجمهور حول أرقام المساعدات والاستثمار الصينية غير مكتملة، إلا أن هناك فرصة جيدة لأن تقدّم أوروبا مساهمة أكبر من بكين. يحتاج الأوروبيون إلى تحويل هذا الثقل الاقتصادي إلى تأثير استراتيجي.

بالنظر إلى أن المنطقة تواجه الآن تحدّيات حرجة - وجودية في بعض الأحيان - تتعلق بالتنوّع الاقتصادي، وتزايد عدّد السكان، وتغيّر المناخ، وتحوّل الطاقة، ينبغي أن يمنحها موقع أوروبا الفريد في هذه المجالات ميزة إضافية على روسيا والصين. في حين أن بكين قد تقود الطريق في إنتاج الألواح الشمسية، على سبيل المثال، فإن الدراية التقنية للأوروبيين في مجال الطاقة الخضراء أكثر تقدمًا. في جميع أنحاء الشرق الأوسط هناك إمكانات كبيرة غير مستغلّة لأوروبا للاستفادة من نقاط القوة هذه من خلال تدابير مثل البوّابة العالمية - التي تهدف إلى حشد 300 مليار يورو لدعم الاستثمار في البنية التحتية في جميع أنحاء العالم - والصفقة الخضراء الأوروبية لتعزيز الطاقة المتجدّدة. يجب أن يرى الاتحاد الأوروبي هذا الجهد لبناء نفوذه وحماية مصالحه المناخية والاقتصادية والجيوسياسية كأولوية استراتيجية في السنوات القادمة.

يعتبر الدعم الأوروبي للتنويع الاقتصادي والقدرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ أمرًا مهمّا بشكل خاص لحكومات الشرق الأوسط. ولتحقيق هذه الغايات يمكن للاتحاد الأوروبي بناء روابط كهربائية جديدة عبر البحر الأبيض المتوسط، مما سيوفّر فرص عمل محلّية ويحفّز التنمية الاقتصادية - ويساعد بدوره في معالجة بعض أسباب الهجرة غير النظامية وتعزيز الاستقرار. في بلاد الشام، يمكن للاتحاد الأوروبي استخدام أدواته الاقتصادية لدعم اتصالات الطاقة الخضراء بين مصر والأردن والعراق. في الخليج، يمكن أن يضع الاتحاد الأوروبي الاتفاقية الخضراء الأوروبية في قلب جهوده الدبلوماسية لتطوير منطقة استثمار أخضر تفضيلية مشتركة.

لدى الأوروبيين أيضًا فرصة لإظهار التضامن مع مواطني وحكومات دول الشرق الأوسط التي ستشهد أعمق صدمات أسعار الغذاء والطاقة الناتجة عن الحرب في أوكرانيا. البلدان الأكثر عُرضة لهذا الخطر - حيث إنها تعتمد بشكل كبير على القمح الأوكراني - تشمل لبنان وليبيا وتونس ومصر والأردن وسوريا واليمن. يهدّد هذا الوضع بخلق المزيد من الأزمات الإنسانية في البلدان

التي تعاني بالفعل من الانهيار الاقتصادي وفشل الدولة، والتي يمكن أن تمتدّ إلى أوروبا من خلال زيادة تدفّقات الهجرة.

يجب على الاتحاد الأوروبي مساعدة دول الشرق الأوسط في الحصول على إمدادات القمح وتمويلها قبل أن يؤدّي النقص وارتفاع الأسعار إلى حدوث أزمات واضطرابات محلّية. يجب على الاتحاد الأوروبي أن يواصل دوره الراسخ منذ فترة طويلة - والمهمّ - باعتباره الداعي إلى عقد مؤتمرات التمويل، ولكن ينبغي أيضًا أن يكون أكثر نشاطًا في إنشاء آليات تمويل عالمية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي. يُعدّ قرار المفوضية الأوروبية بتمويل مرفق الغذاء والمرونة بقيمة 225 مليون يورو لمعالجة عواقب انعدام الأمن الغذائي وارتفاع أسعار السلع الأساسية في جوارها الجنوبي خطوة كبيرة في هذا الصدد، لكنها ستحتاج إلى زيادة تمويل المبادرة بشكل كبير.

لا ينبغي للأوروبيين أن يخجلوا من الإعلان عن فائدة هذا الدعم لدول الشرق الأوسط بهدف تضخيم نفوذها. في كثير من الأحيان يبدو أن الحكومات في المنطقة تعتبر المستويات الكبيرة من المساعدات والاستثمار في أوروبا أمرًا مفروغًا منه. يتناقض هذا مع مقاربات روسيا والصين، اللتين شدّدتا بمهارة على أهمية مساهماتهما - على الرغم من أن هذه المساهمات غالبًا ما كانت أقلّ من نظيراتها الأوروبية من حيث النوعية والكمّية. ستحتاج أوروبا إلى تحسين اتصالاتها الاستراتيجية إذا أرادت إعادة التوازن في علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، والتي غالبًا ما تستغلّ اعتمادها المتصوّر عليها.

بالإضافة إلى ذلك، يحتاج الأوروبيون إلى أن يكونوا أكثر استراتيجية في الظروف التي يعلّقونها على دعمهمّ الإقليمي. غالبًا ما كان الدعم الأوروبي بيروقراطيًا للغاية، ونفورًا من المخاطر، ومركّزًا على قضايا طوطمية مثل حقوق الإنسان والإصلاح السياسي رفيع المستوى. وبعيدًا عن منح الاتحاد الأوروبي الوسائل لتحقيق أهدافه، فقد ثبت أن هذه الشروط غير فعّالة نسبيًا وأدّت إلى تآكل جاذبيته للمانحين مثل الصين والإمارات العربية المتحدة، اللتين يأتي دعمهمّا بشروط أقلّ صرامة.

تتمثل الإستراتيجية الفضلى في تركيز الشروط الأوروبية على تعزيز السُبل الأكثر قابلية للتطبيق للإصلاح من القاعدة إلى القمة، بما في ذلك من خلال تعميق التعاون مع القطاع الخاص. هذا من شأنه أن يعطي الأولوية للمبادئ المتعلّقة بالحكم الرشيد - غالبًا في المجالات السياسية الأقلّ صراحة مثل التحسينات في الكفاءة المؤسّسية التي تركّز على مكافحة الفساد وسيادة القانون - بدلًا من تلك التي يبدو أنها تقوّض السيطرة السيادية وتهدّد سيطرة الحكومات على السلطة

(في جوهرها من خلال تحوّل سياسي رفيع المستوى). وكجزء من هذا، يجب على الأوروبيين البحث عن طرق للجمع بين دول الشرق الأوسط وشركائها الدوليين، والمؤسسات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني العربية لمناقشة الإصلاح السياسي والاقتصادي. وقد يشمل ذلك إعادة تنشيط الاتحاد من أجل المتوسط، الذي يوفّر بالفعل للأوروبيين منتدى لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي مع شركائهم الإقليميين.

ربما من المدهش أن الظروف المالية لتحسين الحكم الرشيد قد تمثل مجالًا لبعض التعاون المعزّز مع المانحين الخليجيين - الذين سئموا بشكل متزايد من الاستثمارات الضائعة في شركائهم الإقليميين. تختلف دول أوروبا ودول الخليج العربية حول مجموعة من القضايا ذات الصِلة، لكن خدمة العمل الخارجي الأوروبي يمكن أن تضفي الطابع المؤسّسي على حوار منظّم مع دول مجلس التعاون الخليجي بشأن الاستثمارات في الاستقرار الإقليمي. كنقطة انطلاق، يمكن أن يناقش الاتحاد الأوروبي إطارًا بيئيًا واجتماعيًا وإداريًا مشتركًا لمثل هذه الاستثمارات.

3- الوقوف كشريك أمني

في حين أن أوروبا لا تستطيع أن تأمل في الحلول محلّ الولايات المتحدة باعتبارها القوة العسكرية المهيمنة في المنطقة، فقد رفع المسؤولون الأوروبيون التوقّعات بأن الكتلة ستوسّع قدراتها الأمنية في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا. تؤكد السنوات العشرون الماضية من التدخّلات الغربية الفاشلة في الشرق الأوسط، إلى جانب الانسحابات الأخيرة من أفغانستان ومالي، على محدودية القوة العسكرية في تعزيز الاستقرار طويل الأمد والحكم الرشيد. لكن الأوروبيين سيظلون بحاجة إلى تطوير دورهم الأمني في الشرق الأوسط إذا أرادوا حماية مصالحهم والتصدّي للتهديدات التي يتعرّض لها الاستقرار الإقليمي.

مع تراجع الولايات المتحدة، تحتاج الدول الأوروبية إلى تقديم نفسها كشركاء أمنيين موثوقين وبدائل قابلة للتطبيق لروسيا والصين. يجب عليهم إيلاء اهتمام خاص لمنطقة الخليج، وهي منطقة تحظى فيها حرية الملاحة والأمن البحري بأهمية عالمية. من خلال تعزيز دور القوّات البحرية الأوروبية في الخليج، سيرسلون إشارة سياسية وعسكرية مهمّة حول قيمتها كشركاء. تمثل مهمّة المراقبة البحرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي في مضيق هرمز، والتي تمتلك سلاحًا بحريًا وسياسيًا، فكرة جيدة ولكنها لم تتلقّ سوى القليل من الدعم السياسي والمادي من أوروبا بحيث لا يمكن أخذها على محمل الجدّ.

يجب على الأوروبيين أن يكونوا أكثر حزمًا في ليبيا. يجب أن يشمل ذلك عمليات حفظ السلام ونزع السلاح حول خط وقف إطلاق النار، فضلًا عن القيادة في إصلاح قطاع الأمن.

نظرًا لسوق المنطقة شديدة التنافس على أنظمة الأسلحة، هناك حجة عملية لأوروبا لبناء نفوذها السياسي والاقتصادي من خلال مبيعات الأسلحة. ولكن في كثير من الأحيان تفيد مبيعات الأسلحة الشركات الأوروبية والحكام المستبدّين في الشرق الأوسط أكثر من حماية المصالح الإستراتيجية لأوروبا أو تحقيق الاستقرار في المنطقة. إلى جانب زيادة مراقبة الاستخدام النهائي لضمان عدم تورّط أنظمة أسلحتها في انتهاكات حقوق الإنسان، يتعيّن على الحكومات الأوروبية بذل المزيد من الجهد لمنع استخدامها في أي قدرة هجومية دون موافقة مسبّقة.

صُمّمت عملية بيع فرنسا الأخيرة لطائرات رافال المقاتلة إلى الإمارات العربية المتحدة لتعزيز قدرات الدفاع الجوي الإماراتية، وطمأنة حليف استراتيجي، وبناء النفوذ الأوروبي، ومنع المنافسين من ملء الفراغ. ومع ذلك يحتاج الأوروبيون أيضًا إلى بذل المزيد من الجهد لربط مبيعات الأسلحة الخاصة بهم بالنتائج السياسية. بالإضافة إلى تعميق التعاون الأمني مع الإمارات العربية المتحدة، كان على فرنسا أن تضغط على أبو ظبي لدعم عمليات السلام القابلة للتطبيق وجهود تحقيق الاستقرار الإقليمي بشكل أفضل، لا سيّما في اليمن وليبيا. في هذا الصدد، كان بيع الأسلحة الفرنسية فرصة ضائعة.

4- تعميق التكامل عبر الأطلسي

تظل الوحدة عبر الأطلسي مهمّة حتى في الوقت الذي تتطلّع فيه واشنطن إلى تقليل التزاماتها الإقليمية ويعمل الأوروبيون على تقليل اعتمادهم على الولايات المتحدة. في حين أن الولايات المتحدة والأوروبيين لديهم أولويات إقليمية متباينة، لا يزال من مصلحتهم التعاون في العديد من القضايا. يجب على الدول الأوروبية أن تحاول الحفاظ على دور أميركي قوي في القضايا الرئيسية، ولكنها ستحتاج إلى أن تكون أكثر توّحدًا وتخصيص المزيد من الموارد للمنطقة إذا كان يجب أن تؤخذ على محمل الجدّ في واشنطن.

يجب أن ترحب إدارة بايدن بهذا النهج إذا أعفى الولايات المتحدة من بعض مسؤولياتها الإقليمية. لا ينبغي أن يهدف الأوروبيون إلى جرّ الشرق الأوسط بشكل أعمق إلى المنافسة بين القوى العظمى، ولكن يجب على الولايات المتحدة أن ترى دورًا أوروبيًا معزّزًا في المنطقة كوسيلة قيّمة لاحتواء النفوذ الصيني والروسي - وإثبات التزام الغرب بالشركاء الإقليميين الرئيسيين.

يتعيّن على الأوروبيين الآن أن يتطلّعوا إلى إعادة تقويم الشراكة عبر الأطلسي على أساس التكامل المتبادل، والتركيز على تعظيم فوائد الجهود السياسية المشتركة، والدور الأمني للولايات المتحدة، والأدوات الاقتصادية الأوروبية. يمكن أن تشمل هذه العملية حوارًا منتظمًا عبر الأطلسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين المديرين السياسيين - وهو حوار يمتدّ إلى ما بعد مشاركة واشنطن الحالية مع برلين وباريس ولندن.

لصياغة هذه العلاقة الجديدة عبر الأطلسي سيحتاج الأوروبيون إلى أن يكونوا أكثر استراتيجية في استخدام أدواتهم الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية لدعم أهداف الولايات المتحدة عندما تتوافق هذه الأهداف مع مصالحهم الخاصة. على الجبهة الأمنية يتعيّن على أوروبا تحدّيد المساهمات العسكرية التي يمكن أن تكمل القدرات الأميركية الحالية وتخدم أهدافًا مشتركة. يجب أن يكون الوجود البحري الأوروبي في الخليج في وضع جيّد للمساهمة في الجهود الأميركية في المنطقة، مثل نشر كاسحات ألغام. وبالمثل، يمكن لأوروبا نشر قوّات خاصة إضافية ومعدّات استخبارات ومراقبة واستطلاع لدعم عمليات مكافحة الإرهاب وجمع المعلومات.

إلى جانب ذلك، يجب على الأوروبيين قبول حقيقة أنهم بحاجة إلى تكريس المزيد من الاهتمام للقضايا الأكثر أهمّية بالنسبة لهم - لا سيّما في شمال إفريقيا والمشرق العربي، والتي لم تضع واشنطن أولوياتها. من خلال إثبات قدرتهم على أن يكونوا قادة فعّالين في هذه المجالات، سيسمح الأوروبيون لواشنطن بتركيز اهتمامها في مكان آخر. وستكون جهودهم في ليبيا وتونس جزءًا مهمّا من هذا.

بينما تحتاج أوروبا إلى التصرّف بشكل مستقلّ حيثما أمكنها ذلك، فإنها ستستفيد من مشاركة الولايات المتحدة في القضايا الحرجة. في مقابل تصعيد أوروبا عندما يكون ذلك مهمًا، يجب على واشنطن أن تقدّم دعمًا سياسيًا واقتصاديًا رفيع المستوى للمبادرات الإقليمية الأوروبية. الأهمّ من ذلك، يجب على أوروبا الضغط على الولايات المتحدة لمواءمة سياسة العقوبات مع جهود الاستقرار الأوروبية في أماكن مثل لبنان والعراق. هناك دلائل على أن إدارة بايدن تتحرك بالفعل في اتجاه إيجابي هنا، بهدف تعويض العقوبات الأميركية الواسعة الانتشار بمزيد من التنازلات وغيرها من الإجراءات البراغماتية.

5- تجنّب استقطاب القوى العظمى

يتطلّب النظام الجيوسياسي الجديد من الأوروبيين الدفاع عن مصالحهم في الشرق الأوسط، بما في ذلك من حيث التنافس على النفوذ مع روسيا والصين. ولكن، حيثما أمكن، يجب على

الأوروبيين ألّا يرفضوا إمكانيات العمل مع موسكو وبكين لتحقيق أهداف مشتركة، والسعي لتجنّب المسار الذي يجرّ المنطقة إلى منافسة مزعزعة للاستقرار بين القوى العظمى.

لا يجب أن يكون الاستثمار الصيني ودعم إعادة الإعمار أمرًا سيئًا إذا كان يعزّز التنمية والاستقرار في المنطقة. يمكن للأوروبيين متابعة مبادرات إقليمية مفيدة للطرفين مثل تلك التي تركّز على المناخ والغذاء والأمن المائي - والتي تعدّ من العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار. قد يكون هناك مساحة للأوروبيين للعمل مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) بما في ذلك من خلال التعاون مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك الاستثمار الأوروبي. يعتبر دعم البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية للطاقة الشمسية في عمّان مثالًا لما هو ممكن عندما تكون هناك مصالح متداخلة.

كما أن التنسيق مع الصين بشأن بعض هذه القضايا يخدم غرضًا استراتيجيًا أيضًا. وسوف يسلّط الضوء على قيمة بعض التعاون الجاري مع أوروبا والجوانب السلبية المحتملة للتحرّك نحو تحالف أوثق مع روسيا.

سيصبح التنسيق مع روسيا إشكالية بشكل متزايد في ظل حكم بوتين. ومع ذلك هناك مجالات ضيّقة قد يظل فيها التعاون المحدود مع موسكو ممكنًا ومفيدًا. يحتاج الأوروبيون إلى الضغط من أجل استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة على الرغم من تهديد العرقلة الروسية. يجب عليهم أيضًا محاولة منع المواجهة العلنية مع روسيا في دول مثل ليبيا، مع السعي للحفاظ على مساحة للمشاركة الإنسانية في سوريا.

سيكون من المهمّ بنفس القدر بالنسبة للأوروبيين إظهار استعدادهم للعمل بشأن روسيا، بما في ذلك في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إذا تعثرت محاولات التنسيق. في سوريا، على سبيل المثال، يجب على الأعضاء الأوروبيين في المجلس أن يهدفوا إلى تأمين تمديد القرار 2585 في تموز / يوليو 2022، الذي يسهّل وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود من قِبل الأمم المتحدة إلى إدلب. لكن يجب أن يكونوا مستعدّين لنشر آلية مساعدات بديلة متعدّدة الأطراف إذا عرقلت موسكو القرار.

إذا أرادت أوروبا حماية مصالحها الرئيسية في الشرق الأوسط، فستحتاج إلى إظهار استعدادها للتنسيق مع روسيا - حتى في مواجهة الصراع في أوكرانيا - وإصرارها على القيادة بمفردها إذا لزم الأمر. قد يساعد هذا النهج في تحفيز بعض التنسيق الروسي، من خلال توضيح أن الأوروبيين على استعداد لعزل موسكو بشكل أكبر إذا تبنّت موقفًا معرقلًا بحتًا.

الخاتمة

حتى مع تركيز العالم على أوكرانيا، يحتاج الأوروبيون إلى زيادة انخراطهم في الشرق الأوسط - وهي منطقة يمكن أن تكون مصدرًا للقوّة والضعف. سيكون الجوار الجنوبي لأوروبا ذا أهمّية متزايدة في المنافسات العالمية التي تهدّد مصالحها الأساسية المتعلّقة بالهجرة ومكافحة الإرهاب والطاقة. ستحتاج أوروبا إلى تبنّي سياسة البراغماتية المبدئية إذا أرادت تعزيز مكانتها في المنطقة والتنافس بشكل أكثر فاعلية مع روسيا والصين، بينما تتمسّك بقوّتها في مواجهة قوى إقليمية أكثر حزمًا.

وكجزء من هذا، سيحتاج الأوروبيون إلى أن يكونوا أكثر استراتيجية في استخدامهمّ للقدرات المالية والسياسية والأمنية، لا سيّما في مجالات الطاقة الخضراء والتنويع الاقتصادي، وإعادة تشكيل الشراكة عبر الأطلسي حول التكامل. غالبًا ما يكون لديهم مساهمات في الشرق الأوسط أكثر مما يمنحون أنفسهم الفضل فيه. إذا تمكّن الاتحاد الأوروبي أو التجمّعات الأساسية للدول الأوروبية من تطوير نهج أكثر إستراتيجية تجاه المنطقة، يمكن أن تصبح جهات فاعلة أكثر نفوذًا. ومن شأن هذا النهج أن يساعدهم على تعزيز الاستقرار والحوكمة الرشيدة، وهما أمران حيويّان لمصالحهم، مع الاحتراس من الجهود الخارجية لاستخدام الاعتماد المتبادل المتزايد بين أوروبا والشرق الأوسط ضدّ ذلك.

التصدّي لاستراتيجية إيران الإقليمية[1]

ايال زامير، معهد واشنطن لسياسة
الشرق الأدنى، أيار 2022

مقدّمة

تتناول هذه الورقة الصراع الإقليمي بين المعسكرات المتعادية على السيطرة على الشرق الأوسط وتقدّم مفهومًا متكاملًا وشاملًا للتعامل معه. تعطي هذه الورقة اهتمامًا خاصًا للدور الذي يلعبه الحرس الثوري الإسلامي الإيراني، والذي يُطلق عليه اسم باسدران باللغة الفارسية، ونظرية "النصر" اللازمة لهزيمته.

بينما تركّز الولايات المتحدة والقوى العظمى الأخرى و "إسرائيل" ودول عربية مختلفة على وقف برنامج إيران النووي تواصل الجمهورية الإسلامية بناء جيشها الخاص، وما تشير إليه هذه الورقة على أنه جيش شيعي راديكالي إقليمي لتحقيق الهيمنة الإقليمية. فمن جهة هناك محور راديكالي يقوده النظام الإيراني، ومن جهة أخرى هناك الولايات المتحدة و "إسرائيل" وبعض الدول العربية، وأبرزها المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى ومصر والأردن. إن الحملة ضد إيران ووكلائها مستمرّة وستحدّد مستقبل المنطقة.

في السنوات الأخيرة تطوّر "محور المقاومة"، كما تسمّيه إيران، حتى صار تهديدًا استراتيجيًا إقليميًا. وتعمل إيران على زيادة نفوذها في الشرق الأوسط وترسيخ وجودها في دول المنطقة وتعطيل النظام الإقليمي وزعزعة الاستقرار والتهديد بالقضاء على دولة "إسرائيل".

تعزّز إيران هدفها الأيديولوجي المتمثل في تصدير الثورة الإسلامية وتحقيق الهيمنة الإقليمية بمسارين: تحقيق القدرات النووية العسكرية وبناء القوّات التقليدية، التي تضمّ الحرس الثوري الإيراني وجيشها الشيعي الراديكالي الإقليمي. قد يبدو المشروعان غير مترابطين، لكن كلاهما يدعم الاستراتيجية العامة نفسها. إنهما يكملان بعضهما البعض وتقودهما آليات متحدة داخل

---

* إعداد: زينب شهاب.

[1] Eyal Zamir, “Countering Iran’s Regional Strategy”, The Washington Institute for Near East Policy, May 2022.
https://www.washingtoninstitute.org/media/5536

القيادة العليا لإيران، بما في ذلك المرشد الأعلى. حتى لو تم إيقاف البرنامج النووي أو تجميده لبعض الوقت فإن إيران، ومن خلال قدرات أخرى تقليدية ظاهريًا، تشكّل بالفعل تهديدًا غير مسبوق "شبه نووي" أو "غير تقليدي" لعمل دول المنطقة ومراكزها السكانية والبنية التحتية الحيوية. وسيشكّل هذا تهديدًا متزايدًا في المستقبل. فمن خلال إطلاق النار بدقّة وكثافة على المراكز العسكرية والمدنية، تستطيع إيران باستخدام جيشها الإقليمي وتشغيل منظّماتها الإرهابية الإقليمية الناشطة، السيطرة على الأراضي أو جعل وكلائها يفعلون ذلك، وبالتالي ردع كل لاعب إقليمي وتحقيق رؤيتها.

تحتفظ إيران بقوّتين مسلّحتين متوازيتين. الأولى هي جيشها النظامي، وهو كأي جيش وطني آخر، ومسؤولياته حاليًا هي الأمن وأمن الحدود والاستعداد للحرب المعهودة مع الأعداء الأجانب. ويشبه هيكله وتنظيمه هيكل وتنظيم الجيوش الأخرى. في الحرب العراقية الإيرانية (1988-1980)، نشرت إيران قوّات برّية وقوّات جوّية وبحرية وأصول مخابرات عسكرية.

القوة المسلّحة الإيرانية الأخرى هي الحرس الثوري الإيراني، الذي يقود حربًا مستمرّة. والادّعاء الأول الوارد، بمعنى تاريخي، هو أن الشرق الأوسط منخرطٌ في حرب أو معركة شاملة تتألف من عدّة حملات فرعية. إن هذه الحرب مستمرّة، والحرس الثوري هو الجيش الإيراني الإقليمي الذي يخوضها ضدّ الولايات المتحدة و "إسرائيل" والعديد من الدول العربية الأخرى. وبالتالي فإن الحرس الثوري الإيراني هو الوسيلة التي يحاول بها النظام الإيراني فرض رؤيته الإقليمية. ومنذ الثمانينيات يقوم الحرس الثوري الإيراني أيضًا ببناء جيش شيعي إقليمي. إن فهمّ هذا التمييز أمر مهمّ للغاية لأي قدرة من أجل شن حملة فعّالة وإضعاف جهود إيران لزعزعة استقرار النظام الحالي وتحقيق الهيمنة الإقليمية.

ولهذه الحرب أوجه متنوّعة ويجري شنّها على جبهات متعدّدة وفي مجالات متعدّدة أيضًا؛ لا يوجد مركز ثقل واحد إذا تم استهدافه بشكل فعّال قد يغيّر مصير الحملة بأكملها.

لذلك فإن الادّعاء الثاني لهذه الورقة هو أن النجاح في هذا الصراع الطويل يتطلب اتّباع نهج شامل طويل الأمد يتميز بالتخطيط الشامل والعمل القوي والمرونة والتصميم والصبر، فضلًا عن القدرة على تلقّي الضربات واستردادها واغتنام المبادرة والاحتفاظ بها، في كل الأبعاد.

الادّعاء الثالث لهذه الورقة هو أن المحور الأميركي الإسرائيلي العربي يحتاج إلى إظهار درجة عالية من التعاون وإظهار جهود مشتركة ومتزامنة على نطاق إقليمي في هذه الحملة ضد المحور الراديكالي الذي يقوده النظام الإيراني. وستحدّد نتيجة الحملة مستقبل الشرق الأوسط وستقرّر

من سيسيطر على المنطقة في العقود القادمة. الحملة مهمّة للغاية وبشكل أساسي للدول المهدّدة بطموحات إيران الإقليمية. كما أنّ على هذه الدول أن تواجه هذا التحدّي اليوم معًا قبل فوات الأوان فيصبح التحدّي أقوى من أن تواجهه.

أي نهج آخر هو مجرّد تكتيك، بدون ثقل وتركيز حاسمين، سيكون تحقيق الهدف الاستراتيجي من أجل إضعاف إيران محلّيًا وإقليميًا مستحيلًا.

يعدّ سباق إيران على القنبلة النووية عنصرًا أساسيًا في جهود النظام لضمان بقائه على المدى الطويل. بيد أنها مستعدة، من أجل تحقيق أهدافها العامة، أن تقدّم تنازلات تكتيكيّة وأن تؤجّل تحقيق طموحاتها النووية لسنةٍ ما في المستقبل وأن تُبرم اتفاقات مؤقّتة. وإن المحاولة الدولية لحرمان إيران من قدراتها النووية ستلعب دورًا أساسيًا في تقرير مصير المنطقة والعالم، وبالتالي يجب أن تستمرّ وأن تتضخّم بكل الوسائل المتاحة.

لكن التركيز العالمي على مشروع إيران النووي كان على حساب الحملة لمواجهة نفوذها الإقليمي. يستخدم النظام الإيراني المفاوضات النوّوية كإلهاء لصرف الانتباه عن طموحه لتحقيق الهيمنة الإقليمية من خلال التخريب وتسريع تطوير قدراته الإقليمية التقليدية العدوانية. تعمل إيران على أساس استراتيجية طويلة الأجلّ بالتعاون مع الأنظمة المتحالفة ومع جيشها الشيعي الراديكالي الإقليمي، والذي يتكّون بالدرجة الأولى من مقاتلين مدّربين.

لقد بنت إيران "محور المقاومة" في جميع أنحاء الشرق الأوسط باستخدام استراتيجيتها للوكلاء الإقليميين، ومن خلال الوكلاء وسّعت قدراتها التشغيلية إلى دول إقليمية. حيث يمكن أن يُلحق المحور الراديكالي أضرارًا كبيرة بأسلحته وقوّاته المتقدّمة في البرّ والبحر من خلال ضرب الأهداف الاستراتيجية والبنّية التحتية الحيوية والمدنيين. فقد بنّت إيران قدراتها على العمل بعيدًا عن حدودها بوسائل مباشرة وغير مباشرة، أي بوكلائها.

وتدرك إيران أن هناك تقلّبات في أي حملة، فهي تتخذ نهجًا طويل المدى في متابعة معتقداتها الأيديولوجية وأجندتها الثورية. وبالتالي فإن إضعافها وردّعها ومنع ترسيخها الإقليمي أهداف استراتيجية طويلة الأجلّ تشترك فيها معظم دول المنطقة، بما في ذلك "إسرائيل" والولايات المتحدة.

تؤدّي التغييرات الضرورية لتحسين أمن المنطقة إلى إضعاف "محور المقاومة" وتقليل مجال نفوذه وإلحاق الضرر بقوّاته وبنّيته التحتية وقُدراته. وستسمح هذه الإنجازات للقوى الأكثر اعتدالًا باكتساب القوة. إن إضعاف الموقف الإقليمي لإيران سيؤثر أيضًا على برنامجها النووي وسيسمح

بردع أكثر أهميةٍ وموثوقيةٍ يمكن أن يجبر إيران على التخلّي عن البرنامج أو على الأقلّ تأجيله لسنوات، وبالتالي توفير فرص منع نشوب حرب إقليمية.

وسيؤدّي الضرر الذي يلحق نموذج المقاومة إلى إضعاف قُدرة إيران على إبراز نفوذها الإقليمي وإضعاف المنظمات المتطرّفة مثل حزب اللّه في لبنان والحوثيين في اليمن وحماس في قطاع غزّة، والسماح للدول الإقليمية التي تعرّضت سيادتها لجهود إيران باستعادة سيادتها، الأمر الذي سيعزّز بدوره الاستقرار والأمن الإقليميين.

إن إضعاف إيران إقليميًا سيعزّز مكانة الجهات الفاعلة الإيجابية، مثل المملكة العربية السعودية ومصر و "إسرائيل" وحتى تركيا، وسيعزّز مكانتها في الساحة الدولية. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا سيعزّز المكانة العالمية للولايات المتحدة ويقوّيها في منافستها مع روسيا والصين - وهو صراع يلعب فيه الشرق الأوسط دورًا مهمّا.

حتى الآن كانت الجهود المبذولة لمواجهة إيران تكتيكية وقصيرة المدى وتفاعلية ومفكّكة. ما نحتاج إليه هو القيادة بالإضافة إلى الأنماط الجديدة للعمل المشترك والمتزامن مع الحلفاء والشركاء من أجلّ مواجهة هذا التهديد. حان الآن وقت العمل.

المبادئ السبعة للحملة الرامية إلى التصدّي لاستراتيجية إيران الإقليمية

لتحقيق هدفها، تقترح هذه الورقة المبادئ التوجيهية التالية:

- **اتباع نهج متعدّد الأطراف وطويل الأجل**، يتم تنظيمه إقليميًا، وتُحدّد فيه الجهات الفاعلة والأدوار بوضوح، وتُنفَّذ الأنشطة وفقًا لاستراتيجية شاملة وطويلة الأجل أيضًا.

- **العمل بأبعاد ومجالات متعدّدة ضد الحرس الثوري الإيراني -مركز ثقل النظام الإيراني-** من أجل إضعافه وبالتالي زعزعة نفوذ الجمهورية الإسلامية في الشرق الأوسط. يجب أن تتضرّر قدرات الحرس الثوري الإيراني بطريقة شاملة، في إيران والمنطقة ككل.

- **استخدام "الأعمال الانتقامية الردعية المباشرة المَرِنة"** من أجل حرمان إيران من القدرة على العمل بشكل غير مباشر (عن طريق الوكلاء) وتعزيز الردع ضدّها عن طريق الهجوم المباشر على الجمهورية الإسلامية أو مصالحها.

- **عزل وكلاء إيران الإقليميين استراتيجيًّا** من خلال جهود مهاجمتهم وإضعافهم والمشاركة معهم من خلال عقد الصفقات.

- **ممارسة ضغط شامل على النظام** لإضعافه ردًا على أعماله الإرهابية، بغضّ النظر عن أي مفاوضات أو اتفاقات تتعلّق ببرنامجه النووي.

- **توسيع حملة المنطقة الرمادية**، والتي من شأنها أن تتضمّن تبنّي النموذج والخبرة الإسرائيلية لتوسيع حملة المنطقة الرمادية (المعروفة أيضًا باسم الحملة بين الحروب) كمفهوم شامل مصمّم لإضعاف النظام الإيراني والحرس الثوري الإيراني وقدراته الإقليمية من خلال استخدام إجراءات "منخفضة التوقيع" أقلّ من الحرب مع الحفاظ على الإنكار.

- **شنّ حملة أيديولوجية ثقافية** لكسب قلوب وعقول طوائف المنطقة وقبائلها ومجموعاتها السكانية، بطريقة تسلّط الضوء على مزايا الإسلام المعتدل وقيم الديمقراطية، خاصة بالنسبة للمجتمعات الشيعية، مقابل الاستبداد والديكتاتورية.

وقد صيغت المبادئ التوجيهية السبعة على الشكل التالي:

النهج المتعدّد الأطراف وطويل الأجل

هذه الحملة إقليمية ويتمّ تنفيذها في كل أنحاء الشرق الأوسط. من ناحية أخرى، هناك المحور الشيعي المتطرّف تحت قيادة النظام الإيراني وبقيادة الحرس الثوري الإيراني: سوريا وحزب اللّه اللبناني والميليشيات الموالية لإيران في العراق (معظم قوات الحشد الشعبي) والحوثيون في اليمن والجهاد الإسلامي الفلسطيني في قطاع غزة والعديد من الجماعات الأخرى بعد. وتُعتبر حماس شبه وكيلة تتلقّى المساعدة العسكرية والدعم السياسي من الحرس الثوري الإيراني. على الجانب الآخر هناك تحالف إقليمي بين الولايات المتحدة و "إسرائيل" ودول الخليج (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت) ومصر والأردن (أو ما سيُعرف من الآن فصاعدًا بالحلفاء أو الحِلف). الدول الأخرى التي يمكن تعريفها كجزء من التحالف هي قطر وعمان والسودان والمغرب. فالتهديد الإقليمي الإيراني هو التهديد المركزي للأمن القومي لهذه الدول وهو الصمغ، أي المصلحة المشتركة، الذي يجمع المعسكر السنّي الإسرائيلي معًا. وفي سياق تحدّيد معسكرات الشرق الأوسط، من الضروري دراسة وضع تركيا بعناية نظرًا إلى طموحاتها ومصالحها الإقليمية، التي يتعارض بعضها مع مصالح الأطراف المركزية الأخرى في التحالف.

إن الجيش الإقليمي الذي يجب خوض الحملة ضده هو الحرس الثوري الإيراني والجيش الشيعي الراديكالي الإقليمي الذي أنشأه.

كجزء من الحملة الإقليمية، هناك صراعات داخلية داخل الدول وعبر الساحات القتالية الناشطة، حيث يتم سحب الخيوط من قِبل النظام الإيراني والحرس الثوري الإيراني لتوجيه الوكلاء لزعزعة الاستقرار وإضعاف النظام الإقليمي.

مسارح المواجهة والصراع في الشرق الأوسط

تشمل المسارح الإقليمية للصراع التي تشارك فيها إيران، كلًّا من سوريا ولبنان واليمن والعراق والبحرين وأفغانستان وقطاع غزة.

سوريا: في سوريا، تقاتل "إسرائيل" ضد ترسيخ الميليشيات الإيرانية وحزب اللّه وتحاول وقف نقل الأسلحة المتقدّمة من إيران إلى سوريا ولبنان. وهناك تستمر الحرب الأهلية والقتال بين جماعات المعارضة المتمرّدة والنظام السوري. فتنقسم الأمة إلى مناطق يسيطر عليها المنافسون المحلّيون والإقليميون والعالميون.

لبنان: إن لبنان دولة فشلت وما زالت تفشل، غير مستقرة وتمرّ حاليًا بأزمة. إنه مكان صراع سياسي داخلي بين حزب اللّه اللبناني المدعوم من إيران، أقوى جهة في البلاد، وبقايا معسكر 14 آذار المناهض لإيران والأسد المدعومين من تحالف بعض الدول العربية والولايات المتحدة وفرنسا وغيرها، وهم يقاتلون من أجل هويّة الأمّة. وهناك قلق كبير من وصول الوضع لحرب أهلية أخرى. ولبنان هو مسرح صراع بين "إسرائيل" وحزب اللّه الذي يواصل الاستعداد لحرب أخرى مع "إسرائيل". على هذا النحو، هناك خطر التصعيد وأن حربًا أخرى بين "إسرائيل" وحزب اللّه قد تؤدّي إلى انفجار الوضع الإقليمي.

اليمن: شكّلت الحرب الأهلية في اليمن صراعًا إقليميًا. تطوّرت الحملة إلى حرب إقليمية بين تحالف تقوده السعودية والحوثيين المدعومين من إيران، والذين يشنّون الآن ضربات بطائرات مسيرة وصواريخ ضد البنية التحتية الاستراتيجية في المملكة العربية السعودية وفي الإمارات العربية المتحدة.

العراق: إن الصراع من أجل السيطرة على العراق يضع الميليشيات والأحزاب الموالية لإيران بقيادة قوات الحشد الشعبي ضد خصومهمّ المحليين المدعومين من الحلفاء الغربيين والخليجيين. بالنسبة لإيران، يعدّ طرد الجيش الأميركي من العراق هدفًا استراتيجيًا، وهي تعمل على تحقيقه عن طريق الضغط الشعبي والهجمات الإرهابية من قِبل الميليشيات المحلّية.

البحرين: حيث تعمل إيران بنشاط على زعزعة استقرار البلد داخليًا باستخدام الأغلبية الشيعية في حملة تخريب ومحاولة انقلاب ضد عائلة خليفة الحاكمة.

أفغانستان: تحرص إيران على رعاية العلاقات مع الطائفة الشيعية في أفغانستان والحفاظ عليها كمصدر لدعم الميليشيات الشيعية الإقليمية وتجنيدها. دعمت إيران طالبان في الحرب التي خاضتها ضد الوجود الأميركي على أراضيها. أما الآن بعد أن سيطرت طالبان على البلد، فقد أصبح من الضروري مراقبة العلاقة بين النظام الشيعي الإيراني المتطرّف والحكومة السنّية الأفغانية الراديكالية.

قطاع غزّة: يتلقّى الجناح العسكري لحماس، التي تسيطر على قطاع غزّة، والجهاد الإسلامي الفلسطيني المساعدة من الحرس الثوري الإيراني. في هذا القطاع هناك مواجهات منتظمة على طول الحدود تندلع من وقت لآخر في صراعات أكبر.

بالإضافة إلى الصراع بين هذه الائتلافات المؤيّدة والمعادية لإيران، هناك صراع إقليمي آخر مهمّ: الحملة ضدّ المنظّمات الإرهابية السنّية المتطرّفة (القاعدة وداعش) التي تعتبر عدوّا مشتركًا لكلا المحورين. بقي النضال ضد داعش محوريًا حتى عام 2019 عندما تم التخلص من زعيم تنظيم الدولة الإسلامية أبو بكر البغدادي من قِبل الولايات المتحدة. وبالتالي، إلى جانب حملة إقليمية حازمة ضد إيران والمحور الشيعي الراديكالي، من الضروري منع الجماعات الإرهابية السنّية من استعادة قوّتها. في هذا السياق كان قتل أميركا لزعيم داعش أبو إبراهيم الهاشمي القريشي، بديل البغدادي، في 3 شباط 2022، أمرًا مهمّا يُثبت تصميم والتزام الولايات المتحدة وشركائها بمواصلة محاربة المنظمات الإرهابية المتطرّفة.

اعتماد أسلوب منهجي للمنافسة الطويلة الأجل

ولكي تغلب في المنافسة الطويلة الأجل يجب اتباع أسلوب منهجي. يسعى النظام الإيراني إلى الهيمنة الإقليمية في جميع المجالات بطريقة لامركزية ولكن في ظل مفهوم واحد وموحّد. ولاتباع نهج منهجي لمواجهة استراتيجية إيران، يجب على الكتل المعادية لإيران أن تنظر إلى كل نظام فرعي يعمل في المنطقة على أنه عنصر مؤثر في الحملة الكبرى للنفوذ في الشرق الأوسط. لهذا، فإنّ تزامن جميع الأنظمة في نظام تتم قيادته وتصميمه بطريقة مركزية أمرٌ ضروريٌّ على أن يمنح أيضًا أقصى قدر من حرية العمل لكل جهات النظام الفرعي.

وستكون الحملة لا مركزية من الناحيتين الوظيفية والجغرافية. ولا يوجد مركز ثقل إذا هاجم فجأة بقوة كبيرة سيقرّر مصير الحملة. لذلك من الضروري أن نرى الحملة على أنها حملة طويلة المدى يتم فيها تحقيق النصر من خلال إجراءات ثابتة ومخططة ومتأنيّة وحازمة ومتعدّدة الأبعاد والمجالات، أشبه بقطرات الماء التي تملأ الثقب الذي يضرب به المثل في الصخرة.

وهذه الحملة ستطول، أو بمعنى آخر، لا وقت محدّد لها. كما أنّها ستتأثر بالتطوّرات في الشرق الأوسط الأوسع وبالتنمية العالمية أيضًا.

مركز القيادة المشتركة لتحالف دفاع دول الشرق الأوسط

المفتاح هو إيجاد الطريقة الصحيحة للعمل معًا لتحقيق هدف مشترك. ولتحقيق التنسيق الأمثل والتعاون الاستراتيجي والتشغيلي والتكتيكي فإنّه من الضروري العمل في إطار التحالف إقليمي. ويرد هنا النموذج المثالي اللازم للعمل المشترك، ولكن الأهمية الحقيقية تكمن في الاتفاق بين الشركاء على الهدف ثم إيجاد طريقة منسّقة لتحقيقه. بالطبع، من الممكن تبنّي أسلوب تدريجي يبدأ صغيرًا ويُبنى مع مرور الوقت.

وكجزء من هذا النهج سيتعيّن على أعداء التحالف أن يشتركوا في جهد شامل طويل الأجل للتخطيط والتنفيذ. يجب أن يكون التخطيط مُتنفّسًا، ما يتيح أقصى قدر من المرونة والتكيّف المستمرّ مع الأحداث في الميدانين الإقليمي والدوليّ. هذا التحالف يجب أن يضمّ الولايات المتحدة و "إسرائيل" والدول العربية الأكثر تهديدًا من إيران، ويجب أن يتعاون مع دول الاتحاد الأوروبي، وخاصة بريطانيا العظمى وفرنسا.

يجب على أعضاء التحالف إنشاء مركز قيادة مشترك لجميع الجهات، يُقترح هنا تسميته تحالف دفاع دول الشرق الأوسط. سيكون الغرض منه الدفاع ووظيفته بمثابة إطار لتعزيز الدفاع والحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين. وإذا ثبت أنه من المستحيل إقامة تحالف دفاعي رسمي، فيلزم في البداية على الأقل تعزيز التعاون الإقليمي والتحالفات الموضوعية.

هناك بالفعل بداية تحالف مؤسّس مثل تحالف دفاع دول الشرق الأوسط. ويمكن تطويره كأساس لنظام ائتلاف إقليمي عن طريق منظّمتين قائمتين يمكن أن تستند إليهما عناصر التحالف: الأولى هي الشرق الأوسط، وهي منظّمة دولية تأسّست في عام 2019 وأعضاؤها من بعض الدول المطلّة على البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك مصر والأردن وقبرص وفرنسا واليونان وإيطاليا و "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، حيث يتمتّع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بمركز المراقب. والثانية هي مجلس البحر الأحمر، الذي بدأته المملكة العربية السعودية إلى جانب سبع دول ساحلية أخرى على البحر الأحمر وخليج عدن، ويهدف لتحسين الأمن الإقليمي.

من المستحسن إنشاء مجلس أعلى لتقديم المشورة بشأن أهداف الحملة وتحدّيد السياسة. يجب أن يضمّ هذا المجلس كبار ممثلي المستويات السياسية للدول الشريكة للتحالف، على مستوى رؤساء مجالس الأمن القومي أو وزراء الخارجية. سيحدّد هذا المجلس الأهداف قصيرة وطويلة الأجل مع مراعاة مصالح جميع الشركاء الإقليميين. كما أنه سينظّم الإجراءات من قِبل مختلف كيانات الدولة. لتعزيز الأهداف الاستراتيجية، سيحتاج تحالف دول الشرق الأوسط ومجلسه الأعلى إلى تشغيل جميع أدوات التأثير على المستويين الإقليمي والعالمي.

تحت المجلس الأعلى الذي سيتخذ قرارات على المستوى الاستراتيجي، سيكون هناك مقرّ على المستوى التشغيلي سيدير الحملة. المرشح الأكثر طبيعية لرئاسة مركز القيادة هو القيادة المركزية الأميركية، المسؤولة عن العمل الأميركي في الشرق الأوسط، بما في ذلك ضدّ إيران. وسيتعيّن على مركز القيادة إعداد خطة عمل شاملة وتوزيع المهامّ والقطاعات على الدول الحليفة. من ناحية أخرى، إذا لم ترغب الولايات المتحدة أو بعض الدول، لأسباب خاصة بها، في المشاركة في تحالف رسمي، فيجب على دول المنطقة أن تنظّم وتنسّق بشكل غير رسمي من أجل حماية مصالحها والدفاع ضد العدوان الإيراني.

وتتمثل المهامّ الرئيسية للمقرّ بما يلي:

- العمل على وضع مفهوم لعملية مشتركة لتحقيق أهداف الحملة، بالإضافة إلى تحدّيد مفهوم النصر على إيران ووكلائها الإقليميين.

- إجراء تخطيط طويل الأمد وتحدّيد المهام الوظيفية والمناطق الجغرافية للمسؤولية عند الاقتضاء.

- دمج ونشر المعلومات الاستخباراتية المشتركة.

- إحباط الأعمال الإرهابية الإقليمية.

- نشر شبكة دفاع إقليمية، ونظام دفاع للإنذار المبكّر ضد التهديدات الجوية (الصواريخ والقذائف والطائرات بدون طيار).

- إطلاق حملة مشتركة في الفضاء الإلكتروني، مع التركيز على الدفاعات المشتركة، وتجهيز قدرات التصدّي الهجومية ضد النُظم الاقتصادية والعسكرية للنظام ووكلائه.

- تخطيط وتنفيذ حملة سرّية لإضعاف قدرات إيران الإقليمية، إضافةً إلى هذه الأهداف: إلحاق الضرر بالقوى وتصنيع الأسلحة، وتعطيل تهريب/نقل الأسلحة، وتوليد شعور بالحصار داخل قيادة الحرس الثوري الإيراني وعملائه الإرهابيين الرئيسيين.

- إجراء عمليات في المجال الكهرومغناطيسي.

- تخطيط وتنفيذ ردود ردعية ضد أعمال العنف التي يرتكبها النظام الإيراني ووكلاؤه.

- تخطيط وإعداد عمليات هجومية استباقية لإلحاق الضرر بالوكلاء والميليشيات الإقليمية الخاضعة للقيادة الإيرانية وإضعافها.

- تنفيذ حملة قوة ناعمة لتغيير تصوّرات ومعتقدات مختلف الفئات السكانية في جميع أنحاء الشرق الأوسط التي تستهدفها الدعاية الإيرانية.

- إجراء تدريبات ونماذج وسيناريوهات ومناورات حربية مشتركة.

وسيكون من الضروري تحدّيد مجالات المسؤولية الوظيفية والجغرافية بين الشركاء، ووضع خطط العمل، وتحدّيد المهام الأساسية. ويجب أن يعهد إلى كل مجال من مجالات المسؤولية بدور فاعل رئيسي. على سبيل المثال، قد يرى لبنان "إسرائيل" كمشغّل عسكري، ودول الخليج كمشغّل اقتصادي، والولايات المتحدة بالاشتراك مع فرنسا كمشغّل دبلوماسي.

إلحاق الضرر بالحرس الثوري الإيراني من خلال أعمال متعدّدة الأبعاد

إنَّ الحرس الثوري الإيراني هو العمود الفقري للنظام والوسيلة الرئيسية التي يسعى من خلالها للسيطرة على المنطقة. إنه أقدر وأقوى كيان عسكري واقتصادي وسياسي في إيران.

يجب على الشركاء إضعاف الحرس الثوري الإيراني بكل أبعاده واستخدام كل الوسائل الممكنة لممارسة الضغط عليه، بما في ذلك ما يلي:

- العمل لكي يعلن عدّد كبير من الدول أن الحرس الثوري الإيراني منظّمة إرهابية، كما فعلت الولايات المتحدة في نيسان 2019.

- القيام بحملة ضغط اقتصادي لشحّ مواردها المالية بحيث يصعب على المنظمة تمويل أنشطتها ودعم شركائها الإقليميين. إنّ الحرس الثوري الإيراني يسيطر على جزء كبير من الاقتصاد الإيراني، فإذا تم تصنيفه كمنظّمة إرهابية يمكن فرض عقوبات عليه وعلى الشركات المرتبطة به، بما في ذلك الشركات الإيرانية التي يمتلكها في القطاع الخاص والقطاع الأمني. نظرًا لأن

الحرس الثوري الإيراني يسيطر على جزء كبير من الاقتصاد الإيراني، فإن المقاطعة الشاملة ستضر بالاقتصاد الإيراني وستتسبّب في تجنّب الشركات الإيرانية والدولية التعاون مع الحرس الثوري أو على الأقلّ أن تحدّ منه.

- منع وتعطيل خطوط الإمداد في الأرض والجو والبحر التي يستخدمها الحرس الثوري الإيراني لدعم وكلائه وميليشياته.

- استهداف قيادة المنظّمة وقادتها وعملائها الرئيسيين الذين يقفون وراء تخطيط وتنفيذ الهجمات الإرهابية والتخريب، وإصدار أوامر اعتقال دولية لأفراد محدّدين، بالإضافة إلى القيام بعمليات قتل موجّهة ضد الأفراد الذين يخطّطون لهجمات (نموذج سليماني).

- إلحاق الضرر بمركز الثقل التشغيلي للحرس الثوري الإيران، وقدراته الضاربة بعيدة المدى مثل الصواريخ والقذائف والطائرات بدون طيار، من خلال العمل السرّي ضد مصانع التصنيع والقواعد التشغيلية والأمامية الرئيسية للطائرات بدون طيار، وذلك أثناء إعداد خطة عمل لإلحاق الضرر بالنظام الدفاعي الإيراني (مثل الدفاعات الجوية). كل هذه الإجراءات ستزيد أيضًا من حرية التحالف.

القيام بعمليات الردع المَرِن المباشر

إن إيران عُرضة للهجمات المباشرة على أراضيها وهي تسعى لتجنّبها. وهي تعمل باستمرار على تعزيز الردع والدفاع عن حدودها وأصولها الاستراتيجية في البر والجو والبحر. على النقيض من ذلك، تنفّذ إيران هجماتها ضدّ دول المنطقة وحتى ضدّ القوات الأميركية المتمركزة في الشرق الأوسط باستخدام الوكلاء وإمكانات المواجهة. يوفّر العمل بهذه الطريقة الإنكار ويمنح قادته الشعور بالحصانة.

إن هذا الشعور يجب تحطيمه. لتغيير ميزان الردع يجب أن تدفع إيران غاليًا مقابل أفعالها. يجب أن لا يُسمح لإيران، إذا جاز التعبير، بالحصول على كعكتها وأكلها أيضًا.

إن اعتماد استراتيجية الانتقام الردعي المَرِن المباشر يعني أنّ الهجوم على عضو ذي سيادة في التحالف من قِبل القوات الإيرانية أو من قِبل وكيل إيراني من شأنه أن يُضفي الشرعية على الانتقام الموجّه مباشرة إلى إيران. قد يحدث الانتقام في المنطقة الرمادية، (أي أعمال سرّية دون ترك أثر) حتى لو كانت الظروف واضحةً.

إن مهاجمة إيران على أراضيها كعمل انتقامي قد يُحرج النظام ويثير انتقادات له من الداخل. إن كسر شعور القادة بالحصانة وهزّ ثقتهم في القدرة على استخدام قدراتهم الإقليمية يمكن أن يتأثر، من بين أمور أخرى، بقدرة التحالف على إحاطة إيران بحلقة من النار المضادّة، مثلما أحاطت إيران عرب الخليج و "إسرائيل" بحلقة من النار تتكوّن من وكلاء مزوّدين بأنظمة ضربات بعيدة المدى.

الإجراء المَرِن قد يكون بأشكال مختلفة وفي أوقات وأماكن مختلفة. ستكون كل دولة مسؤولة عن الردّ على الهجوم الذي تتعرّض له، كما هو موضّح. يمكن القيام ببعض الأعمال الانتقامية ضد الوكلاء (أي الهجمات المادية على القوات العميلة أو البنية التحتية). في حالات أخرى قد يتم توجيه الأعمال الانتقامية إلى إيران نفسها، وخاصة الأهداف العسكرية المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني. لذلك، على سبيل المثال، في حال تعرّض ميناء بحري في "إسرائيل" لهجوم من قِبل حزب اللّه فإن الهدف الموازي المناسب هو الميناء البحري الإيراني في بندر عباس. وفي حال تعرّض منشآت الطاقة في المملكة العربية السعودية للهجوم من قِبل الحوثيين، فإن الهدف الموازي المناسب سيكون منشآت الطاقة في إيران. وفي حال تعرّض مطار في الإمارات للهجوم فإن الخطوة الموازية المناسبة ستكون ضرب منطقة عسكرية داخل المطار الدولي في طهران. وإذا تسبّبت الإجراءات التي توجّهها إيران في وقوع إصابات، فمن الممكن النظر في الهجمات المضادّة التي من شأنها أن تؤدّي إلى إصابات في القوات الإيرانية، ويفضّل أن تكون من القوة المرتبطة بالعمل نفسه. ومن المهمّ أن يعرف التحالف أنه يجب أن يحرص بشدّة على احترام القانون الدولي وتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين قدر الإمكان. هذا مبدأ أساسي يميّز بين قيم وقواعد الجانبين ومصدر شرعية لأعمال التحالف، فضلًا عن كونه وسيلة لضمان استمرار حريته في العمل.

حتى الآن لم يتم النظر في هذا النهج المقترح. إن إمكانيات الردع عالية، والنموذج مشروع، واقتراحه سيضع صانعي القرار الإيرانيين في مأزق. إن اعتماد هذا النهج يتطلّب التصميم والمثابرة والدفاعات القوية. وسيكون من الضروري الانتقام بعد الانتقام المخطّط له والمُعدّ للإعدام في حالة قرار إيران الردّ والتصعيد. ومع ذلك، مع مرور الوقت سيكون هذا النهج حاسمًا لردع ومنع إيران ووكلائها من تنفيذ أفعالهم وتحقيق طموحاتهم في المنطقة.

وسيسعى هذا النهج أيضًا إلى تحقيق أوجه التآزر والمشاركة في الأعمال الانتقامية العسكرية والجزاءات الاقتصادية. وبالتالي، في حال تضرّر ناقلة نفط من قِبل إيران أو أحد وكلائها، سيتم فورًا فرض عقوبات على تصدير النفط الإيراني.

ومن المبادئ الأساسية لهذا النهج الحق الطبيعي للأمّة في الدفاع عن نفسها وبالتالي الحفاظ على حريتها في العمل. فالبلد الذي يتعرّض للهجوم سيكون مسؤولًا عن الانتقام. لن يُطلب من الدول الأخرى الانضمام إلى عمل انتقامي أو حملة نيابة عن عضو آخر في التحالف. ستحافظ كل دولة على حريتها في العمل التشغيلي. وسيتم التعاون بين أعضاء التحالف للدفاع عن حدودهم وتلقي الدعم السياسي والعسكري والمساعدة بالأسلحة من الآخرين. وسيكون مركز القيادة المشترك هو المنسّق وسيسمح، مثلًا، باستخدام المجال الجوي والاتصالات والقدرات السيبرانية وتعزيز القدرات الدفاعية وتبادل المعلومات الاستخبارية عن الأهداف والتهديدات. ومن المهمّ معرفة أن التحالف يجب أن يحرص بشدّة على احترام المعاهدات الدولية وتجنّب إلحاق الأذى بالمدنيين في جميع الحالات الممكنة.

عزل وكلاء إيران الإقليميين بشكل استراتيجي

إن جهود إيران لترسيخ نفسها في المنطقة وتحقيق الهيمنة عبر الجيش الشيعي الراديكالي الإقليمي ووكلائه تولّد العديد من نقاط الضعف القابلة للاستغلال. وهنا يقدّم النموذج السوداني طريقًا للتقدّم. على الرغم من فروقاتهما الدينية، أصبح السودان وإيران حليفين مقرّبين بعد الثورة الإيرانية. كان الدافع وراء إيران واضحًا، فالسودان يقع في موقع استراتيجي على طول شواطئ البحر الأحمر، ووفّر نقطة انطلاق مفيدة للأنشطة في منطقة البحر الأحمر ونقطة شحن للأسلحة المتجهة إلى حماس والجناح الشعبي في غزّة. وقد وقّع البلدان اتفاقيات تعاون اقتصادية وعسكرية، وسمح السودان لإيران بتهريب الأسلحة واستخدام منشآته العسكرية، بما في ذلك موانئه البحرية، لهذا الغرض. ومع ذلك حدث انعكاس في عام 2016 فتخلّى السودان عن تحالفه مع إيران وقطع العلاقات الدبلوماسية وانضمّ إلى التحالف العربي المناهض لإيران الذي تقوده السعودية. في الآونة الأخيرة، قام السودان الذي كان عدوًا تقليديًا لـ "إسرائيل" بعملية تطبيع مع الدولة اليهودية (بتشجيع من الولايات المتحدة) بحيث ينضم إلى اتفاقيات إبراهيم ويتبع ذلك علاقات دبلوماسية كاملة.

فما الذي أدّى إلى هذا الانعكاس؟ لسنواتٍ، كان السودان يُعرّف بأنه دولة داعمة للإرهاب وتخضع لعقوبات شديدة. التحالف مع إيران ببساطة لم يؤت ثماره. بدلًا من ذلك أصبح طائر قطرس. إيران، الغارقة في مشاكلها الخاصة ليس لديها قوة اقتصادية لمساعدة السودان. أدرك النظام في السودان أنه للخروج من عزلته الدولية يجب أن يغيّر اتجاهه إلى الجانب الآخر. في المقابل

تلقّى السودان مساعدات اقتصادية من دول الخليج وحُذف من القائمة الأميركية للدول الراعية للإرهاب.

إذن، يجسّد النموذج السوداني قيمة "العزلة الاستراتيجية" للدول والمنظّمات. يؤثر الضغط الهائل والمستمر على الدول ويمكنه تغيير توجّهها واصطفافها السياسي. في حالة السودان، عملت وسائل الترغيب والترهيب، وكذلك الجهود المبذولة لخلق المشاكل بين السودان وإيران بشكل جيد وأحرزت أهداف مهمّة متقدّمة.

يجب على المحور المناهض لإيران، بقيادة الولايات المتحدة ودول الخليج و "إسرائيل" وشركائها، وضع خريطة لمصالح حلفاء إيران وتحليلها. إنها مهمّة معقدّة، لكن من الممكن تحدّيد الانقسامات الأيديولوجية والثقافية واستخدام نهج منهجي وفقًا لخطة منظمة لمحاولة إضعاف التحالف الإيراني الإقليمي وإلحاق الضرر به وتفكيكه في النهاية.

إن "محور المقاومة" الموالي لإيران لا توحّده إيديولوجية مشتركة. توجد داخل المحور، خصومات بين الميليشيات والجماعات وحتى بين القبائل. وهناك قطاعات كبيرة من الشرق الأوسط تُعارض الجهود المبذولة لفرض الهيمنة الأجنبية. إنها دول ذات تاريخ عربي غني وفخر وطني مثل سوريا والعراق، ورثة الإمبراطوريات القديمة. وهناك أيضًا حاجز لغوي. حيث تحاول إيران فرض إرادتها من قِبل وكلاء إقليميين، غالبًا ما تكون هناك جيوب مقاومة وجماعات معارضة ومتمرّدين، بما في ذلك في سوريا والعراق. فضلًا عن ذلك فإن استراتيجية الوكيل والوكلاء بالاعتماد شبه الكامل على إيران تشكّل عبئًا اقتصاديًا ثقيلًا. يتطلب الجهد الخارجي من إيران استثمار موارد كبيرة لمساعدتهم.

يُظهر التاريخ أنه عندما تحاول إيران ترسيخ نفسها فإنها تجلب الموت والدمار والتخلف والفقر والقمع، وغالبًا ما تجلب أيضًا ردّ فعل عنيفًا ضدّها. لا يوجد سبب للاعتقاد بأن الأمور ستكون مختلفة في المستقبل. لذلك يجب ممارسة الضغط العسكري والاقتصادي على إيران ووكلائها لإضعافهم وردعهم، وعند الإمكان دق الأوتاد بين إيران وشركائها ووكلائها. والخيار هنا يكون من ناحية "المقاومة" والعزلة والصراع الذي لا نهاية له والذي يؤدّي إلى الفقر والتدمير في نهاية المطاف، ومن ناحية الوصول إلى الإغراءات السياسية والاقتصادية ودرجة من الحياة الطبيعية والسلام، إذا تغيّرت جهة الشركاء.

وكجزء من جهد شامل لعزل النظام الإيراني، من الضروري تعطيل قدرة طهران على مساعدة وكلائها الإقليميين. يبدو من المستحسن تركيز الجهد الشامل على ثلاث ساحات جغرافية يمكن

أن تغيّر الاتجاه وتطبيق مفهوم التصنيف الاستراتيجي عليها، وهي العراق وسوريا والحوثيون في اليمن. ويتضمّن هذا النهج ما يلي:

تحدّيد الانقسامات السياسية والاقتصادية التي يمكن استغلالها

- الدخول في مفاوضات سرية لتحديد ما إذا كانت منفتحة على الأطراف المتغيّرة وما هو المطلوب لتحقيق ذلك.

- إضعاف الدول التي تحتوي المنظّمات والأحزاب السياسية الموالية لإيران وتعزيز المنظّمات والمؤسّسات الموالية للغرب.

- تعطيل وتفكيك طرق الإمداد اللوجستي في البر والجو والبحر.

- تعطيل وتأخير ووقف جهود بناء القوة إن أمكن.

-تعطيل ومنع التحويلات المالية.

- مساعدة القوات المحلّية بفاعلية على مقاومة وجود الميليشيات الإيرانية على أراضيها.

-التصرّف بهمّة في المجال الأيديولوجي الثقافي لإثارة وزيادة المشاعر ضد الجمهورية الإسلامية.

إن تطبيق مثل هذا النهج في كل الساحات سيبدو على النحو التالي:

في سوريا: هذه هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط المتحالفة مع إيران. تم ضمان بقاء النظام السوري من خلال مشاركة إيران وجيشها الشيعي الراديكالي الإقليمي، والتي كانت من بين العوامل الرئيسية التي أنقذت الأسد. ولكن القوة الأساسية في سوريا هي روسيا. وبما أنه لا يوجد تطابق بين المصالح الروسية في سوريا وترسيخ إيران العسكري والثقافي والسياسي هناك فإن روسيا مهتمة بالحفاظ على نفوذها في سوريا؛ وفي هذا الوقت، يضمن حكم الأسد النفوذ الأعلى لروسيا هناك. كما تتيح روسيا لـ "إسرائيل" شن هجمات في سوريا ضد القوات الإيرانية عن طريق آلية تنسيق تضمن عدم تضرّر القوّات أو المصالح الروسية. إضافةً إلى ذلك، تتصرّف بتحفظ عندما تهاجم "إسرائيل" القوات السورية التي تساعد في الدفاع عن الميليشيات الموالية لإيران والأهداف الإيرانية التي تتعرّض للهجوم.

إن الأسد نفسه يعبّر عن استيائه المتزايد من الدور المفرط لإيران في بلاده وترسيخها هناك. وقد بدأ يفهم أنه يدفع ثمنًا باهظًا ويخسر أصولًا بسبب الوجود الإيراني على أرضه. أكثر من مرّة نفّذ قادة قوة القدس في سوريا هجمات مستقلة على "إسرائيل" دون التنسيق أولًا مع النظام السوري. ردًا على ذلك يقوم جيش الدفاع الإسرائيلي بأعمال انتقامية واسعة النطاق ضد البنية

التحتية الإيرانية، وبالتالي غالبًا ما تفقد سوريا أصولًا مهمّة، بما في ذلك الدفاعات. يحدّ النظام السوري بشكل متزايد من أنشطة إيران، بما في ذلك قدرتها على العمل ضد "إسرائيل" من الأراضي السورية. ومع ذلك لا يزال النظام في خطر، وليس لديه خيار آخر، حيث أنه محاصر في تحالف استراتيجي مع إيران وحزب اللّه يضمن بقاء النظام ويساعده اقتصاديًا وعسكريًا.

تتعدّد الأعراق عند الشعب السوري فمعظمهمّ من السُنّة، حيث ترفض المعارضة والكثير من الرأي العام النظام الإيراني والعلامة الدينية التي يمثلها. وإن تقويض التحالف وإضعاف العلاقات وعزل سوريا عن المحور الإيراني الإقليمي سيكون بمثابة ضربة قوية لسياسة طهران الإقليمية وما يعني خسارة ساحة حرجة من الترسيخ والاستثمار المالي. لذلك من الضروري أن يعمل معارضو إيران على عدة مستويات، ويتضمّن ذلك ممارسة الضغط وتوجيه التهديدات لبقاء بشار الأسد ونظامه، بالإضافة إلى زيادة التكلفة التي تدفعها سوريا وإيران مقابل ترسيخ الأخيرة في سوريا (بما في ذلك مهاجمة وتدمير البنى التحتية العسكرية التي تبنّيها إيران هناك)، وقطع جميع طرق الإمداد اللوجستي.

في هذه المرحلة، وخاصة في ضوء الموقف الروسي - والآثار العالمية التي لم يتم تحليلها بعد للحرب في أوكرانيا - فإن الخيار المعقول الوحيد هو الخيار الأول: الضغط على النظام السوري لتغيير سياسته، وبالتالي الحدّ من ترسيخ إيران وانسحاب قواتها، وإضعاف علاقتها مع سوريا. وسيكون من المناسب أيضًا مواصلة دراسة الخيارين الثاني والثالث.

في الوقت نفسه، من الضروري تعزيز المعارضة الداخلية للوجود الإيراني في سوريا، تحت شعارات مثل "من الترسيخ إلى الدفن". على سبيل المثال، في وادي الفرات في شرق سوريا، تهيمن القبائل السنّية المعارضة للقوات الإيرانية وللجيش السوري. وفي هذا المجال تحاول قوة القدس ترسيخ نفسها عن طريق بناء قواعد لميليشياتها.

توصي هذه الورقة بالحفاظ على الوجود الأميركي داخل حلقة التنف، وهي منطقة رئيسية على الحدود العراقية السورية تسيطر على معبر أبو كمال الحدودي المهمّ، وهو محور الإمداد اللوجستي الرئيسي على الأرض، حيث تواصل المحاولات المضادة لتهريب الأسلحة من خلاله.

في اليمن: يخوض الحوثيون بمساعدة النظام الإيراني صراعًا طويلًا ضد الحكومة اليمنية وغيرها من مواقع السلطة في البلاد، بما في ذلك القاعدة. وبدعم من الحرس الثوري الإيراني، شنّوا في السنوات الأخيرة حربًا على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وشركائهم في التحالف. يتلقّى الحوثيون مساعدة كبيرة من إيران تكون على شكل أسلحة متطورة وهم

ملتزمون بهذا التحالف. لكن هناك بعض نقاط الضعف. يقتصر هدف الحوثيين على الصراع الداخلي على السيطرة على اليمن وتقسيم غنائمه. والحوثيون لديهم موارد محدودة؛ وليس لديهم طموحات أو قوة إقليمية. ومع ذلك، ومن خلال التحالفات القبلية والسلطة، يمكنهم أن يكبروا أكثر من خلال القوى العاملة الكبيرة الموجودة: ملايين الشباب اليمنيين العاطلين عن العمل. يعاني اليمن من واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم والتي لم يسْلَم السكان الحوثيون منها. وقد تسببت الحرب في خسائر بشرية فادحة، فقُتِل وجُرِح العديد من المدنيين والمقاتلين.

على الصعيد الجغرافي، إن الحوثيين بعيدون عن إيران ولا يشتركون في حدود معها، لذلك يمكن عزل اليمن بسهولة تامة. ومن المستحيل أن تساعدهم إيران باستخدام طرق الإمداد اللوجستي البرّية؛ فهي تعتمد بالكامل على إعادة الإمداد عن طريق الجو والبحر. قد يستطيعون الاستمرار في خوض حرب عصابات لفترة طويلة وذلك باستخدام الإجراء الصحيح، لكنّهم سيجدون صعوبة في شنّ حملة عسكرية فعّالة أو في الحفاظ على حكم منظّم. إن قدرة الحرس الثوري الإيراني محدودةٌ في السيطرة على الحوثيين أو فرض الانضباط عليهم، وذلك بسبب المسافة، فيتخذ الحوثيون قراراتهم بشكل مستقل.

وفي حال ممارسة ضغط شامل متزايد فمن المحتمل أن تتضاءل موارد الحوثيين، مما قد يقلّل من قدرتهم على إحداث فوضى. وإذا تم تقديم صفقة سياسية لافتة من شأنها أيضًا إنهاء الحرب الأهلية المروّعة، فقد يقبلها قادة الحوثيين. فالقبائل المختلفة التي تشكّل حركة الحوثي ليست ملتزمة بمصالح النظام الإيراني وأيديولوجيته. ولديهم مصالحهم المحلّية الحيوية فيما يتعلق بالسكان الذين يمثلونهم. إن الترويج لاتفاق دولي وإقليمي لإنهاء الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، وتقسيم اليمن إلى دولتين، وإعادة تقسيم قوة الدولة هو نهج عمليٌّ بالفعل. في هذا السياق سيكون من الضروري منح الحوثيين الاستقلال الذاتي أو دراسة التقدم في الحلول القائمة على الاتحاد، وكذلك دمج الحوثيين في اتفاق نهائي. إن الحوثيين يسيطرون بالفعل على أجزاء من اليمن. منطقيًا، يمكن للمرء أن يتوقّع أن لا نهاية للحرب ولا اتفاق سلام في الأمة يمكن أن يكون فعّالًا بدون حل مشترك مع الحوثيين.

إن إخراج اليمن من دائرة الحرب الإقليمية سيضعف إيران ويقلل من نفوذها الإقليمي ويحرمها من ساحة العمل. في الوقت نفسه ستكون دول الخليج قادرة على تركيز جهودها ومواردها على مسارح المواجهة الأخرى مع إيران.

بالتوازي مع المفاوضات سيكون من الضروري لدول الخليج، بدعم من الولايات المتحدة، تركيز الجهود العسكرية الواسعة ضد الحوثيين وزيادة الضغط العسكري على ميليشياتهم. وفي هذا السياق من المهمّ مهاجمة القادة الإيرانيين ومركز قيادة القوة اليمنية وتحدّيد وتدمير مخزون الصواريخ الباليستية والطائرات بدون طيار والكيانات التي تصنعها وتشغّلها.

يجب على المحور المناهض لإيران تحسين قدرته في الحصول على معلومات استخبارية عن الأهداف وإغلاق حلقة أجهزة الاستشعار لإتاحة الضربات الدقيقة ضد الأهداف التي تم فحصها مع تقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين.

يجب أن يكون التحالف بقيادة القيادة المركزية الأميركية مستعدًا لإحباط المحاولة المحتملة لتعطيل الشحن عبر مضيق باب المندب أو حصاره والحفاظ على حرية الملاحة في المنطقة.

وتشمل الجهود الأخرى اللازمة في اليمن المساعدات الإنسانية الدولية للشعب اليمني عل شكل غذاء ومياه شرب وإمدادات طبية وغير ذلك. ومن الضروري أيضًا مواصلة اتخاذ إجراءات وقائية وشنّ ضربات موجّهة ضد قادة القاعدة وعملائها في البلد.

عندما تولّت الإدارة الأميركية الجديدة منصبها في عام 2021 ألغت القرار الذي صنّف المتمرّدين الحوثيين كمنظّمة إرهابية. وبحسب الإدارة، استند القرار جزئيًا إلى الظروف الإنسانية الصعبة والمجاعة الجماعية في اليمن. بالفعل من الصعب رؤية صور من اليمن وإنه أمرٌ يولّد العاطفة اتجاههم، لكن القرار اتخذ دون انتزاع أي تنازل سياسي من الحوثيين. من الناحية العملية، لم يقتصر القرار على عدم حل الأزمة الإنسانية في ذلك البلد الذي مزّقته الحرب فحسب، بل لم يفعل شيئًا أيضًا لتعزيز وقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة. على الأرض، صعّد المتمرّدون الحوثيون هجماتهم باستخدام الصواريخ الباليستية وطائرات الكاميكاز بدون طيار على أهداف اقتصادية وحكومية ومدنية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. إنّ تقديم تنازلات دون مفاوضات قاسية يشجّع الفصائل الراديكالية التي تلهمها إيران وتوجّهها على مواصلة حملتها للعنف والإرهاب ويتعارض ذلك مع سياسة العزلة الاستراتيجية والتصنيف المقترحة هنا.

في العراق: معظم المواطنين العراقيين، بغضّ النظر عن عِرقهم، ينظرون إلى أنفسهم أولًا وقبل كل شيء على أنهم عراقيون-عربٌ أو أكراد. فخلال الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية كان المجتمع الشيعي موحّدًا ضد عدوّهم الوحشي المشترك، وقاتل إلى جنب الميليشيات الشيعية والجهات الفاعلة في قوات الحشد الشعبي وقوات دعمٍ من الجيش الإيراني- التي عمل العديد

منها تحت قيادة قائد قوة القدس قاسم سليماني. لكن بعد الانتصار على داعش ركزّ العراق على إعادة الإعمار وعلى تعزيز مؤسساته. في المقابل حاول الحرس الثوري الإيراني، كما هو معتاد، استغلال التوقيت والأزمة في العراق لتعميق نفوذه ووضع العراق تحت وصايته، وهو جهد ساعدته فيه الميليشيات المسلّحة التي ساعدت في بنائه هناك.

لكنّ المعركة داخل العراق مستمرّة. هذه المرّة، إنّها معركة داخلية حول هوية العراق المستقبلية وتوجّه السياسة الخارجية. يشهد العراق مقاومة كبيرة ومتنامية لنفوذ إيران الاقتصادي والسياسي المتزايد ومحاولة ترسيخ ثقافي وإيديولوجي وديني. هناك استياء، بين الشباب خاصةً، من الفساد العام والهيمنة الإيرانية. فكلّما حاولت إيران التنقيب في العراق زادت العداوة اتجاهها، الأمر الذي يرتدّ عليها وعلى وكلائها. وفي تشرين الأول 2019، خرجت حشود من الشباب العراقي من جميع الأديان إلى الشوارع للاحتجاج على الأزمة الاقتصادية الخطيرة في البلاد حيث واجهت قوات الأمن والميليشيات الموالية لإيران. عندها تم قمع الاحتجاجات بطريقة العنف التي يتم بها إخماد الاحتجاجات في إيران. وفي انتخابات تشرين الأول 2021 تعرّضت القائمة السياسية الموالية لإيران للهزيمة. وأصبح الحزب الذي يرأسه رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، الذي يمثل معارضة لجميع أنواع الوجود والنفوذ الأجنبي في العراق ويطالب بنزع سلاح الميليشيات، أكبر حزب سياسي في البرلمان والعامل الحاسم في تشكيل الحكومة الجديدة. تصاعدت حدّة التوتّرات عندما تمت محاولة قتل رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بطائرات متفجّرة بدون طيار، على ما يبدو من قِبل ميليشيا موالية لإيران.

إنّ السُنّة، الذين يشكّلون 35٪ من السكان، إضافةً إلى معظم الأكراد، الذين يتمتعون بالحكم الذاتي في شمال العراق، هم قوى رئيسية في المعسكر المناهض لإيران كما أنهم معارضون للتوّرط الإيراني في شؤون العراق. كذلك يبدو أنّه بعد وفاة قاسم سليماني يجد الحرس الثوري الإيراني وقوة القدس صعوبة في فرض إرادتهما على بعض الميليشيات الشيعية المتطرفة، والتي بدأت على ما يبدو في اتخاذ إجراءات مستقلة دون تنسيق مسبق. ومن الأمثلة على ذلك محاولة اغتيال رئيس الوزراء وإطلاق طائرة بدون طيار من العراق ضد "إسرائيل" خلال العملية العسكرية في أيار 2021 ضد حماس في قطاع غزة.

ويؤدّي كل ما سبق إلى إدراك أنه يجري الآن في العراق نضال شرس وحاسم من أجل الهوّية. ونظرًا لأهمية العراق في تنمية بلاد الشام والخليج فإن نتيجة هذا الصراع في العراق ستؤثر على المنطقة الأوسع. تواجه إيران صعوبات في محاولتها للسيطرة الفعلية على العراق، كما أنّ الرأي العام ضدها. وإنّ المشاعر المعادية لإيران وإضعاف السيطرة على الميليشيات هي نقاط ضعف

لإيران في العراق. إن تعزيز المعسكر المستقل المناهض لإيران والهوية العربية للعراق سيضعف قبضة إيران على البلاد. إن النجاح في نزع سلاح الميليشيات المختلفة أو على الأقل إضعافها وتعزيز الحكومة المركزية هو مصلحة إقليمية كبيرة. بالطبع، إنّ نزع السلاح هذا لن ينطبق على القوات الكردية في منطقة الحكم الذاتي في شمال العراق. ستكون لنتيجة صراع الهوية في البلاد آثار هائلة على الحملة الإقليمية وعلى مهمّة إضعاف إيران.

في لبنان: يشهد لبنان أزمة مدنية واقتصادية وسياسية عميقة حيث الحكومة والخدمات على وشك الانهيار. وهذا يمثل فرصة استراتيجية للولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين ودول الخليج ومصر والأردن لتوليد روافع النفوذ وجعل أي مساعدة اقتصادية أو طاقة مشروطة بإضعاف حزب اللّه وتقليل النفوذ الإيراني. ردًا على ذلك ستحاول إيران تعزيز حزب اللّه والحفاظ على هيمنته كأداة استراتيجية وأداة لإسقاط القوة الإقليمية.

إن تقويض مكانة حزب اللّه أمرٌ ضروريٌّ. ومن الضروري أيضًا تشجيع أي تنظيم مناهض لإيران في لبنان. يجب على "إسرائيل" أن تستخدم قوتها العسكرية، إذا حدث أيّ تصعيد ضدّها، لإلحاق الضرر بقدرات حزب اللّه وإضعافه، فضلًا عن تعزيز قوة الردع الإقليمي، وبالتالي إضعاف أهمّ وكيل إقليمي لإيران.

في الأراضي الفلسطينية: من الضروري تعزيز الفلسطينيين المعتدلين. بالنظر إلى تطرّف حماس، الذي يحرم "إسرائيل" حقّ الوجود، وانضمامها إلى المعسكر الإيراني الراديكالي، فمن المحتمل أن تلعب دورًا ناشطًا في حملة عسكرية إقليمية إيرانية ضد "إسرائيل". لذلك يجب على "إسرائيل" إضعافها بشكل كبير وتحييد المكّونات الأساسية لقوتها العسكرية.

ممارسة ضغط شامل على النظام

يجب أن تكون هذه الحملة شاملة وأن تشمل استخدام الرافعات السياسية والاقتصادية والعسكرية من قِبل دول التحالف جنبًا إلى جنب مع الدعم الدولي. في منافسة طويلة الأمد، يُعَدُّ تضامن التحالف ووحدة الهدف شرطًا أساسيًا للنجاح. فيجب على راسمي السياسات على المستوى المدني تحقيق التزامن بين أعمالهم وتوجيه الأنظمة السياسية والاقتصادية والعسكرية. يجب توزيع الضغط عبر الملعب بأكمله -أيّ إيران وشركائها في المنطقة. وستكون للكيانات الاقتصادية أهمية حاسمة وستؤثر على سير الحملة ونتائجها.

فيما يتعلق بالاتفاق النووي: من الضروري أن نوضح لإيران أن رفع العقوبات مقابل العودة إلى الاتفاقات النووية لن يجعل إيران محصّنة في الحملة الإقليمية. هذان محوران منفصلان. إذا انخرطت إيران في أعمال مؤذية، فستتبع ذلك أعمال انتقامية.

تنظيم أنشطة المنطقة الرمادية الإقليمية

تعمل العديد من الدول كروسيا والصين وإيران و "إسرائيل" في المنطقة الرمادية، المعروفة سابقًا في "إسرائيل" بمصطلح "الحملة بين الحروب". والهدف هو السعي لتحقيق مكاسب تراكمية ضد الخصم من أجل تعزيز الردع، ولحرمانه القدرة على التصرّف من خلال العمل السرّي والعلني، مع إدارة المخاطر ومنع التصعيد على نطاق واسع. وفي هذه الحملة من الضروري استغلال المزايا غير المتكافئة ومهاجمة نقاط ضعف العدوّ.

إن توسيع المفهوم واستغلال الخبرة التراكمية لجيش الدفاع الإسرائيلي والتشكيلات الإسرائيلية في هذا النوع من الحملات في سوريا وضواحيها إلى حملة إقليمية واسعة وعميقة، هي أداة أساسية في أساليب عمل التحالف الإقليمي المناهض لإيران. وإنّ حملة المنطقة الرمادية أيضًا هي أداة ممارسة ضغط شامل على إيران والحرس الثوري الإيراني ووكلائهم الإقليميين. وفي هذا الإطار، إنّ تطوير بعض الأدوات والقدرات أمرٌ ضروريّ للعمل بتوقيع منخفض ومن أجل الحفاظ على درجة من الإنكار. قد تتخذ الأعمال الانتقامية المرنة المباشرة شكل أنشطة المنطقة الرمادية التي تعطي صانعي القرار حرية أوسع للعمل مع إدارة المخاطر. وكجزء من الحملة سيكون من الضروري شنّ حملات مستترة وسرّية مشتركة تستغل الميزات النسبية لكل شريك. لا تُعَدّ الإجراءات في المنطقة الرمادية أفعالًا حركية وانفجارات غامضة فقط، فقد تشمل أيضًا بعض الأنشطة التي تحدث في جميع المجالات، مثل الفضاء السيبراني والمعلوماتي. ومن أجل القيام بذلك من المهمّ العمل بشكل استراتيجي مع الشركاء وكذلك العمل بشكل غير متوقع لخلق المفاجآت والشك عند إيران وتوليد المخاوف فيها وبين وكلائها.

قيادة حملة إيديولوجية ثقافية إقليمية

وسيشمل هذا الركن القيام بحملة من أجل "قلوب وعقول" شعوب الشرق الأوسط. يمكن أن يكون المبدأ السابع هو الأول بسهولة. ويجب النظر إلى الحملة الإقليمية ضد النظام الإيراني، أولًا وقبل أيّ شيء، على أنها معركة أيديولوجية ثقافية. إن تشكيل الرأي العام هو أحد أكبر التحدّيات وجزء أساسي بكل حملة عسكرية في العصر الحاضر. والمعركة من أجل الوعي تتطلّب

جهدًا مستمرًا وحاسمًا، وهي أكثر أهمية حتى من القتال بوسائل حركية. وقبل كل شيء، تُعَدّ الحملة ضد إيران ثقافية وإيديولوجية تُستهدف فيها فئات مختلفة.

ومن أجلِ تصدير الثورة، يستثمر النظام الإيراني والحرس الثوري الإيراني موارد هائلة في حملات الرأي العام ونشر دعايات لغرس الثقافة الدينية والإيديولوجية الإيرانية بين مختلف الفئات السكانية. يجب أن تهدف أي حملة ضد المحور الإيراني إلى تأجيج المعارضة للجمهورية الإسلامية عند مختلف الفئات ويجب أن تركّز بشكل خاص على المجتمعات الشيعية في الشرق الأوسط وفي إيران نفسها.

والتشكيل المهمّ في هذه الرسالة هو أنّ الحملة ضدَّ جميع الفصائل المتطرفة أو الراديكالية في الشرق الأوسط. ومن الضروري الاستمرار في الكفاح حتى النهاية ضد جميع المنظمات الإرهابية المتطرّفة سواء كانوا شيعة أو جهاديين سُنّة، وسواء كانوا تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية أو إيران ووكلاءها.

عواملٌ مهمّةٌ أخرى في المنافسة الطويلة الأمَد

إنّ إيران ترغب في أن تكون القوة الإقليمية المهيمنة. وغالبًا ما تستعرض قوّتها وأمجادها في إنجازاتها في الداخل والخارج. ومع ذلك فإن إيران ضعيفة. هناك نقاط ضعف واتجاهات سلبية طويلة الأجل تثير الشك حول صمودها وقوتها الشاملة. ويواجه النظام تحدّيات داخلية معقدة لا تتفاقم إلا مع مرور الوقت، وسيجد صعوبة في مواجهتها وحلّها.

الاقتصاد

تعاني إيران من أزمة اقتصادية شديدة وتعاني أيضًا من التضخّم والبطالة الناجمة عن العقوبات والضغوط الاقتصادية المستمرّة في السنوات القليلة الماضية. وتخفيف العقوبات دون جعلها مشروطة بشروط معيّنة سيكون خطأ استراتيجيًا خطيرًا له تداعيات طويلة الأمد. ولكن حتى لو تم رفع بعض العقوبات فإن مستقبل الاقتصاد الإيراني على المدى الطويل في ظل النظام الحالي يبدو مظلمًا. وتكاد الاقتصادات تنهار في جميع الساحات التي تحاول إيران ترسيخ نفسها وتعميق نفوذها فيها، وهناك أضرار واسعة النطاق بالبنية التحتية، إضافة إلى البؤس الاجتماعي والفقر. ينطبقُ هذا على لبنان وسوريا والعراق واليمن. وتفتقر إيران إلى الاحتياطيات المالية اللازمة لمساعدة هذه الاقتصادات الفاشلة بشكل كبير. إنّ مستقبل هذه الدول ومواطنيها موحش بدون مساعدة خارجية، ولا يمكن الاعتماد على إيران لتقديم الدعم الاقتصادي على

المدى الطويل. ستضطر الدول التي تحتاج مساعدة خارجية إلى اللّجوء إلى مكان آخر. إنّ حملة إيران الإقليمية باهظة الثمن وتحتاج إلى موارد متزايدة. على العكس من ذلك، يتألف التحالف المناهض لإيران من دول ميسورة الحال وذات اقتصادات قوية، بما في ذلك دول الخليج و"إسرائيل"، وطبعًا الولايات المتحدة الأميركية. ويتمتع التحالف بالقوة الاقتصادية والقدرة على المساعدة في إعادة بناء الدول الفاشلة، وتعزيز مشاريع البنية التحتية، والتخفيف من البطالة. لكن قد تتغيّر الصورة فقط إذا قرّرت الصين توسيع نفوذها في الشرق الأوسط. يمكن للصين أن تعمل بشكل مستقل، أو غالبًا بالتعاون مع إيران.

معدّلات الولادة والسكّان والتركيبة السكّانية

إنّ سكّان إيران ليسوا متجانسين. فهم منقسمون على أسس عِرقية، مع وجود العديد من الأقلّيات والبعض يعاني من الاضطهاد وله تطلّعات انفصالية. يمثل الفرس نصف مجموع السكان، أما النصف الثاني فهم من الأذربيجانيين والأكراد والبلوش والعرب والتركمان وأقلّيات أخرى. من وقت لآخر، تقع مظاهرات واحتجاجات عنيفة في المقاطعات النائية حيث يغلب وجود الأقلّيات بما في ذلك البلوش والعرب. ويميل العرب إلى التمركز في مقاطعة خوزستان الغنية بالنفط في جنوب غرب البلاد. فخوزستان مليئة بالجماعات الانفصالية الشعبية المحلّية التي تسعى إلى الاستقلال، والتي ينظر سكانها إلى أنفسهم على أنهم جزء من المجتمع العربي، وكثيرًا ما يحتجون على النظام وينفّذون هجمات. أما البلوش فهم مسلمون سُنّة ويتركّزون على طول الحدود الباكستانية الأفغانية الإيرانية. بعضهم يطالبون بالاستقلال. وفي كفاحهم لتحرير الوطن، غالبًا ما ينفذون هجمات على جهاز الأمن الإيراني.

على المدى الطويل يمكن أن تتفاقم مشاكل إيران الديموغرافية فتضرّ بالتماسك الداخلي للبلد والمرونة الاجتماعية فيه. والنقطة الأكثر لفتًا للنظر في البيانات هي ارتفاع معدّل الشيخوخة عند السكّان وانخفاض معدّلات المواليد. ووفقًا للاتجاهات الحالية سيبلغ ثلث المواطنين الإيرانيين من العمر ستين عامًا أو أكثر بحلول عام 2050. وشهدت السنوات الأخيرة انخفاضًا كبيرًا في معدّل الولادات؛ حيث يبلغ معدّل المواليد الحالي 1066 ولادة لكل امرأة. على العكس من ذلك يزيد عدّد السكّان عند الأقلّيات الانفصالية: فمعدّل الولادة للمرأة البلوشية يبلغ ثلاثة إلى أربعة أطفال. ويؤدّي هذا الاتجاه إلى هبوط ديموغرافي للمجتمع الفارسي، وبالتالي التنّبؤ بتوقّعات اقتصادية سلبية، تعقبها تحوّلات في ميزان القوى الداخلي.

التماسك الاجتماعي والمرونة المجتمعية

تعاني إيران من المشاكل محلّية عديدة. يضطهد النظام خصومه ويدوس على حقوق الإنسان. وهناك قلقٌ عند الشباب الذين يريدون الحرية والذين يتحدّون المؤسسة الدينية المحافظة، فهم يعارضون الإكراه الديني الموجود عند النظام. كما أنّ المرأة الإيرانية ليس لها حقوق. ويتم قمع المظاهرات الطلابية بوحشية من قِبل الحرس الثوري الإيراني التابع للنظام. وحسب التقديرات، ومع مرور الوقت، ستزداد الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات وسيتعيّن على نظام آيات اللّه الاستمرار في قمع المظاهرات بيد ثقيلة لضمان بقائهم.

الحساسيّة من الخسارة

إن النظام الإيراني والسكّان حسّاسون في موضوع الخسارة. كلما زادت التكاليف التي تضطر إيران إلى دفعها مقابل أفعالها السلبية في المنطقة، وزادت حدّة الضغط على إرهابيي الحرس الثوري الإيراني خارج إيران، زاد الضغط الذي سيواجهه النظام وكذلك كلّما تضاءلت فعالية الحرس الثوري الإيراني وسيطرته على وكلائه.

الجغرافيا والبنية التحتية الوطنية

إنّ إيران دولة واسعة لكنها أيضًا ضعيفة ومكشوفة. يتمركز السكان والموارد الاقتصادية والبنية التحتية الحيوية التي يسيطر عليها النظام في طهران، المركز الرئيسي للحكم والاقتصاد والثقافة، وفي ساحل الخليج العربي في البلاد وعدّد قليل من المدن والمواقع الرئيسية الأخرى. ومن الممكن إلحاق الضرر بالنظام بشكل سيئ وذلك من خلال مهاجمة بعض من مراكز الثقل. فالبنية التحتية النفطية الإيرانية مهمّة للغاية، وإن توجيه ضربة محدودة لمكّوناتها سيتسبّب بأضرار جسيمة في الاقتصاد الإيراني. وإن توجيه ضربة محدودة للموانئ والمطارات الإيرانية سيعطل قدرة النظام على السيطرة على الدولة.

تغيّرات المناخ

يشكل الاحتباس الحراري وتغيّر المناخ تحدّيًا صعبًا لإيران خاصةً على المدى الطويل. إن معظم مساحة إيران قاحلة وشبيهة بالصحراء وغير مأهولة بالسكان. ويكون معدّل الأمطار السنوي منخفض، باستثناء مناطق جبال زاغروس وشواطئ بحر قزوين. لقد أضرّ تغيّر المناخ بالفعل بإيران: فقد ارتفع متوسط درجة الحرارة على مدى عقود بشكل أسرع بكثير في إيران والشرق

الأوسط نسبةً لأي مكان آخر، بما يصل إلى ضعف مرّة ونصف متوسط الزيادة العالمي. كما أن ارتفاع درجات الحرارة يزيد من نسبة التبخّر. حيث تقول التوقّعات إن إيران ستواجه في المستقبل أزمة شديدة في مياه الشرب والري وزيادة الجفاف. وهذا تحدّ هائل يؤدّي إلى أزمات بيئية واقتصادية واجتماعية، وسيكون من الصعب على النظام مواجهتها لمدى طويل وستزيد من اعتماده على الواردات الغذائية.

خاتمة

يمرّ الشرق الأوسط الآن بصراع طويل يشكّل جزءًا من منافسة طويلة الأمد ستحدّد نتائجها الطابع المستقبلي للمنطقة. وفي ظل نظامها الديني الحالي، تنظر إيران إلى نفسها على أنها إمبراطورية إقليمية تسعى إلى النفوذ العالمي. وهي تعتمد استراتيجية هجومية ضد دول المنطقة، ومن بينها "إسرائيل" والولايات المتحدة، فتستخدم القوة وتحاول زعزعة استقرار الحكومات الأخرى وتعمل بتصميم على تعزيز نفوذها الإقليمي. وتعمل أيضًا على ردع أعدائها وإضعاف نفوذهم وطرد الولايات المتحدة من المنطقة. بنى النظام الإيراني من خلال الحرس الثوري الإيراني جيشًا شيعيًا راديكاليًا إقليميًا واكتسب (ويواصل تطوير) القدرات العسكرية التي سمحت له بردع وتهديد وإلحاق ضرر فادح بأعدائه وتغيير التوازن الاستراتيجي في المنطقة. وكجزء من صورة إيران الذاتية كقوة عظمى ناشئة تسعى جاهدة للحصول على القدرات النووية مرحلة تلِو الأخرى. اليوم، يمكن وصف إيران بأنها دولة قريبة من العتبة النووية. ويشكّل المشروع النووي جزءًا من خطط النظام الإقليمية لضمان بقاء الجمهورية الإسلامية لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية ولتوسيع نفوذها.

إن العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة بدون خطة موازية لوقف إيران من خلال حملة إقليمية ستمنح الجمهورية الإسلامية القدرة على السيطرة في معركة الهيمنة الإقليمية. وستتوفّر لإيران فوائد اقتصادية تسمح لها بمعالجة وضعها الاقتصادي الصعب والخروج من عزلتها الدولية. سيستغل النظام الإيراني الراديكالي ووكلاؤه هذه الفوائد الاقتصادية لتوسيع الترسانة العسكرية للنظام، لاسيّما قدراته الضاربة الدقيقة بعيدة المدى. وفي حال تحسّن اقتصادها ستواصل إيران تمويل وتقوية وكلائها الإقليميين وتعزيز قدراتهم في مناطق عملياتهم. من المرجّح أن تواصل إيران مهاجمة أهداف أميركية في سوريا والعراق؛ ولن يتم ردعها، وما لم تواجه استجابة حازمة فمن المحتمل أن تتكثف أنشطتها الإقليمية كما فعلت بعد توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2015.

هناك حاجة إلى تحوّل في النهج لمنع إيران من تحقيق أهدافها الطموحة. من الأهمية بمكان أن تشكّل الولايات المتحدة و "إسرائيل" وشركاؤهما العرب ائتلافًا وأن يكون لديهم استراتيجية شاملة منسّقة مع كبير المشغّلين والمشغّلين الإقليميين ومشغّلي الأنظمة. في الوقت الحالي، تقدّم الدول مزيجًا من الإجراءات التكتيكية التي ليس لها تأثير على النظام بأكمله. فكل أمّة يتحدّاها المحور الشيعي الراديكالي تقاتل بمفردها دون التنسيق مع الآخرين، وبالتالي تلعب لصالح إيران القادرة على التعامل مع أعدائها بأسلوب مجزّأ.

على أعضاء التحالف أن ينفّذوا هذه الاستراتيجية الجديدة عن طريق حملة طويلة الأجل تتميز بإجراءات متزامنة متعدّدة الأبعاد ومتعدّدة الجوانب. يجب أن يكون الهدف هو توليد ضغط شامل على إيران وإضعاف الحرس الثوري الإيراني أيّ مركز ثقل النظام. إن اعتماد نهج "الانتقام الرادع المباشر" وعزل الوكلاء وفصلهم وإضافة تدابير إلى مجموعة الأدوات التشغيلية وإجراء حملة إقليمية للقلوب والعقول يجب أن تكون مكّونات لهذه الحملة.

تشهد المنطقة اضطرابات تخلق فرصًا لنهج مختلف. تتيح اتفاقات أبراهام للمحور المناهض لإيران العمل معًا وإبرام اتفاقيات لم يكن من الممكن تصوّرها من قبل. فمعظم الدول المعارضة لسياسات إيران لديها أنظمة سياسية مستقرة واقتصادات ناجحة. ولديهم أيضًا أسلحة متطورة ويتمتعون بمزايا نسبية وذلك بفضل القدرات التكنولوجية للولايات المتحدة و "إسرائيل". لكن إيران معرّضة للخطر وكذلك بنيتها التحتية ومناطقها المدنية أيضًا. إن التصرّف بمسؤولية ومحاولة منع نشوب حرب إقليمية شاملة أمر مهمّ، لكنّ المحور المناهض لإيران يجب أن يكون مستعدًا للفرصة الخارجية في إمكانية نشوب الحرب. وقد أثبتت إيران نفسها مرارًا وتكرارًا أن التصعيد الذي يردعها قد يؤدّي إلى الحرب، وأن طريقة عملها بأكملها منظّمة لتجنّب هذه النتيجة.

يجب أن تتعامل الاستراتيجية والحملة المقترحة هنا مع حقيقة أن إيران تكتسب الثقة لأنها، وحتى الآن، كانت ناجحة للغاية بنهجها غير المباشر: العمل من خلال وكلاء أو التصرّف سّرًا من تلقاء نفسها لإيذاء وردع أعدائها مع الحفاظ على درجة من الإنكار. وليس لدى إيران أي مشكلة في التضحية بوكلائها، سواء في ذلك وكلاؤها الأفغان أو الباكستانيون أو السوريون أو اللبنانيون أو الفلسطينيون، وببنيتهم التحتية لتعزيز أجندتها.

يجب أن يعمل أي تحالف إقليمي بمنطق دفاعي. لكن يجب أن يتضمّن الأساس المنطقي الدفاعي الصحيح مفهوم دفاع نشط ودمج العمل الهجومي على المستويين التكتيكي والتشغيلي كجزء من استراتيجية دفاعية شاملة. من الضروري أيضًا كسر شعور إيران بالحصانة من خلال القيام

بأعمال انتقامية مرنة رادعة مباشرة وفقًا لمبدأ التدبير مقابل التدبير. والافتراض هو أن إيران سترتدع عندما تدرك أنها وحدها لا تستطيع كتابة قواعد اللعبة أو فرض حدودها. تقع الحدود الجغرافية للحملة في نطاق حدودها السياسية. النار التي ترسلها إلى مكان آخر سترتدّ عليها وتحرق حوافّ أردية قادتها. كان ينبغي تبنّي هذا النهج منذ فترة طويلة، مثل الهجوم على منشآت أرامكو النفطية في المملكة العربية السعودية، والهجمات على القواعد الأميركية، والهجوم على السفن التجارية المدنية ومقتل البحّارة المدنيين، والهجوم بالصواريخ الباليستية على أبو ظبي، وما إلى ذلك. وسيكون إجراء حملة سّرية مشتركة من خلال توسيع المنطقة الرمادية بطريقة مشتركة، ومساعدة جماعات المعارضة، وتشجيع المقاومة على أرض إيران ووكلائها أمرًا بالغ الأهمية في هذه الحملة. سيتطلب الأمر قيادة ومثابرة ومرونة وعزم.

كما هو موضح سابقًا، إن إيران مرهونة للعديد من التحدّيات ونقاط الضعف. في العديد من المجالات التي تحاول ترسيخ نفسها فيها، هناك معارضة متزايدة من قبل الذين ينظرون إليها على أنها قوة أجنبية ومضطربة ومدمّرة في كثير من الأحيان. إن النظام ضعيفٌ، ويعاني من مشاكل تتعلق بالشرعية، مما يؤدّي إلى مظاهرات سياسية وأعمال مقاومة. لهذا يعيش النظام في قلقٍ مستمر بشأن بقائه. وعلى المدى الطويل، يمكن توقّع أن تؤدّي المشاكل الهيكلية الإيرانية إلى تفاقم هذا الوضع. وينبغي استغلال نقاط الضعف هذه من خلال استراتيجية وخطة في حملة مشتركة تتسم بالمرونة والتكيّف.

إنّ الولايات المتحدة دقيقةٌ في مثل هذا التحالف ويجب أن تدعمه وتقوده، وسيصّب ذلك في مصلحتها الخاصة. علاوة على ذلك، يجب على الولايات المتحدة تعزيز ردعها الإقليمي، وهو عامل مقيّد للكيانات المعادية. إن صورة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تُحسّن مكانتها وقدراتها على الردع في مسارح أخرى حول العالم. ويمكنها أن تعزز العمليات والحلول الدولية كجزء من الاستراتيجية الإقليمية. إنّ وجود "إسرائيل" في القيادة المركزية الأميركية يتيح فرصة لإنشاء تحالف عسكري دفاعي تشارك فيه "إسرائيل" والعديد من الشركاء العرب. ويمكن لـ "إسرائيل" بخبرتها أن تساعد في تعزيز القدرات الاستخباراتية الإقليمية وفي تعزيز الدفاعات ضد الضربة الدقيقة الإيرانية وقدرات الحرب الإلكترونية. وحتى لو لم يتم إنشاء منظمة مثل تحالف الدفاع لدول الشرق الأوسط، يمكن للأطراف الاعتماد على مجالات أقلّ رسمية لصياغة استراتيجية وحملة مشتركة.

أمننة منطقة الحدود الثلاثية
بين الأرجنتين والبرازيل وباراغواي[1]

إيزابيل كريستين سوما دي كاسترو،
سييلو برازيل، كانون الأول 2020

الملخّص

الغرض من هذه الدراسة هو تحدّيد السِمات الرئيسة للخطاب الأميركي بشأن منطقة الحدود الثلاثية بين الأرجنتين والبرازيل وباراغواي من خلال تحليل 16 إصدارًا من تقرير أنماط الإرهاب العالمي والتقارير القُطرية عن الإرهاب المنشورة في الفترة ما بين 2001-2016. يتم تطبيق نظرية الأمنَنة لشرح استخدام أفعال الكلام كتحرّكات لتأمين المنطقة. بعد استخدام برنامج انفيفو لقياس وتيرة الكلمات لوحظ وجود صِلة قوية بين صعود المجال الدلالي المالي والاشتباكات في الشرق الأوسط. وكُشِف النقاب عن تقارير تركّز بشكل خاص على التشريعات المتعلقة بالإرهاب في البلدان الثلاثة..

المقدّمة

في العقود الأخيرة صُنِّفت المنطقة الحدودية بين البرازيل والأرجنتين وباراغواي، المعروفة دوليًا باسم منطقة الحدود الثلاثية، كمركز للأنشطة والتمويل الإرهابي. ونُشرت ادعاءات بوجود أنشطة غير مشروعة في تقارير حكومية وتقارير مراكز أبحاث، وكذلك في العديد من الدراسات الأكاديمية والمقالات الصحفية. لكن الروايات الموجودة لا تشير غالبًا إلى التناقض بين الاتهامات والأدلّة. وإذا افترضنا أن بناء الطلب على الأمن يتمّ من خلال الخطاب فإن تحليل المصادر التي تدعم هذا الطلب أمر حتميّ لفهم كيفية تمثيل المنطقة للجمهور وتأثيرات ذلك.

---

* تعريب: كوثر صفي الدين.

[1] Isabelle Christine Somma de Castro, "The Securitization of the Tri-Border Area between Argentina, Brazil and Paraguay", Scielo Brazil, December 2020.
https://www.scielo.br/j/cint/a/BLDz48zxwJmtZVKWLbN7J3v/?lang=en

أحد أكثر التقارير شهرة وتأثيرًا التي تتناول الأعمال الإرهابية هو الذي يُنشر والجماعات سنويًا من قِبل وزارة الخارجية الأميركية. إن تقرير أنماط الإرهاب العالمي (الذي نُشر بين عامي 2001 و2004) والتقارير القُطرية عن الإرهاب (التي نُشرت بين عامي 2005 و2016) تقدّم صورًا قيّمة لوجهات نظر كل من إدارة جورج دبليو بوش وباراك أوباما بشأن الإرهاب ومكافحة الإرهاب. وتكشف كلتا السلسلتين من الوثائق عن التركيز على مسائل وأحداث محدّدة قد تكون أو لا تكون ذات صِلة بمنطقة الحدود الثلاثية. إنّ فهم كيفية تصوير المنطقة في السجلّات الرسمية قد يساعد في الكشف عن مخاوف الإدارات الأميركية فيما يتّصل بالأرجنتين والبرازيل وباراغواي، فضلًا عن مطالبها المحدّدة المتعلقة بالأمن.

تستند هذه الدراسة إلى فكرة أن الأمن كثيرًا ما يجعل السياسة تتجاوز القواعد وقد يكون في إطارِ ما فوق السياسة أيضًا. إن مفهوم الأمنَنة، الذي يُنظر إليه باعتباره نسخة أكثر تطرّفًا من النظام السياسي، مفيد لنفهم مجريات الأمور. توفّر النظرية وسائل فعّالة لفهم كيف تنشأ فكرة التهديد، وكيف يتم بناء الأعداء في الخطاب، وكيف تستخدمها جهات فاعلة محدّدة لصالحها ضد الجهات الفاعلة الأخرى. وقد يكون نهج الأمنَنة مفيدًا أيضًا في الكشف عن العيوب في المناقشات السياسية بشأن الحاجة إلى الأمن وفي الطعن في استخدام هذا المفهوم أو إساءة استخدامه. ونتيجة لذلك يمكن لهذا النهج أن يحسّن البحث عن تفسيرات محتملة لأعمال الجهات الفاعلة في مجال الأمنَنة.

تتضمّن الأمنَنة ثلاثة أبعاد، كما ادعى كل من بوزان وويفر ودي وايلد. البُعد الأول هو "الكلام"، الذي يتم فيه بناء فهم لتهديد معيّن. ويمكن للفاعل الذي ينفّذ الأمنَنة أن يطبّق البُعد الثاني من النظرية ويطالب بتدابير استثنائية للتعامل مع التهديد المعيّن. ويحثّ الكلام على اتخاذ هذه التدابير التي وضِعت من قِبل الجهة الفاعلة المنفّذة للأمنَنة لإقناع الجمهور بقبول التدابير، مما يشكّل البُعد الثالث. والجهود المبذولة للحصول على موافقة الجمهور هي "حركة الأمنَنة"، ولا يمكن أن تنجح إلا إذا كان الجمهور مقتنعًا بوجود تهديد وجودي ووجوب التصدّي لهذا التهديد "بتدابير خاصة وأفعال مبرّرة خارج الحدود العادية للإجراءات السياسية".

تقارير مثل أنماط الإرهاب العالمي والتقارير القُطرية عن الإرهاب هي أدوات قوية يمكن أن تدفع حركات الأمنَنة لأنها وثائق عامة موضوعة تحديدًا للكشف عن وجهات النظر والطلبات والادّعاءات التي قدّمتها وزارة الخارجية الأميركية، وهي وكالة مهمّة للجهات الفاعلة في مجال الأمنَنة. وعلى الرغم من تأثير التقارير على الرأي العام، فإن قياس تأثيرها على الجماهير من

الصعوبة بمكان ما. وكما قال ستريتزر ليس واضحًا إلى أي جمهور يشير المؤلّفون، وما هي الآثار المترتّبة على وجود هذا الحشد من الجماهير، ومتى ينبغي إقناع الجمهور تحديدًا. لا تقيس الدراسة الحالية تأثير هذه الوثائق على الرأي العام، ولكنها تفترض أن هناك توتّرًا بين الفاعل الرئيسي في عملية الأمنَنة، أي الإدارة الأميركية، وبين الحكومات المحلّية، وخاصة الحكومة البرازيلية، التي تنفي وجود أنشطة إرهابية في المنطقة على مدى العقدين الماضيين.

ووفقًا لستريتزر، هناك قيد آخر على نهج الأمنَنة، هو اقتراحه بوجود مركزين للجاذبية لا يزالان "غير متطوّرين نظريًا" وربما يعكسان رأيين مختلفين في الموضوع. وهو يعرّف النظرة الأولى بأنها "داخلية"، تنظر إلى أدائيّة الخطاب. والنظرة الثانية "خارجية" تشرح العملية الاجتماعية للأمنَنة التي تشمل الجهات الفاعلة والجماهير. ويجادل ستريتزر بأنه ينبغي استخدام مركز واحد فقط من مراكز الثقل هذه ويختار المنظور الخارجي ليكون محور التركيز. وفي رأيه أن الصياغة الأمنية يجب أن تتعلّق بسياقات استطراديه أوسع نطاقًا، لأن الجهات الفاعلة تكتسب قوّتها منها. وتشمل هذه الدراسة الاثنين، بناءً على الاعتقاد بأن السياق الواسع والممارسة الخطابية كليهما يمكن الكشف عنهما لأنهما مترابطان.

وفيما يتعلق بالرأي الداخلي، يقدّم أمارال (2010) التحليل التجريبي الأكثر شمولًا لأمنَنة منطقة الحدود الثلاثية. ويهدف إلى التحقيق في كيفية دخول المنطقة في أجندة الأمن الأميركي، مع التركيز بشكل خاص على إدارة بوش. وعلى الرغم من أن أبحاثه تأخذ نهجًا غير نظامي فقد حلّل وثائق مصدرها العديد من الإدارات الحكومية في الولايات المتحدة. ويشير أمارال إلى أن هدف الخطاب الأمني شمل فريقين. الأول تضمّن حكومات الأرجنتين والبرازيل وباراغواي، التي لم تقبل الافتراض بأن هناك صِلة بين الجريمة والإرهاب في المنطقة. أما الثاني، الذي شكّله الكونغرس الأميركي والوكالات الحكومية الأميركية، فقد أيّد تمامًا وجود مثل هذه العلاقة. وعلى الرغم من أن بلدان أميركا الجنوبية الثلاثة فرضت قيودًا على المطالبات فإنها قبلت تدابير غير عادية مثل إدراج الولايات المتحدة في مجموعة "1+3 المعنية بأمن المناطق الحدودية الثلاثية". وخلص البحث إلى أن الأمنَنة كانت ناجحة جزئيًا في الفريق الأول وناجحة كليًا في الفريق الثاني.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ملامح الخطاب الأميركي الرئيسي حول هذه الحدود الهامة من خلال 16 إصدارًا من أنماط الإرهاب العالمي والتقارير القُطرية عن الإرهاب. وهو يتناول

الدوافع المحتملة وراء التحرّك باتجاه الأمنَنة التي لوحظت في تقارير وزارة الخارجية. في البداية يركّز بشكل خاص على العلاقة بين المجتمع العربي المحلّي ثلاثي الحدود وعلى لبنان وإيران، مما يجعل وجهة نظر الولايات المتحدة حول المنطقة أكثر ارتباطًا بالصراعات بين هذا البلدان والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في الشرق الأوسط. ويضع هذا التصوّر الديناميات المحلّية، مثل زيادة أو نقصان إحصاءات الجريمة في المنطقة، في مستوى أقلّ أهمّية.

وقد أظهرت الدراسات أن الجرائم المنظّمة العابرة للحدود الوطنية أصبحت أكثر تعقيدًا على الحدود وأن الاستجابة العسكرية التي نشرتها الحكومات المحلّية لم تكن فعّالة. وتنتشر في المنطقة جرائم مثل التهريب والاختلاس والمخدّرات والاتجار بالأسلحة والتهرّب الضريبي والتزوير. ومن ناحية أخرى يبدو أن مستويات التوتّر بين واشنطن وجماعات مثل حماس وحزب اللّه، فضلًا عن طهران، هي النقطة المحورية للاتهامات المتعلّقة بالممارسات الإرهابية في منطقة الحدود الثلاثية التي لوحظت في الوثائق الصادرة عن وزارة الخارجية الأميركية بدلًا مما يحدث بالفعل على الأرض.

لا ترفض هذه الدراسة العوامل الأخرى المحفّزة للضغط الاستطرادي الذي تمارسه وزارة الخارجية الأميركية على الحكومات المحلّية لتطبيق تدابير تعسّفية على غسل الأموال. ولا يمكن تجاهل عوامل أخرى ربما أدّت إلى زيادة محتملة في وعي المنطقة، مثل البرنامج النووي البرازيلي (2009)، وصعود الحكومات التقدّمية في المنطقة - مثل رئيس الباراغواي السابق فرناندو لوغو، الذي انتخب في عام 2008 وعزل في عام 2012 نتيجة لعملية قصيرة غير شائعة في الكونغرس، وعدم وجود دعم إقليمي للحرب على الإرهاب، والتقارب بين البرازيل وإيران من خلال الاتفاق النووي المؤقّت لعام 2010 الذي جرى التفاوض عليه بين البلدين وتركيا. وعلاوة على ذلك تجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ المصالح الأميركية معروفة منذ فترة طويلة في المنطقة، ومن ذلك على سبيل المثال ما يتعلق بشبكة غواراني للمياه الجوفية، ثاني أكبر مورّد للمياه الجوفية في العالم، ومشروع إنشاء قاعدة عسكرية أميركية في الباراغواي. وعلى الرغم من أن العديد من القضايا كانت سببًا للاهتمام المتزايد الذي كُرّس لمنطقة الحدود الثلاثية فإن هذه الورقة تقول إن ديناميات الشرق الأوسط هي الحافز الرئيسي لوجود علاقة بين الأنشطة غير المشروعة في المنطقة والإرهاب.

والهدف من هذا التحقيق هو زيادة المعرفة بهذه الوثائق من خلال إضافة بيانات تجريبية لدعم دراسة أدقّ لتكتيكات مكافحة الإرهاب الأميركية فيما يتعلق بأميركا الجنوبية. المنهج الذي اعتمده البحث هو منهجية مختلطة من خلال استخدام برنامج أنفيفو. وقد سمح اعتماد أداة التحليل هذه بقياس تواتر الكلمات المتعلّقة بمنطقة الحدود الثلاثية وحدود البلدان المجاورة لها - أي الأرجنتين والبرازيل والباراغواي - في مجموعة من 16 تقريرًا أربعة منها إصدارات من تقرير "أنماط الإرهاب العالمي"، التي تتعلق بالسنوات 2000-2003، و12 إصدارًا من التقارير القُطرية عن الإرهاب التي تشير إلى 2004-2015. وتعكس تواريخ الوثائق سنة المصادر وليس سنة النشر، وهي السنة التالية. صدرت هذه الطبعات خلال إدارة جورج دبليو بوش، طوال الفترة من كانون الثاني 2001 إلى كانون الثاني 2009، وخلال رئاسة باراك أوباما، من كانون الثاني 2009 إلى كانون الثاني 2017. وأعيد انتخاب الرئيسين لولاية ثانية.

تنقسم هذه المقالة إلى ثلاثة أقسام. يتضمن القسم الأول وصف الخلفية التاريخية للصِلة المفترضة بين المجتمع الإسلامي في منطقة الحدود الثلاثية والإرهاب الدولي بإيجاز. ويشمل ذلك مناقشة الآثار الأمنية المترتّبة على العلاقة غير المثبتة لتفجيرات بوينس آيرس في التسعينيات بالمنطقة، فضلًا عن الادعاءات المتجدّدة بوجود جماعات إرهابية على الحدود في أعقاب هجمات 11 أيلول الإرهابية. وفي القسم الثاني شرح للمنهجية، أي كيفية تصنيف المجموعة، وسبب اختيار برنامج أنفيفو، وكيفية مراقبة تكرار الكلمات (مفيد لتحديد الأنماط)، كما أن النتائج تُعرض وتناقش. ويتضمّن القسم الأخير الاستنتاجات الرئيسة للدراسة.

منطقة الحدود الثلاثية والإرهاب

أظهرت الكتابات المتعلّقة بمنطقة الحدود الثلاثية أن افتراض وجود إرهابيين في المنطقة نشأ بعد تفجيرات بوينس آيرس في 1992 و1994. ومنذ ذلك الحين تكهنت التقارير الحكومية ووسائل الإعلام حول كيفية تمويل الجرائم الجنائية والمالية مثل الاتجار بالمخدّرات وغسل الأموال والتهريب في المنطقة لأنشطة الجماعات الإرهابية مثل حماس وحزب اللّه.

إن مدن فوز دو إيغواسو، في البرازيل، وسيوداد ديل إستي، في باراغواي، وبويرتو إيغوازو، في الأرجنتين تتوزّع على نهري بارانا وإيغواسو. ولم يكن لهذه الحدود السياسية والجغرافية أي طائفة محدّدة قبل آذار ١٩٩٦. ومنذ ذلك الحين فقط بدأت حكومات البلدان الثلاثة بالإشارة إلى تلك المنطقة المحدّدة باسم "تريبليس فرونتيرا" أو "فرونتيرا الثلاثية". ولم

تستخدم التسمية المنسوبة حديثًا في الوثائق الرسمية فحسب بل في الدراسات الأكاديمية والصحافة أيضًا. كما قدّمت وزارة الخارجية الأميركية في ذلك الوقت إصدار عام 1996 من تقرير "أنماط الإرهاب العالمي"، التي ترجمت إلى اللغة الإنجليزية في اقتباسات، بأحرف صغيرة دون شرطة، أدرجت تحت عنوان الأرجنتين: "منطقة ثلاثية الحدود". وفي هذه الوثيقة بالذات ارتبط هذا المصطلح بتدابير أمنية جديدة كانت تنفّذها حكومات البلدان الثلاثة "للمساعدة في معالجة المخاوف الأمنية المتزايدة" (وزارة الخارجية [الولايات المتحدة الأميركية] 1997). هنا يجب الإشارة إلى أن البرازيل لم توضع تحت خانة محدّدة في هذه الطبعة.

هذه الحدود تحوّلت من معلم جغرافي إلى "فئة بُنيت بموجب الاتفاقات الدبلوماسية، وبتصرّف وكالات الأمن الوطنية والدولية" وكذلك من قِبل وسائل الإعلام الدولية. وقد أنشئت التسمية الجديدة للمنطقة لتلبية الاحتياجات الأمنية، وبشكل أكثر تحدّيدًا فيما يتعلق بالديناميات الداخلية والعابرة للوطن. وعلى الرغم من امتلاك البرازيل لتسعة حدود ثلاثية فإنه لا يمكن العثور إلا على هذه الحدود كعنوان في الوثائق الرسمية والمقالات الصحفية دون أي توضيح آخر. أُنشئ هذا المصطلح ولا يزال يُستخدم كشكل من أشكال الأمنَنة التي شيّدت في المنطقة، وتُركت خصائص المكان الأخرى المعروفة بعيدًا، مثل حقيقة أنه جنّة بيئية وجاذب سياحي. إن وجود جالية عربية ومسلمة كبيرة من سهل البقاع وجنوب لبنان، وكذلك من الفلسطينيين والسوريين والأردنيين والمصريين، ربما جعل المنطقة مكانًا لزيادة الوعي لدى الجهات الفاعلة في مجال الأمنَنة.

يُشار إلى المنطقة على أنها تهديد أمني منذ وقوع هجومين إرهابيين قاتلين في بوينس آيرس في التسعينيات. استهدف الأول السفارة الإسرائيلية في عام 1992، والثاني، وهو الأكثر فتكًا، دمّر الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة في عام 1994. وأسفر التفجيران عن مقتل 115 شخصًا وإصابة مئات الأشخاص الذين كانوا يعيشون ويعملون في الحيّ وتدمير العديد من المباني المجاورة. اتّهمت محكمة جنائية في بوينس آيرس 12 مواطنًا إيرانيًا ومواطنًا لبنانيًا يُعتقد أنه من عناصر حزب اللّه بارتكاب التفجير الأخير. كما اتّهمت شخصيات أرجنتينية رفيعة المستوى، مثل الرئيس السابق كارلوس منعم، بالتزوير والتستّر.

وقد أعلن وزير داخلية الأرجنتين كارلوس كوراش عن الصِلة بين تفجير الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة ومنطقة الحدود الثلاثية بعد عامين من التفجير الأخير، ربما كوسيلة لرفض الاتهامات بأن الحكومة لا تفعل ما يكفي لحلّ القضية. وقال كوراش إن المتفجّرات

التي استخدمت في واحد من الهجمات على الأقل تم هُرِّبت إلى الأرجنتين عبر الحدود البرازيلية بين فوز دو إيغواسو وبويرتو إيجوازو. وقد جُدّدت التهمة في عام 2015 مع ادّعاء جديد بحيث قدّم المدّعي العام الأرجنتيني ألبرتو نيسمان شكوى في كانون الثاني من العام 2015 اتّهم فيها حكومة الرئيسة كريستينا دي كيرشنر بالتخطيط لخطة إجرامية تهدف إلى منح الحصانة للمسؤولين الإيرانيين المتهمين بالمشاركة في تفجيرات بوينس آيرس. ويكشف التقرير أيضًا عن تفاصيل التّحقيق المتعلّق بالهجومين. وتُذكر منطقة الحدود الثلاثية من خلال المكالمات الهاتفية التي أجراها مواطن كولومبي، هو صامويل سلمان رضا – أحد الأطراف المفترضة في تفجير الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة – إلى هاتف خلوي في فوز دو إيغواسو مسجّل باسم أندريه ماركيز. وهذه المكالمات هي الصِلة الوحيدة الموجودة في التقرير بين الهجوم والمنطقة الحدودية.

وحقيقة أن المكالمة الأولى والأخيرة المسجّلة قد أجريت من المطارين المعنيّين تقودنا إلى استنتاج أن [رضا] أبلغ العضو النشط في حزب اللّه الذي يعمل باسم أندريه ماركيز بوصول ومغادرة أعضاء فرقة العمل التي نفّذت المرحلة النهائية من المهمّة.

بعد عام واحد من إعلان شكوى المدّعي العام كشفت الحكومة الكولومبية أن جواز سفر رضا كان مزوّرًا (كولمان 2016). ومنذ ذلك الحين لا تزال هويّة العميل الرئيسي الحقيقي للمؤامرّة غير معروفة. وعلى الرغم من أن هوية رضا غير مؤكّدة أصدرت الإنتربول في العام 2009 مذكّرة توقيف دوليّة ضدّه على موقعها الإلكتروني بعد طلب قدّمه نيسمان في العام 2006. ولم يتم تُحدّد هوية أندريه ماركيز؛ ولا جرى التأكد من أنه موجود. كما لم توجّه لائحة اتهام إلى أي شخص يعيش أو قد عاش في منطقة الحدود الثلاثية أو حدّد بأنه مشتبه به في أي من الهجمات المميتة منذ أكثر من عقدين بعد وقوعها.

يُشتبه في أن مرتكبي هذه الجرائم، كما ذُكر سابقًا، عملاء مصنّفون تحت إطار حكومة جمهورية إيران الإسلامية، وعضو في حزب اللّه، وهو جماعة شيعيّة مسلّحة من لبنان يموّلها أيضًا النظام الإيراني. وقد وجّهت المحاكم الأرجنتينية الاتّهام إلى هؤلاء المواطنين اللبنانيين والإيرانيين، الذين لا صِلة لهم بمنطقة الحدود الثلاثية، وأدرجتهم في قائمة الإنتربول للمطلوبين بتهمة الإرهاب. ومن بين هؤلاء المشتبه فيهم محسن رباني، الذي كان يعمل مسؤولًا في السفارة الإيرانية في بوينس آيرس ويعيش الآن في مدينة قُم بـ إيران. وقد أجرى صحفي برازيلي مقابلة مع رباني الذي نفى جميع الاتهامات المتعلّقة بالمساعدة في

تنظيم المؤامرّة التي قتلت ما يقرب من 100 شخص في تفجير الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة عام 1994.

وعلى الرغم من توجيه الاتهام إلى العديد من المشتبه بهم في الأرجنتين فإن القضية لم تقفل بعد. ولا تزال "الصِلة المحلّية" – كما هو معروف عن مجموعة من المواطنين الأرجنتينيين المتورّطين في المؤامرّة – قيد التحقيق وتنتظر الإجراءات الجنائية. ولم يُرفض تورّط أفراد الشرطة الأرجنتينية وجهاز الاستخبارات الأرجنتيني في هجمات الرابطة رفضًا كاملًا. وفي محاكمة جرت مؤخرًا أدين قاضٍ اتحادي أرجنتيني، هو خوان خوسيه غاليانو، والرئيس السابق لشركة ساید، هوغو أنزورغي، بتنظيم عملية تستّر وحُكم عليهما بالسجن لمدة ست سنوات وأربع سنوات ونصف السنة على التوالي. وعلى عكس ذلك لم يُعتبر الرئيس الأرجنتيني السابق كارلوس منعم مذنبًا في هذه المؤامرّة. وهناك شخصيّة مشهورة أخرى من "الصِلة المحلّية"، هو كارلوس تيلدين، الذي كان قد واجه المحاكمة وتبيّن أنه غير مذنب، ثم أعيد إلى المحكمة في عام 2019 وأدين بعرقلة سير العدالة وحُكم عليه بالسجن لثلاث سنوات، وسيحاكم مرّة أخرى لتورّطه في تفجير الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة.

وهناك حالة مماثلة في عام 1970 لها نفس الخصائص ولكن النتيجة مختلفة. قام مسلّحان باقتحام السفارة الإسرائيلية في عاصمة الباراغواي أسونسيون، ممّا أسفر عن مقتل شخص وإصابة آخر. وبعد ذلك بوقت قصير نشرت صحيفة "أو استادو دي س. باولو" البرازيلية مقالًا يتهم العرب المقيمين في فوز دو إيغواسو بهذا العمل. وبعد إلقاء القبض على الجانيين، وهما فلسطينيان جاءا من المملكة المتحدة، لم يعثر قاضي باراغواي على أي دليل على تورّط الفئة العربية في المنطقة الثلاثية بالهجوم. وقد أظهرت أدلّة جديدة أن المهاجمين لم يخططا للهجوم وكانا يحاولان الحصول على راتب وعدت به الحكومة الإسرائيلية الفلسطينيين الذين وافقوا على الاستقرار في الباراغواي.

إن سيولة الحدود، حيث يعبر آلاف الأشخاص والمنتجات الجسرين بين فوز دو إيغواسو وسيوداد ديل إستي وبين فوز دو إيغواسو وبورتوريكو إيغوازو بشكل يومي، تشكّل مصدر قلق أمني للبلدان الثلاثة. وكما هو الحال مع الحدود الأخرى فإن جرائم مثل تجارة المخدّرات والأسلحة والتهريب وغيرها من الأنشطة غير المشروعة هي مشكلة شائعة. لكن ما غير المألوف هو ربط هذه الأنشطة بتمويل الإرهاب في أميركا الجنوبية. وعلى مدى العقود الماضية كان هناك كلام لا يربط بين مثل هذه الأنشطة في المنطقة والإرهاب الدولي

فحسب، بل يربط أيضًا بين الطائفتين الشيعية والسنّية المسلمتين من منطقة الحدود الثلاثية وتمويل الإرهاب في جميع أنحاء العالم.

وبعد هجمات 11 أيلول أعيد الوصل بين منطقة الحدود الثلاثية والأنشطة الإرهابية. وقد قامت وزارة الخارجية الأميركية بهذه الصِلة، وأشارت إلى أن المنطقة تستضيف معسكرات تدريب وتموّل جماعات دولية متّهمة بارتكاب أعمال إرهابية حدّدتها على أنها "ملاذ آمن" للإرهابيين. إن زيارة خالد شيخ محمد إلى فوز دو إيغواسو في عام 1995، وهو أحد أشهر أعضاء تنظيم القاعدة الذين شاركوا في هجوم مركز التجارة العالمي في عام 1993، دعمت الادّعاء بأن الجماعة لها صلات بالمجتمع المحلّي في المنطقة. ومن ناحية أخرى، فإن المعلومات المنشورة في مجلة "فيجا" البرازيلية حول رحلة أسامة بن لادن المفترضة إلى المنطقة غير صحيحة.

أُسقطت الشكوك حول وجود ارتباط بين المجتمع العربي المحلّي وتنظيم القاعدة بعد نشر التقرير النهائي الذي قدّمته لجنة مستقلّة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي أنشأها الكونغرس الأميركي للتحقيق في ظروف هجمات 11 أيلول. ويعترف تقرير لجنة 11 أيلول بأنه "لا يوجد دليل واضح يربطه [الشيخ محمد] بالأنشطة الإرهابية في هذه المواقع". ومن الإنصاف القول إنه بعد نشر هذا التحقيق في عام 2004 تمت تبرئة المجتمع العربي في منطقة الحدود الثلاثية من أي علاقة له بالإرهابيين ومرتكبي هجمات 11 أيلول وهجمات مركز التجارة العالمي في عام 1993.

كما يؤكّد الكثير من المؤلّفات التي أنتجها خبراء محلّيون منذ منتصف عام 2000 على الادعاءات المتضاربة والمتناقضة بشأن منطقة الحدود الثلاثية. ويتحدّث كوستا وشولمايستر عن عدم وجود أدِلّة على العلاقة بين الجريمة والإرهاب، ويقولان إن التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون من الشرق الأوسط إلى الخارج لا تثبت صحة الادّعاء بأنهم يموّلون الإرهابيين. وقد أظهر فيريرا مدى تناقض وجهة نظر وزارة الخارجية الأميركية. وفي حين ادّعت تقارير هذه الوكالة وجود مموّلين للإرهاب في المنطقة فقد شدّدت أيضًا على عدم وجود أدلّة تثبت ذلك. وما لم يتّضح بعد هو أثر هذه الادعاءات ولماذا لا تزال مستمرّة حتى يومنا هذا. وقد يؤدّي تحليل 16 إصدارًا من تقارير وزارة الخارجية الأميركية إلى تحسين فهمنا للأسباب التي أدّت إلى استمرار ارتباط منطقة الحدود الثلاثية بالتهديد الإرهابي.

تحليل المحتوى

يشرح هذا القسم سبب اختيار العيّنة، وكيفية تصنيفها، وكيفية استخدام المنهج، والنتائج الرئيسة للتحليل. وكما ذكِر سابقًا، يهدف هذا المقال إلى دراسة خطاب الحكومة الأميركية حول الإرهاب في البرازيل والأرجنتين وباراغواي بعد 11 أيلول خلال إدارة جورج دبليو بوش حتى نهاية ولاية باراك أوباما في عام 2016. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي اختيار الوثائق التي لها نفس الأنماط على الأقلّ. والأهمّ من ذلك أن هذه الوثائق يجب أن تكون متشابهة من حيث الهدف والحجم خلال كلتا الإدارتين لجعل المقارنة موثوقة.

يُطلب من وزير الخارجية الأميركي بموجب القانون أن يقدّم إلى الكونغرس "تقريرًا سنويًا كاملًا عن الإرهاب في هذه البلدان والمجموعات التي لا تلتزم بمعايير القانون"، على النحو المنصوص عليه في قانون الولايات المتحدة امتثالًا لـ (أ) و(ب) و(ج) من المادة 2656 (أ) من العنوان الـ 22. وينبغي أن يتضمّن التقرير أنشطة الأفراد أو المنظمات الإرهابية في السنة السابقة، فضلًا عن تقييمات مفصّلة للأعمال الإرهابية التي وقعت في بلدان أخرى. ومع ذلك فإن الوثائق أكثر تفصيلًا مما يقتضيه القانون.

وأكثر هذه التقارير شهرة هي أنماط الإرهاب العالمي، التي نُشرت حتى عام 2005، والتقارير القُطرية عن الإرهاب، وهي النسخة المتجدّدة من المنشور السابق مع بعض الاختلافات. وهي خيار موثوق به لتحليل كيفية تلخيص وزارة الخارجية الأميركية للمعلومات المتعلقة بالإرهاب والاقتراحات الرئيسة المُقدّمة لمعالجة المشكلة. وكان أول تقرير تناول هذا الطلب هو "أنماط الإرهاب العالمي"، الذي صدر لأول مرّة في عام 1997 خلال إدارة الرئيس بيل كلينتون (1993-2001). وقد أُدرجت أربعة إصدارات من هذه السلسلة من التقارير في هذه الدراسة، في إشارة إلى السنوات 2000 و2001 و2002 و2003، التي نشرت خلال إدارة بوش. وتتضمّن هذه الإصدارات الأربعة فصولًا محدّدة عن أميركا اللاتينية، ويحتوي فصل واحد فقط على قسم فرعي مخصّص للمنطقة بعنوان "الحدود الثلاثية". ولا يمكن العثور على المعلومات المتعلّقة بالبلدان الثلاثة التي تشترك في الحدود (الأرجنتين والبرازيل وباراغواي) إلا في هذا القسم.

وقد تغيّر اسم تقرير عام 2004 الذي صدر في نيسان 2005 خلال فترة ولاية الرئيس بوش الثانية وشكله، وانتقد محتوى أنماط الإرهاب العالمي والنهج المنهجي. ومنذ ذلك الحين أصبحت أهمّ وثيقة نشرتها حكومة الولايات المتحدة عن الإرهاب الدولي ومكافحة الإرهاب

هي "التقارير القطرية عن الإرهاب". وكانت طبعتها الأولى أكثر إيجازًا من الطبعة السابقة. ولم يتجاوز عدّد صفحات التقرير الجديد 132 صفحة، بينما بلغ متوسّط عدّد صفحات طبعات "أنماط الإرهاب العالمي" 200 صفحة.

إصدار عام 2005، الذي نُشر في نيسان 2006، تضمّن فصلًا جديدًا بعنوان "الملاذات الآمنة للإرهابيين" يتضمّن قسمًا فرعيًا من منطقة الحدود الثلاثية. أما الفصل الخامس بعنوان "التقارير القُطرية: نصف الكرة الغربي"، فقد أنشأ أقسامًا لكل بلد، بما في ذلك الأرجنتين والبرازيل وباراغواي. منذ إصدار هذه الطبعة، تعتبر وزارة الخارجية الأميركية رسميًا منطقة الحدود الثلاثية ملاذًا آمنًا للإرهاب، مما أدّى لوصف المنطقة بأنها تهديد للعالم. ويبيّن المقطع التالي وجود ارتباط واضح جدًا للمجتمع المسلم المحلّي بالجماعات التي تعتبرها وزارة الخارجية الأميركية إرهابية:

منطقة الحدود الثلاثية

يستفيد المشتبه فيهم بأنهم من مؤيّدي الجماعات الإرهابية الإسلامية، بما في ذلك حزب اللّه وحماس، من الأراضي غير الخاضعة للتنظيم والقرب من المجتمعات المسلمة في سيوداد ديل إستي في باراغواي، وفوز دو إيغواكو في البرازيل، للانخراط في نشاطات غير قانونية وجمع الأموال غير المشروعة.

وفي إصدار آخر، تصُوَّر العلاقة بين المنطقة والإرهاب على نطاق أوسع. كذلك توصف منطقة الحدود الثلاثية في التقارير القطرية عن الإرهاب لعام 2008، التي صدرت في نيسان عام 2009، في قسم جديد من فصل "الملاذات الآمنة للإرهابيين"، بعنوان "استراتيجيات وتكتيكات وأدوات لتعطيل أو القضاء على الملاذات الآمنة". وقد عُلم بأن الولايات المتحدة "ظلّت قلقة" من أن حزب اللّه وحماس "كانا يجمعان الأموال في منطقة التجارة والتنمية من خلال المشاركة في أنشطة غير مشروعة والتماس التبرّعات من المتعاطفين معهما داخل المجتمعات الإسلامية الكبيرة في المنطقة". ومع ذلك يعترف التقرير بأنه لم تكن هناك "معلومات داعمة" حول وجود عناصر من أي "جماعات إسلامية متطرّفة" في منطقة الحدود الثلاثية، وهو ما يتناقض في حدّ ذاته مع القول بأن المنطقة ملاذ آمن للإرهاب. وقد أظهرت الأبحاث السابقة حول هذه المسألة أن غياب البحوث التجريبية في المنطقة والتحيّز ضدّ المجتمع الإسلامي والعربي نشرا هذا الاعتقاد الخاطئ.

ظلّت منطقة الحدود الثلاثية في قائمة الملاذات الآمنة المنشورة في إصدارات التقارير القُطرية عن الإرهاب لفترات 2009 و2010 و2011. وشملت القائمة أيضًا بلدانًا مثل الصومال وأفغانستان، حيث تعمل الميليشيات والعصابات المسلّحة بحرّية، وهو أمر لم يُر في منطقة الحدود الثلاثية وحولها. وثمة تناقض رئيسي آخر وهو عدم ذكر المنطقة التي كانت تحكم فيها القوّات المسلّحة الثورية الكولومبية كملاذ آمن حتى توقيع اتفاقات السلام لعام 2017. واختفت منطقة الحدود الثلاثية من قائمة الفصل "الملاذات الآمنة للإرهابيين" للتقارير القُطرية عن الإرهاب لعام 2012، التي صدرت في أيار عام 2013. في هذه الطبعة، والبلدان الوحيدان المذكوران في أميركا الجنوبية المذكورة هما كولومبيا وفنزويلا - بالإضافة إلى القوّات المسلّحة الثورية الكولومبية – وذلك في الفصل الثاني، "نظرة عامة على نصف الكرة الغربي". ولا يوضح التقرير أسباب استبعاد منطقة الحدود الثلاثية من القائمة، حيث وضعت منذ عام 2005.

ونظرًا إلى الطابع التمثيلي للوثائق، وقع الاختيار على 16 وثيقة، في إشارة إلى السنوات بين عامي 2000 و2015 ونُشرت في السنتين التاليتين، 2001 و2016. ولعزل ما كُتب عن البلدان المحورية الثلاثة فقط أُضيفت إلى المجموعة مقتطفات من التقارير هي التي تضمّنت عناوينها كلمات الأرجنتين والبرازيل وباراغواي ومنطقة الحدود الثلاثية التي تمثل الحدود بينهما. وقد جُمعت كافّة المقتطفات التي أُخذت من كل تقرير في جزء واحد وصُنّفت بحسب سنة النشر. ونتيجة لذلك تألّفت المجموعة النهائية مما مجموعه 16 مقطعًا، يمثل كل منها عامًا واحدًا، بين عامي 2000 و2007، نشرت خلال إدارة بوش (2001-2008)، وخلال فترة أوباما (2009-2016). ولذلك تتألّف المجموعة من تقارير أنماط الإرهاب العالمي من عام 2000 إلى عام 2005 والتقارير القُطرية التي تشير إلى الفترة ما بين عامي 2006 و2015.

ويمكن للأساليب المختلطة التي تشمل الأدوات النوعية والكمّية أن توفّر نهجًا فعّالًا لتحليل هذه الأمثلة. إن مراقبةً قائمة على الكلمات الأكثر استخدامًا مفيدة ليس فقط لتحديد الأنماط والاختلافات بين كل مقطع ولكن أيضًا للمفارقة بين الإدارتين. إنفيفو هو البرنامج المختار، وهو واحد من أكثر الأدوات المعروفة والمعتمدة على نطاق واسع لهذا الغرض. اختيار هذا البرنامج يرجع إلى موثوقيّته وصحّته. وبالإضافة إلى ذلك، كان الهدف من هذه الدراسة أيضًا هو التّحقيق في المواضيع المرتبطة بالبلدان الثلاثة والحدود، وهو ما يمكن تحقيقه أيضًا من خلال حساب تواتر الكلمات المستخدمة في التقارير.

قبل تشغيل البرنامج، استُبعدت الكلمات المؤلفة من ذات ثلاثة أحرف أو أقلّ من التحليل. وفي وقت لاحق أُهمِلت كلمات مثل "مرّة أخرى"، و "هذا"، لأنها لن تضيف معلومات مفيدة حول الموضوع. وتحلّل مقتطفات كل عام بشكل مستقل من قِبل البرنامج؛ وقد أُدرجت النتائج من الكلمات الأكثر استخدامًا إلى الكلمات الأقلّ استخدامًا في جدول. وكانت الخطوة التالية هي تقسيم هذه الكلمات إلى جدولين مختلفين، مع الإشارة إلى إحدى الإدارتين، وهما نتائج السنوات من 2000 إلى 2007 التي تناظر سنوات حكم بوش (2001-2007)، ومن عام 2008 إلى عام 2015، فيما يتعلق بإدارة أوباما (2008-2016).

كانت بعض النتائج متوقّعة بالفعل. وجاءت كلمات "باراغواي" و"البرازيل" و"الأرجنتين" من بين الكلمات الخمس الأكثر شيوعًا في المجموعة بأكملها. هذه الكلمات الثلاث هي أسماء البلدان المختارة لهذه الدراسة، كما استخدمها مؤلّفو الوثائق لتسمية أقسام المقتطفات. وبالتالي، فإن هذه الكلمات لا تستخدم في التحليل. وهذا هو السبب في أن الكلمة الأكثر شيوعًا التي اكتُشفت في تقارير كلتا الإدارتين هي "إرهابي". وقد استخدمت هذه الكلمة 92 مرّة خلال السنوات الثماني من مقتطفات إدارة بوش و190 مرّة في نفس العدّد من مقتطفات إدارة أوباما. وقد استخدم أوباما كلمة "إرهابي" أكثر من مرّتين مقارنة ببوش، وهو ما يمكن اعتباره نتيجة غير متوقّعة، لأن الرئيس الديمقراطي كان قد وعد بترك خطاب الحرب على الإرهاب وراءه. ومع ذلك فإن هذه النتيجة تتماشى مع الأعمال الأخرى التي تشير إلى أن أوباما قد استعاد، في الواقع، الخطاب السابق بشأن الإرهاب. أما الكلمات الخمس الأخرى الأكثر استخدامًا في تقارير بوش فقد كانت "الإرهاب" (73 مرّة)، و"الحكومة" (62)، و"المال" (61)، و"غسل الأموال"، و"الوحدة" (56 لكل منها)، كما يتّضح من الصورة 1 (أدناه) والجدول 2. خلال إدارة أوباما، كانت الكلمات الأكثر هي: استخدامًا "الحدود" (142 مرّة)، و"المالية" و"الأمن" (126 لكل منها)، و"المال" (121)، و"الإنفاذ" (119)، كما هو موضح في الصورة 2 (أدناه) والجدول 4.

الصورة 1

100 كلمة بارزة خلال إدارة جورج دبليو بوش وجِدت في أنماط الإرهاب العالمي وفي التقارير القُطرية عن الإرهاب 2000-2007 (سنوات مرجعية)

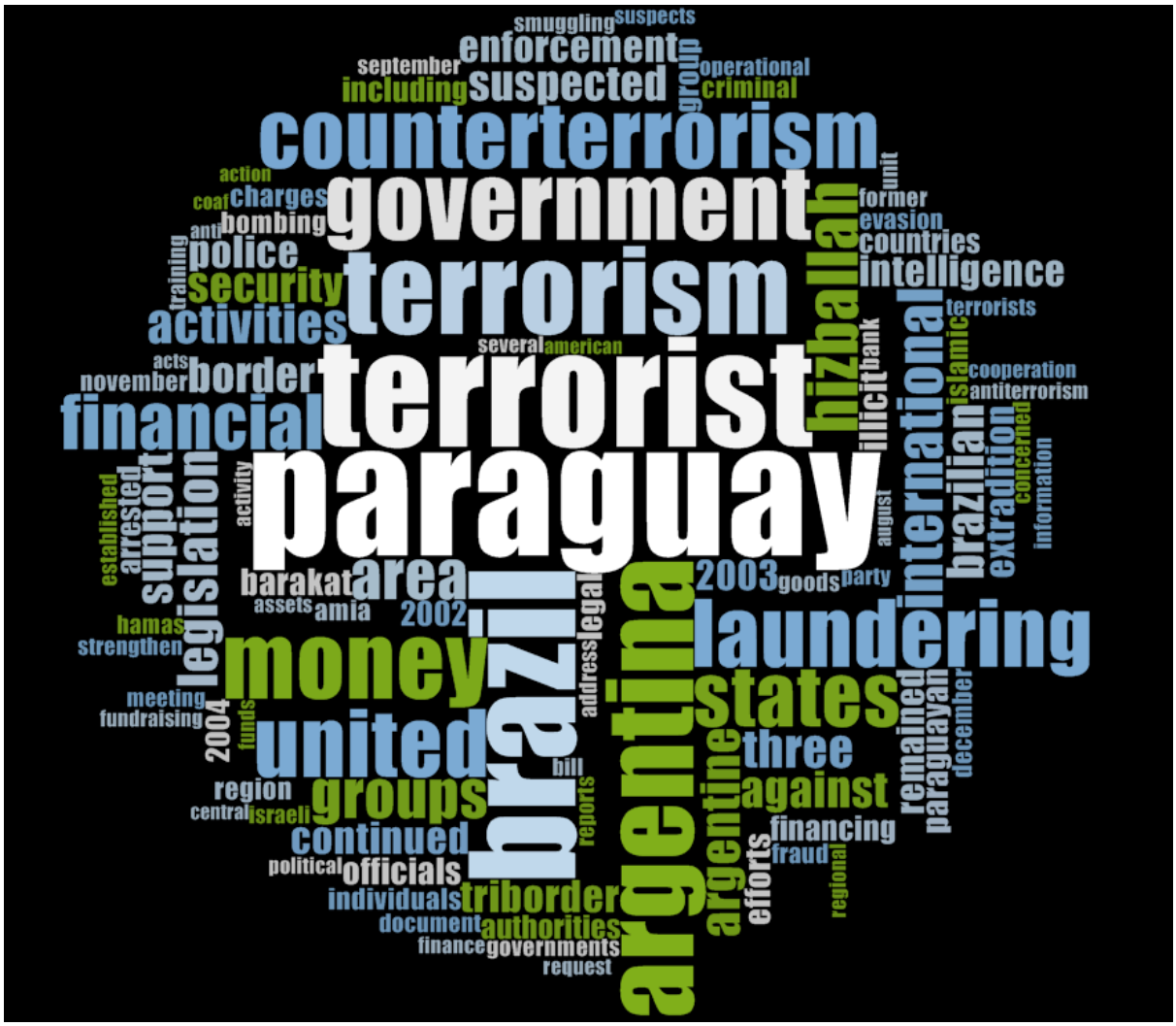

الصورة 2

أكثر 100 كلمة بارزة خلال إدارة باراك أوباما وجِدت في التقارير القُطرية عن الإرهاب بين 2008-2015 (سنوات مرجعية)

ومن منظور أوسع كان ممكنًا تحدّيد المجال الدّلالي الأكثر شيوعًا في جميع المقتطفات، ولا سيّما خلال إدارة أوباما، وهو المجال المالي الذي بشكل أكثر تحدّيدًا عن تمويل الإرهاب. وقد يشير إلى أن الإدارتين تركّزان اهتمامهمّا على الجرائم المرتكبة في المنطقة المتّصلة بهذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك يبدو أن هناك جهدًا للربط بين الجرائم المالية والإرهاب حيث إن التركيز الأساسي لهذه الوثائق هو الإبلاغ عن الموضوع الإرهابي. وكانت الكلمات الأكثر استخدامًا في هذه الفئة خلال إدارة بوش بأكملها هي: "المال" (61 مرّة)، التي كانت سادس

أكثر الكلمات شيوعًا، و"غسل الأموال" (56)، سابعًا، و"المالي" (45)، عاشرًا، و"التمويل" (19)، السادسة والعشرين، كما هو مبيّن في الجدول 2. خلال رئاسة أوباما كانت أكثر الكلمات المتعلّقة بالفئة المالية هي: "مالي" (126)، في المرتبة الخامسة، "المال" (121) سادسًا، "غسيل الأموال" (114) ثامنًا، "التمويل" (95) الثالث عشر، و"فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية" (48)، المرتبة الثالثة والعشرين، وتُذكر هذه الكلمات أيضًا في الجدول 4.

وبما أن الكلمة الأكثر شيوعًا في المجال الدلالي المالي من قِبل كلتا الإدارتين كانت "المال" فقد تم التحقّق عن كثب من نشر هذه الكلمة. وبلغ هذا التكرار ذروته في تقارير عام 2006 (17 مرّة) و2007 (22) و2008 (29). بشكل عام يرتبط استخدام "المال" بـ "غسل الأموال" أو "الذي يغسل الأموال". وكلمة "غسل الأموال" هي الكلمة التاسعة والثامنة الأكثر شيوعًا في مجموعتي المقتطفات، ففي رئاسة بوش (56 مرّة) في رئاسة أوباما (121 مرّة). وكانت المرّة الأولى التي تُستخدم فيها الكلمتان معًا في إصدار عام 2001 من "أنماط الإرهاب العالمي"، التي نشرت ثلاث مرّات فقط. ثم يظهر "غسل الأموال" مرّة أخرى ستّ مرّات في تقرير عام 2004. وتقع ذروة تكرار هذه الكلمة في الوثائق بين عامي 2006 و2008، تمامًا كما هو الحال مع كلمة "المال". بعد ذلك يبدأ التكرار في الانخفاض تدريجيًا بحسب الترتيب. وفي عام 2009 كانت كلمة "غسل الأموال" رابع أكثر الكلمات استخدامًا (عثر عليها 16 مرّة)، وكانت في المرتبة السابعة في عام 2010 (13) وفي عام 2011 (15)، الثامنة وفي عام 2012 (10) وفي عام 2013 (14)، الحادية عشرة في عام 2014 (9) والثانية عشرة في عام 2015 (9) – كما هو موضح في الجداول 1و2و3و4.

وقد استخدمت كلّ من كلمتي "المال" و"الغسل" بشكل أكبر فيما يتعلق بحزب اللّه في تقريري عامي 2005 و2007، وهما إصداران نُشرا في نيسان 2006 ونيسان 2008 خلال إدارة بوش. وربما عكس هذا الاتجاه ضغطًا على الحكومات المحلّية في أشهر التوتّر والاستعدادات لهجمات "إسرائيل" على لبنان في تموز/آب 2006 وفي غزة في كانون الأول 2008 وكانون الثاني 2009. وبعد هذه التقارير الثلاثة لم يتسنّ الكشف عن العلاقات المباشرة بين الكلمتين والمجموعة في الوثائق اللاحقة. خلال إدارة بوش كانت كلمة «حزب اللّه» هي الكلمة الحادية عشرة الأكثر استخدامًا، لكن وتيرتها انخفضت خلال فترة الرئاسة المقبلة. وبما أن "إسرائيل" حليف مهمّ للولايات المتحدة في الشرق الأوسط فقد يكون الصراعان قد أثّرا على المطالب

العامة لوزارة الخارجية الأميركية ضد مصادر التمويل المفترضة لكل من «حزب اللّه» و«حماس» في أميركا الجنوبية.

هناك فرضيّتان رئيستان لتفسير تركيز وزارة الخارجية الأميركية على الجرائم المالية في منطقة الحدود الثلاثية. الفرضية الأولى تشير إلى أنه نهج لتقييد المجتمع المحلّي من تحويل الأموال، وخاصة إلى لبنان. ومن المتوقّع أن تؤدّي الضغوط الأميركية لمنع رجال الأعمال المحلّيين من إرسال الأموال إلى الخارج لشراء المنتجات أو إرسال التحويلات إلى عائلاتهم في لبنان إلى سحب الدعم الإيديولوجي لحزب اللّه وحماس. والفرضية الثانية هي أن الاستراتيجية الأميركية للتركيز على المصادر المالية لهذه الجماعات في أميركا اللاتينية موجّهة عن كثب بسبب عدم وجود أدلّة تتعلق بوجود خلايا إرهابية في المنطقة. وبالتالي فإن فكرة أن منطقة الحدود الثلاثية هي مصدر قوي لتمويل الإرهاب ستجعل المنطقة عُرضة لخطوة الأمنَنة من خلال تسهيل قبول التهديد على الجماهير المحلّية. ويبدو أن كلا التفسيرين منطقيان، لأنهما يساعداننا على فهم المزايا الرئيسة للولايات المتحدة فيما يتعلق بالضغط على المجتمعات المحلّية والحكومات.

وبعد إصدار عام 2004 كانت التقارير المتعلقة بكلمة "مال" تتحدث عن موضوع آخر: العملية التشريعية للفواتير تشير إلى تمويل الإرهاب في المؤتمرات الوطنية للبلدان الثلاثة. كما تضمّن تنفيذ توصيات فرقة العمل المعنيّة بالإجراءات المالية والمنظمات الدولية الأخرى لمكافحة الجرائم المالية، ولا سيما غسل الأموال. وقد تتعارض هذه النتيجة مع الفرضية الأوّلية لصِلة وثيقة بين الخطاب حول الإرهاب في منطقة الحدود الثلاثية والجهات الفاعلة في الشرق الأوسط. ومع ذلك يبدو أن مصداقية هذه الصِلة هي المفتاح لضمان نجاح خطوة الأمنَنة. ولم تكن الحاجة إلى هذا التشريع ملحّة داخليًا بل كانت نتيجة محتملة للضغط الخارجي.

فالتقارير الواردة في العام 2007 و2008 و2009، على سبيل المثال، تشير إلى عدم بذل التشريعات البرازيلية جهدًا للتصويت على مشروعي قانون مكافحة الإرهاب وغسل الأموال اللذين ما زالا قيد الانتظار منذ عام 2005. وفي عامي 2007 و2008 ناقش الكونغرس الأميركي منح الأموال للقيادة الجنوبية، الأمر الذي ربما زاد من الحاجة إلى تبرير ذلك. ومن ناحية أخرى فإن التقارير الواردة من عام 2010 إلى عام 2014 أكثر دقّة فيما يتعلق بهذا الموضوع. وفي عام 2010 أقرّ مجلس النواب البرازيلي مشروع قانون مستكمل لغسل الأموال

ينصّ على عقوبات أكثر صرامة ولعلّه خفّف من القلق الدائر حول هذه المسألة. ومع ذلك شدّدت وثيقة عام 2011 على أنه "لم يتم إدراج حكم محدّد لتمويل الإرهاب".

وفي نهاية المطاف ستتم الموافقة على القانون الذي سيتعامل مع الجرائم المتعلّقة بالإرهاب بعد خمس سنوات، بعد كأس العالم لكرة القدم عام 2014 لكن قبل أولمبياد ريو 2016. وقد وقّع الرئيس ديلما روسيف القانون 2016/13.260 قبل أشهر من عزله من قِبل البرلمان الوطني البرازيلي. ينصّ القانون على إجراءات لتجميد الأصول المتعلّقة بالجماعات التي تعتبرها الأمم المتحدة إرهابيّة، مثل القاعدة وطالبان وداعش. ووصف تقرير عام 2014 ذلك بأنه نهاية "فجوة طويلة الأمد في قدرة البرازيل على مواجهة تمويل الإرهاب". وكان روسيف تحت ضغط المنظمات الدولية وخبراء الأمن قبل دورة الألعاب الأولمبية، وهي مسابقة دولية جرت في ريو دي جانيرو وستجذب آلاف السيّاح وستنال الاهتمام الدولي. وأدخل القانون إجراءات جديدة للتحقيق وحدّد ما تتكوّن منه المنظمة الإرهابية، لكنه واجه انتقادات من الحركات الاجتماعية وحركات حقوق الإنسان، وكذلك من جانب المكتب المحلّي لمفوضيّة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. غير أن الحجج الجديدة هامّة أيضًا للإطاحة بالحواجز القديمة التي تعترض الموافقة على هذا القانون. إن الحاجة إلى الحماية من الأعمال التحضيرية لارتكاب جريمة وتجنيد الإرهابيين الأجانب والتحريض على الإرهاب، ولا سيما في وسائط وسائل التواصل الاجتماعي، ستحظى باهتمام أكثر من الحجج السابقة.

وتشير التقارير إلى جهود التعاون بين السلطات الأميركية والمحلّية. والشراكة الأكثر شيوعًا هي دورات خاصة "تتراوح بين تقنيات المقابلات والاستجواب، وتمويل الإرهاب، والتحقيقات في غسل الأموال" التي يقدّمها الأميركيون. وقد ذُكرت الدورات التدريبية التي حضرها مسؤولون برازيليون في تقارير الـ 2007 و2008 و2009 و2013 و2014؛ والباراغواي في تقريري 2007 و2009. ولا يوجد أي ذكر للدورات التي تُدرّس للسلطات الأرجنتينية. وقد أظهرت المقابلات التي أجريت في فوز دو إيغواسو في عام 2018 أن معظم كبار المسؤولين الفيدراليين في بوليسيا وريشيتا الاتحاديين قد تلقّوا مثل هذه الدورات في الولايات المتحدة الأميركية.

ولم تكن الدورات التدريبية لمسؤولي الشرطة المحلّية أدوات هامة لتنفيذ التدابير المطلوبة فحسب بل أيضًا للضغط على السياسيين لتغيير التشريع. إن الصِلة غير المستقرة بين كلمة "المال"، وهي واحدة من أكثر الكلمات استخدامًا، وحزب اللّه توحي بأن المصطلح ارتباطًا أكثر

بالأحداث المتعلقة بالإجراءات التشريعية والتنفيذية في البرازيل والباراغواي والأرجنتين، مما يشير إلى منظور مختلف فيما يتعلق بمصالح حكومات الولايات المتحدة. ويبدو أن التقارير تركّز تركيزًا خاصًا على ممارسة الضغط من أجل تغيير تشريعات البلدان الثلاثة فيما يتعلق بالجرائم المالية المتّصلة بالإرهاب، وكذلك على طلب اعتماد توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. لقد وافقت كل من البرازيل والباراغواي على قوانين جديدة تتعلق بالإرهاب في الفترة التي جرى تحليلها. أما الأرجنتين، وهي واحدة من الدول الثلاث التي تعرّضت لهجومين إرهابيين، فلديها قانون لمكافحة الإرهاب منذ عام 2000. وأضيفت قوانين جديدة وأعيد تشكيلها في 2007 و2011. وكان أهمّ تغيير هو استبدال فكرة "الارتباط غير المشروع بالإرهاب" بـ "العمل الإرهابي" لتعريف الجريمة. كما وافقت الباراغواي على قوانين مكافحة الإرهاب قبل البرازيل. وأقرّ البلد تشريعًا جديدًا في 2010 و2011. وقد حسّن التشريع الأخير قدرة المحاكم المحلّية على تجميد الأصول لتلبية الطلبات الجديدة للمنظمات الدولية فيما يتعلق بالتمويل المالي للجماعات الإرهابية.

وخلافًا للتوقّعات لم تجد هذه الدراسة استخدامًا كبيرًا للكلمات المتعلّقة بالمجال الدلالي للأنشطة غير المشروعة، وهو موضوع يرتبط عادة بمنطقة الحدود الثلاثية. ولم تكن كلمات مثل "التهريب" و"غير المشروعة" من بين أكثر 50 كلمة تم اكتشافها، ولم تكن كلمة "مخدّرات" حتى ضمن قائمة أكثر 100 كلمة مستخدمة. ويشكّل هذا أدلّة إضافيّة يبدو أنها تشير إلى أن تركيز التقارير كان على تسليط الضوء على الأنشطة المالية في المنطقة والحث على التدقيق في هذه المسألة بالذات من قِبل السلطات المحلّية. إن التّركيز العام في المجال الدلالي المالي، وكذلك في التشريع المتعلّق بغسل الأموال، قد ربط المنطقة بالمصالح الأميركية في الشرق الأوسط بطرق عديدة.

الاستنتاجات

إن "أنماط الإرهاب العالمي" والتقارير القُطريّة عن الإرهاب هي وثائق عامة تُنشر ليس فقط للوفاء بشرط إبلاغ الكونغرس الأميركي دوريًا ولكن أيضًا للضغط على البلدان الأخرى لاعتماد تدابير لمكافحة أعمال الإرهابيين وتمويل الإرهاب حتى في مناطق مثل منطقة الحدود الثلاثية، حيث لم تقدّم أي أدلّة على الأعمال الإرهابية. وكان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحدّيد العلاقة بين الإرهاب والمنطقة خلال إدارتي الرئيسين بوش وأوباما من

خلال تحليل هذه الوثائق. الفرضيّة الرئيسة هي أن ديناميكيات العلاقات الأميركية مع الشرق الأوسط وخاصة مع إيران وحزب اللّه وحماس توجّه الروايات والانتقادات للتقارير. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك تركيزًا خاصًا على هذه القضايا، على الرغم من عدم وجود أدلّة تثبت وجود صِلة بينها وبين منطقة الحدود الثلاثية، والحاجة إلى معالجة المشاكل الأمنية الأخرى في المنطقة.

وقد تأكّدت الفرضيّة لأننا نستطيع تحدّيد بعض أوجه التشابه بين النظرة الداخلية والنظرة الخارجية لمفهوم الأمنَنة. ويمكن أن ترتبط الأحداث التي وقعت في الشرق الأوسط بارتفاع وتيرة بعض الكلمات والمطالب. وكانت الصِلة الأكثر لفتًا للنظر بين تقارير الحدود الثلاثية وأحداث الشرق الأوسط هي زيادة استخدام كلمتي "المال" و"غسل الأموال" في تقارير الأعوام 2006 و2007 و2008، التي صدرت في الأعوام 2007 و2008 و2009 على التوالي. نشرت هذه الوثائق خلال وبعد الحربين بين "إسرائيل" ولبنان (2006) وحرب غزة (2008-2009). وقد وجدت العلاقة بين كلمتي "حزب اللّه" و "غسل الأموال" في معظمها في تقارير الـ 2005 و2006 و2007، التي صدرت على التوالي في الأعوام 2006 و2007 و2008.

وقد يكشف تركيز الإدارتين على المجال الدلالي المالي، وخاصة على غسل الأموال خلال هذه الفترات المحدّدة، عن وجود علاقة قوية بين مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والخطاب حول منطقة الحدود الثلاثية. ولذلك تشير هذه النتائج إلى أن هناك تأثيرًا مباشرًا بين ما يحدث في الشرق الأوسط وما تكتبه وزارة الخارجية الأميركية عن هذه الحدود في أميركا الجنوبية. إن أبرز سِمات هذا الخطاب هي الحلقة المفقودة التي من شأنها أن تثبت أن الأموال غير المشروعة من منطقة الحدود الثلاثية تموّل الأعمال الإرهابية. وقد يكون التّركيز على تكرار الاتهامات الموجّهة إلى الدول الثلاث وسيلة لإخفاء عدم وجود هذه الأدلّة الهامة التي ينبغي أن تعرضها وزارة الخارجية الأميركية، ويمكن استخدامه لتعزيز الرأي القائل بأن حزب اللّه جماعة إرهابية دولية تعمل في أجزاء أخرى من العالم وليست ميليشيا دفاع محلّية ضد الهجمات الإسرائيلية.

وبالمثل، فإن كثرة ذكر الإجراءات التشريعية المتعلّقة بقوانين مكافحة الإرهاب تبيّن أن هناك مصلحة ثابتة للفاعل بالأمنَنة في جعل هذا الاتصال لتأمين منطقة ثلاثية الحدود. ووافقت بلدان مثل البرازيل وباراغواي، اللتين لم تواجها مشاكل حديثة في مجال الإرهاب، على قوانين لمكافحة الإرهاب لكن ليس بسبب الطلب الشعبي بل بسبب الضغط الخارجي. وقد

تم التصويت على القانون البرازيلي والموافقة عليه قبل شهور من وصول السيّاح الأجانب إلى دورة الألعاب الأوليمبية في ريو للالتزام بالمخاوف الأمنية من دول مثل الولايات المتحدة و"إسرائيل". ويمكن النّظر إلى البرلمانين الوطنيين في البرازيل والباراغواي باعتبارهما جمهورين قبلا الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لمكافحة التهديد الإرهابي، ولكنهما اتخذا إجراءات داخل الإطار المعياري. ولا يمكن تحدّيد أن الضغط المباشر الذي تفرضه الجهات الفاعلة للأمنَنة في مجال قد أدّى إلى هذه الحركة. بل ربما كان ذلك إحدى الديناميات التي شجّعت على الموافقة على التدابير الجديدة.

ومن ناحية أخرى، يمكن القول إن الأرجنتين لديها أسباب كافية لتنفيذ قوانين جديدة تتصدّى للأعمال الإرهابية، لأن البلد كان هدفًا لتفجيرين في التسعينيات. ومع ذلك تمّت الموافقة على معظم هذه القوانين بعد أكثر من عقد من هجمات بوينس آيرس والسنوات التي تلت 11 أيلول، أي في 2007 و2011 فقط. وقد تعني هذه الحقيقة أيضًا أن أنواعًا أخرى من الضغوط أو السياقات كانت أكثر حسمًا في تنفيذ التشريع الجديد. وربما ساعدت جهات فاعلة أخرى مثل فرقة العمل المعنيّة بالإجراءات المالية والقوى الداخلية على زيادة التوتّر والموافقة على هذه القوانين في البلدان الثلاثة. ولهذا السبب قد نفترض أنه كانت هناك أيضًا حركة أمنية، ولكن من غير الممكن أيضًا تتبّع الصلات إلى طلب أميركي محدّد فقط.

ما توضحه الدراسة هو أنه كانت هناك تحرّكات مستمرّة في عملية الأمنَنة خلال معظم هذه الأعوام الستة عشر من الوثائق. ولم تنجح هذه التدابير نجاحا كاملًا في الأرجنتين والبرازيل والباراغواي حيث اتّخذت التدابير في حدود الإجراءات السياسية العادية، على الرغم من أن معظم هذه القوانين استغرق إقرارها أكثر من عقد من الزمن. ويمكن لدراسة أخرى أن تكشف عن آثار قوانين مكافحة الإرهاب، مثل تلك التي تمّت الموافقة عليها في البلدان الثلاثة. كما سيساعدنا ذلك على فهم سبب أهمية هذه الخطابات بالنسبة لخطاب وزارة الخارجية الأميركية. وإذا كان للمناقشة أن تمضي قُدمًا، يُقترح أيضًا فهم أفضل لاستخدام هذه القوانين الجديدة، ولا سيما للتحقق مما إذا كانت قد تقدّمت بطلبات لتيسير قبول المحاكم المحلّية بتسليم المقيمين الأجانب. وقد تتطوّر نتائج جديدة في عملية أمنَنة منطقة الحدود الثلاثية قريبًا، حيث أعلنت الأرجنتين والباراغواي مؤخّرًا أن حزب اللّه هو جماعة إرهابية، كما أعلن الرئيس البرازيلي جيربولسونارو في آب عام 2019 عن نيّته أن يحذو حذوهما. لكن لم يتم الكشف بعد عن فوائد أو سلبيات هذه القرارات.

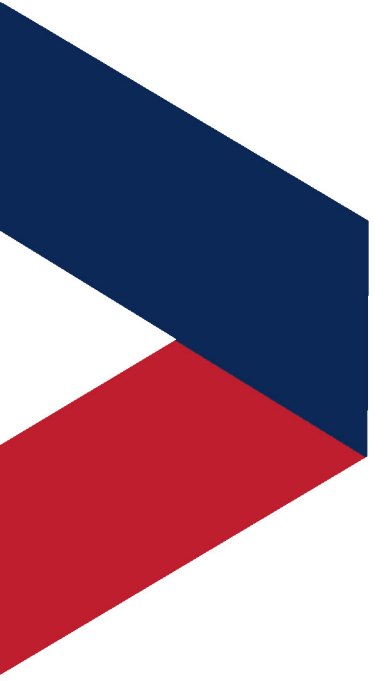

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات وتهتم بالقضايا
الإجتماعية والإقتصادية وتواكب المسائل
الإستراتيجية والتحولات العالمية المؤثرة

هاتـف : 01/836610 فاكس : 01/836611 خليوي : 03/833438

البريد الإلكتروني :
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي :
Baabda 10172010
P.O.Box : 24/47
Beirut - Lebanon